



اشارات دیگران

۲۷۰

# منظمه لسلویجات

تألیف

الشیخ شهاب الدین حبیبی بن حبیش لسمروردی

حققه و قدم له

الدکتور علی اکبر فیاض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعه جامعة تهران

۱۹۰۵ - ۱۳۴۶





/ Mantiq al-talib.

آثار دانشگاه تهران

۲۷۰

# منظمه للسلوکات

تألیف

الشیخ شهاب الدین حبیب بن حبیش لسرور وردی  
شبکة کتب الشیعیة

حققه و قدم له  
الدكتور علي اکبر فیاض  
الاستاذ بجامعة تهران

طبعه جامعه تهران  
۱۹۰۰ - ۱۳۳۴

[shiabooks.net](http://shiabooks.net)

[mktba.net](http://mktba.net) رابط بدیل



بسم الله الرحمن الرحيم ، بك ثقتي يارجاني

السبحات الجلالك اللهم يا قيوم افض علينا من عظائم بركاتك ويسرا لنا العروج  
الي عروش قد سياتك و اهلنا لاستشراف سنا سراد قاتك و صلّى على المصطفين من  
عبادك لرسالاتك و خصّ ۝ مُحَمَّداً و آلـه بافضل تحياتك و هيئـي لنا من امرنا رشدـاً .  
هذه رفاقتـ ۝ تلویحات على اصول من الحکمة آتـيـة على العلوم الثالثـة على  
ترتبـها بالـغـة في الـایـجاز و على الله قـصد السـیـل .

## العلم الأول المنطق<sup>٤</sup> و فيه ستة مراصد

المرصد الاول نذكر فيه ايساغوجي و هو يشتمل على عشر تلويحات  
التلوبيح الاول في غرض المنطق

اعلم ان العلم اما تصور و هو حصول صورة الشيئي في العقل و اما تصدق  
و هو الحكم على تصورات اما بنفي او اثبات ، و لا تصدق الا على تصورين  
فصاعدا .

وكل منها ينقسم إلى فطري وغير فطري، فأول الأول كتصور مفهوم الشيئي والوجود ونابيه كتصور العقل والملك، وقساً التصديق كحكميك<sup>٦</sup> بان الكل اعظم من الجزء، وان العالم ممكن الوجود. وغير الفطري يقتضي بالفکر ومعنى بالفکر هيئنا اجماع الانسان على الانتقال من عليه العاصل الى عليه<sup>٧</sup> المستحصل.

١٠) خ : السبحان ٢) ع : خ م خصص ٣) خ : رفاتي . ولا يوجد في خ

٤) لا يوجد في خ «المنطق و»      ٥) لا يوجد في خ «عشر»      ٦) خ و م:

٧) لا يوجد « علمه » في خ و ع . حكمك

و العادم لكل العلوم و واجده<sup>١</sup> لا يتفكر بل من حصل له و استحصل به ، فلا بد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدي هو<sup>٢</sup> به الى المجهول ، و يتنزل<sup>٣</sup> المعلوم من الفكر منزلة المادة و الترتيب منزلة الصورة ، و صلاح الفكر بصلاحهما و فساده بفسادهما او فساد احدهما . وكل من هذين اعني المادة والصورة منه تام و ناقص و باطل يشبه التام ، و الفطرة البشرية لا تفني بالتبسيز بين ؛ هذه الاحوال الا ما وقع الهرج بين العقول، الا ان يؤيد ابن<sup>٤</sup> البشر بروح<sup>٥</sup> قدسي بريه الشيئي كما هو<sup>٦</sup> فاحتاجنا الى آلة مميزة للخطاء من الصواب ، فالمنطق علم يتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصول و ما يقع فيه ذلك مستقيماً<sup>٧</sup> و مالا يقع فيه . والمجهول يحنونه المعلوم في القسمين . وكل واحد من مجهول القسمين لابد له من معلوم مرتب ب المناسبة ، وغيرالفطري لولا نهايته<sup>٨</sup> الى الفطري لما حصل مستحصل . فالتصورات الموصولة الى مثلها سميت القول الشارح حداً كان او غيره ، و التصديقات الموصولة الى مثلها حجة<sup>٩</sup> برهاناً كان او غيره . و القول الشارح والمحجة طريقاً العلوم<sup>١٠</sup> . و قصارى امر المنطقى ان يعرف اجزاء الموصلين و تاليفهم<sup>١١</sup> على الجهة المؤدية الى المطلوب في كل واحد منها مبينا<sup>١٢</sup> مراتب الصور و المواد . و لما كان المؤلف مُحاجاً في العين و الذهن الى تحقق المفردات و جب<sup>١٣</sup> عليه النظر اولاً في المفردات التي منها التأليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلواحها للتأليف . و الالفاظ الموازية للمعنى اغنى بحثها عن بحث المعنى<sup>١٤</sup> لتجاذبها<sup>١٥</sup> . و قدمت اجزاء الموصل

<sup>١</sup> خ و م : واجدها<sup>٢</sup> هو المعلوم به اي بذلك الترتيب ، شرح.

<sup>٣</sup> خ و م : تنزل<sup>٤</sup> ع : من<sup>٥</sup> خ و م : من البشر<sup>٦</sup> م : بروح منه قدسي<sup>٧</sup> ش : الاشياء كما هي<sup>٨</sup> ما يقع فيه الترتيب هو الماد و الانتقال المستقيم ما يؤدى الى المطلوب و غير المستقيم مالا يؤدى اليه ، شرح<sup>٩</sup> م : نهاية

<sup>١٠</sup> ش : العلم<sup>١١</sup> ع : تاليتها<sup>١٢</sup> خ م : معينا<sup>١٣</sup> خ م : فوجب

<sup>١٤</sup> خ م : اعني بحثها عن بحث المعنى<sup>١٥</sup> خ : لتجاذبها . وفي الشرح: اذا عرف اللفظ الكلى والجزئى عرف ذلك فى المعنى ايضاً فهذا وامثاله هو المراد بالتجاذب هيبةنا .

الى التصور عليه و قدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقديم ما اليه ذلك على ما اليه هذا . و من الضروريات ما يُنْبَئُ عنها دون الحاجة الى معلوم و آلة و كثير من هذا العلم <sup>كذا</sup> ، و يتبع عليه غيره فلا محاجج <sup>١</sup> الى قانون آخر ليتسلل .

### التلويع الثاني في دلالة **اللفظ**<sup>٢</sup> على المعنى

دلالة اللفظ اما ان يكون على المعنى الذي وضع بازاته وهي دلالة المطابقه، او على جزء المطابق ويسمى دلالة التضمن، او على رفيق لازم ويسمى دلالة الالتزام، فان لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما و بالالتزام على استعداد الكتابة و ان لم يكن اسمًا لهما <sup>٣</sup> . و العام كالживوان لا دلالة له على الخاص كخصوص الانسانية لفقد الدلالات الثلاث .

### التلويع الثالث في المفهوم المفرد و المركب

اللفظ اما ان يكون مفردا او مرکبا ، و الاول هو لفظ لا يراد بجزءه الدلالة اصلا حين هو جزء <sup>٤</sup> كعبيسي و الثاني هو الذي يراد بجزءه الدلالة على جزء من المعنى و يسمى قوله <sup>٥</sup> كعبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله ، و ان <sup>٦</sup> جعل اسمافه مفرد اذ لا جزء دال له .

و اللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام في التعلق <sup>٧</sup> و لا يخلو بذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالته على زمان ذلك المعنى او يدل على معنى و زمانه و يسمى الاول اسما و يرسم <sup>٨</sup> بانه لفظ مفرد ديدل على معنى <sup>٩</sup> ولا يدل على زمانه <sup>٩</sup> كزيرد و

(١) خ م : فلا يحتاج (٢) خ : الالفاظ (٣) اي للجزء و اللازم ، شرح

(٤) ش : جزء (٥) ش : العقل (٦) ادرج المصنف في التقسيم ذكر تعریفات الاقسام و احكامها كما نبه عليه الشارح فحصل من ذلك التواه في كلامه كما لا يخفى

(٧) يجب ان يقييد بالثام و الا انتقض بالاداء ، شرح (٨) يجب تقييده بالمحصل من الازمه الثالثه وكذا في التقسيم ايضا يقييد به و الا انتقض بمثل الصبور و الغبوق فانهما و ان دلا على الزمان لكنه غير محصل ، شرح .

## منطق التلوينات

الثاني كلمة ويرسم بأنه لفظ مفرد يدل على معنى<sup>١</sup> موجود لشيء غير معين<sup>٢</sup> في زمان معين من الثالثة كلفظة «مشي». وفي لغة العرب قد تتعذر<sup>٣</sup> الكلمات لعدم البساطة فان اكثراها مركبة من اسمين او اسم و حرف<sup>٤</sup> على ما يلزم من مذهبهم - و اما ان يدل على معنى غير تلم في التعقل<sup>٥</sup> و يسمى اداة ، و تصلح للربط ، و تركيب بسائطها لا يهدى تصديقا و لا تركيبيها<sup>٦</sup> مع احد قسيمهما<sup>٧</sup> وحده . و «امس» و ان دل على الزمان اسم لانه هو المعنى نفسه ولادلة<sup>٨</sup> على زمانه فيه . و «المتقدم» و ان اشتمل على زمان اسم<sup>٩</sup> اذ<sup>١٠</sup> هو جزء المعنى لاخراج لحقه ، والمعنى في الحد<sup>١١</sup> ما وراء المعنى من<sup>١٢</sup> الزمان .

و الأسم منه محصل و هو المستقل<sup>١٣</sup> بالدلالة دون اقتران حرف سلب به كالبصیر<sup>١٤</sup> ، و منه معدول و هو مجموع محصل و حرف سلب دل على خلاف معنى<sup>١٤</sup> المحصل كاللابصیر<sup>١٥</sup> . و الاسم منه قائم وهو الذي لم يلحظه ما يمنعه عن بعض ممكنت لواحقه و منه مصرف<sup>١٦</sup> وهو الذي لحقه ذلك . و المركب منه تام و هو الذي كل من جزئيه تام<sup>١٧</sup> و منه ناقص و هو الذي احد جزئيه اداة .

### التلويح الرابع في اللفظ الكلى والجزئى الجزئى هو الذي نفس تصور معناه يمنع وقوع الشرارة فيه<sup>١٨</sup> كمفهوم زيد و

(١) يجب ان يقييد بالتام كما عرفت، شرح (٢) لاحاجة الى التقييد به بل لا يجوز ذلك لاحتياط ان يوجد في بعض اللغات لفظ مفرد دال على معنى تام موجود لشيء معين في زمان محصل من الثالثة، شرح (٣) ع : يتعدد (٤) الاعمال المضارعة مركبة من اسمين او من اسم و حرف على مقتضى ما يلزم من مذهب اهل العربية ، شرح (٥) خ م ع : القل (٦) م : تركيبيا (٧) خ : اخذ قسمها (٨) ع : دلالة له (٩) ش : او (١٠) اي الزمان (المعنى في تعريف الاسم هو الخارج عن المعنى لالذي هو نفسه ولا الذي هو جزء منه ، شرح (١١) ش : في (١٢) خ : المستقبل (١٣) خ : كالبصر (١٤) ش : معنى (١٥) العنى المحصل (١٦) كالانسان بالالف واللام فان دخولهما عليه معناه مما هو ممكن له كالثنوين مثلًا، شرح (١٧) هذا على خلاف مصطلح النحوة فان المركب التام عندهم ما يحسن السكوت عليه، شرح (١٨) لا يوجد «فيه» في ش .

الكلى هو النى نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواه . وقعت الشركة فيه <sup>١</sup> بالفعل كالانسان او بالقوة العدبة المانع كالعنقاء او يتمتع لمانع كالبارى ، ولو كفى مفهومه لمنع <sup>٢</sup> الشركة ما احوج <sup>٣</sup> الى البرهان . والاضافة الى الجزوى لامتنع الكلية كفرس بكر . وكل ما اشير اليه جزوى كهذا الانسان .

والجزوى من حيث مفهومه كلى لا ما قيل عليه ذلك . والمشاركات فى امر عام تسمى جزئية بالقياس اليه و ان كانت كلية كالانسان و الفرس الى الحيوان ، و هذا الاعتبار غير الاول و اعتبر بتخصيصه بالاضافة .

#### التلويع الخامس في نسبة الاسماء الى مسمياتها

اعلم ان الاسم اي اللفظ اما ان يتكرر و يتعدد المعنى كالاسد و الليث و يسمى مترادافة <sup>٤</sup> ، او يتكرران و يسمى نحوه اسماء متباعدة ، او يتعدد الاسم و يتكرر المعنى فاما ان يكون الاشتراكى الاسم ليس لمعنى بته <sup>٥</sup> و يسمى مشتركا او يكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور و على المتقوش او ملازمة - و يعتبر التشابه فى الامر المشهور كالشجاعة للأسد لا المخفي كالبخر - و يسمى اسماء مجازية و مشابهة ، و ان ترك الوضع الاول يسمى منقوله <sup>٦</sup> . او لمعنى مقصود باللفظ غير متساوی الكل كالموجود على القيوم والمكبات فانه على الاول اول و اولى و كالايض على الثلج و العاج <sup>٧</sup> فانه على الاول اشد و اولى دون اولية <sup>٨</sup> و يسمى مشتككا <sup>٩</sup> ، او لمعنى غير مختلف فى المسميات و يسمى متواطيا <sup>١٠</sup> كالانسان على جزئياته اذ لا اشد و اولى فيه <sup>١١</sup> .

- (١) لا يوجد « فيه » في م ٢ م ، بنع ٣ ش: لـ احوج ، خ : ما احتاج (ما احتاج ظ) (٤) خ : مرادفة . و العبارة لاتخلو من اشكال نحوى قتامل (٥) خ : لمعنى فيه ، ش : لمعنى مشترك بته (٦) كندا بالتأنيث ! (٧) ع : وعى العاج (٨) ش خ م : الاولية (٩) ش : مشككة (١٠) خ : متواطيات (١١) ع : بته

و الاسم الواحد قد يقع بالاشتراك على واحد من جهتين كالاسود اذا سمي به شخص اسود <sup>١</sup> والجزئي على زيد لمفهوميه <sup>٢</sup> . وقد يؤخذ المتبادران <sup>٣</sup> مترادفا للاشتباه كالصارم والسيف . و الاسماء المشتبهة ان تؤخذ للأشياء اسم من اسماء احوالها المتغيرة بزيادة او نقصان و الا فهو اشتراك . و الكلى اعم من المتواطى والتتشكك لخلوه عن شرطيهما .

### التلويح السادس في الموضوع والمحمول

اذا قلناج هو ب فج هو الموضوع و ب هو المحمول . و ليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما اذ ، يكون حمل الشيئي على نفسه . و لا بد في التصديق من تصورين . و لا حمل في الاسماء المترادفة الا بزيادة ضمية كقولنا الانسان هو المسمى بشراً، و ليس غرض <sup>٥</sup> الحمل معنى التسمية ، بل معناه <sup>٦</sup> ان الشيئي الذي يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشيئي في نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك و عكسه او شيئا ثالثا <sup>٧</sup> كقولنا الضاحك كاتب . و ظن ان الشيئي في جميع الموضع امر زائد عليهم حتى في قولنا الانسان جوهر و ذلك خطأ فان الشيئية و كون الشيئي حقيقة ليس باصولين تلحقهما الجوهرية و الانسانية و غيرهما بل تتحقق الانسانية و غيرهما ما يقالان عليه حتى يقال بعده انهما حقيقة او شيئا .

و الجزء كالحيوان لا يحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه <sup>٨</sup> الان توخذ الحيوانية مطلقة تستوي نسبتها الى جميع العجزيات فلا يكون جزءا . و لا محمول جزئي في

(١) ش : شخص واحد اسود      (٢) فانه يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو جزئي حقيقي ولدخوله تحت الانسان هو جزئي اضافي ، شرح (٣) خ م : المبادران (٤) خ او (٥) مع : وغرض الحمل (يدون ليس)      (٦) لما ابطل الظن الفاسد في العمل ذكر بعد ذلك معناه الحقيقي و اقسامه ، شرح (٧) كذا في ع بحث واصلاح ، وفي سائر النسخ: شيئا ثالث.

الايجاب فان موضوعه ان جعل كلها سواه خصص بلقطة بعض او <sup>١</sup> نحوه او لم يخصص يكون حسرا لها فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك و ذلك لا يجوز <sup>٢</sup> ، و ان جعل جزئيا ان كان هو فلا حمل و ان كان غيره فلا حمل ايجابيا <sup>٣</sup> .

### التلويع السابع في الذاتي والعرضي

قد علمت ان الكلى له جزئيات اما واقمة او عقلية فهو اذن صالح لان يحمل . وكل محمول اما ان يكون داخلا في حقيقة الموضوع و يسمى ذاتيا او يكون خارجا و يسمى عرضيا . و الذاتي لما كان جزءا لزم تقدمه على الموضوع بالطبع و ان تكون له عليه ما . و يشاركه بعض المرضيات في امارتين : في ان نسبته الى الهيئة لا تنسب الى علة ولا يمكن توهם الرفع ، الا ان هذا العرضي <sup>٤</sup> مثل الزوايا الثالثة للمثلث يكون معلوما له ولا كذلك الذاتي . و مقوم الوجود كمخلوقية الانسان ، و عرضية السواد عرضي لتأخر التعلم . و الوجود عرضي للجوهر و الاعراض لجواز تعلم الهيئة مع الشك فيه وجواز تعليمه بالخارج الا ان يوخذ الموجود من حيث هو موجود ، وكل شيء اذا اخذ منه و من صفتة مجموع <sup>٥</sup> يقمانه . و وجود الشيء غيره لوقوعه بمعنى واحد على غيره .

واللازم ينقسم الا مالا وسط <sup>٦</sup> له و الى ماله ذلك كالضاحك اللاحق بالانسان بتوسط المتعجب <sup>٧</sup> . و الوسط محمول يلحق بسيبه بالموضوع محمول آخر . و من رسم الذاتي بالamarتين العامتي اخطأ و قد يكون للشيء محمولا لا يجتمعان وجودا و عدما و يؤخذان كلازم واحد كالزوجية و الفردية للعدد ، فقولنا « العدد اما زوج و اما فرد » محمول لازم واحد يسمى مصراعيا .

و العرضي ينقسم الى مالا يرتفع في الذهن والعين كما مثلناه و الى ما يرتفع

١) م : و ٢) ش : ولا يجوز ذلك ٣) خ مع : ايجابا ٤) خ مع : العرض ٥) خ م : مجموعا ٦) م : واسطة ٧) ش : بواسطة التعجب .

## منطق التلويحات

في الذهن دون العين كعى الاكمه و الى ما يفارق الوجودين اما بسرعة و سهولة  
كمرض المصحاح او بصعوبة و بطيء كمرض المراض .

### التلويح الشامن في المقول في جواب ما هو

ليذر<sup>١</sup> ان السائل بما هو اما ان يطلب حقيقة الشيئي او مفهوم الاسم ان كان عارفاً للحقيقة غير مطلع على انها تسمى بذلك ، او يكون امراً عديماً او لم يطلع بعد على وجوده . و جوابه اما بلفظ<sup>٢</sup> دال بالمطابقة على مجموع ذاتيات المسئول عنه و على الآحاد تضمنا او قول كذلك . اما المدرك لحقيقة الشيئي كمن ادرك مفهوم الاسد اذا لم يعلم الفضifer فيجب بلطف و يكتفي التبديل بالاشهر . و ظن<sup>٣</sup> ان المقول في جواب ما هو هو الذاتي فحسب وهو سهو<sup>٤</sup> فان الذاتي ليس كل هوية الشيئي و لا مفهوم اسمه مطابقة و الطالب يطلب الهوية فلا جواب به ، ثم ان كان اعم كمارأى بعضهم تخصيص الجواب به فيصلح ان يقال على المخلفات بالحقيقة اذا سئل عن آحادها باسورة فلا ميز من الجواب مع ان لا دلالة للعام على الخاصية . و العجز ، الخاص كالناطق لا يدل على العام الا بالالتزام و لا يعتبر الالتزام لانه غير محدود فيجوز للشيئي لوازمه غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة و ثلث السته و رباع الثانية و هلم جراً الى غير النهاية ، ثم لو صلح الالتزام في الجواب هيئنا فاللازم الواحد المتعاكـس<sup>٥</sup> على كثير من اللوازم من حيث هي يجوز ان يقال في جواب ما هو على كل منها فلا يحصل<sup>٦</sup> ميز في جواب المخلفات و هذا لا يرتضيه سليم الفطرة . و مفهوم الناطق شيء ما له قوة النطق و يعرف من خارج<sup>٧</sup> تخصيصه بالحيوان و

١) مخ: ليذر ، ش: لا بدوان      ٢) لا يزيد باللفظ هيئنا بضم المفرد والمركب  
و الا لم يكن في قوله « او قول » فائدة بل يزيد ما يخصن بالفرد ، شرح<sup>٣</sup>  
ش م: و سهو ، خ: و سهو<sup>٤</sup> ) يزيد باللازم المتعاكـس ما هو مثل لزوم استعداد  
الكتابه للانسان الازمة لاستعداد الضاحكـية اذ كل واحد من اللازمين لازم للآخر لزوما  
متعاكـسا ، شرح<sup>٥</sup> خ: يجعل      ٦) ع : خارجه

كذلك كل مشتق فهو مثل الايض فانه يدل على شيئى قام به الياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لو قام الياض بغير الجسم لكننا نسميه ايض ، فالمقول في جواب ما هو المهمة ، وانى تتحقق في الوجود دون المقومات<sup>١</sup> ؛ و ان لم تتحقق بالبال مفصلة فهي داخلة .

نـم السـائل بما هو اما ان يطلب امرا غير مقترن بعدد ان كان كلـيا فيـجاب بـعده كـجوابـنا للـسـائل انـالـاـنـسـانـ ماـهوـ اـنـهـ حـيـوانـ نـاطـقـ . وـانـ كانـ جـزـئـياـ فـسـائـلـىـ ، وـانـ كانـ اـمـراـ مـقـترـنـاـ بـالـعـدـ غـيرـ مـتـعـرـضـ<sup>٢</sup> لـلـآـحـادـ بلـ اـشـارـالـىـ العـدـ اـنـهـ ماـهـوـ طـالـبـ المـهـيـةـ المـشـتـرـكـةـ دـوـنـ اـخـصـوصـيـاتـ فيـجاـبـ بـهـاـ . وـفـيـ هـذـاـ القـسـمـ اـمـاـ انـ يـكـونـ الذـىـ فـضـلـ بـهـ كـلـ مـنـ الـمـشـارـكـاتـ عـلـىـ المـهـيـةـ المـشـتـرـكـةـ دـاـخـلـاـ<sup>٣</sup> فـيـ حـقـيقـتـهـ يـقـوـمـ مـاـ بـهـ الـافـتـرـاقـ وـجـوـدـ مـاـ بـهـ الـاشـتـرـاكـ لـوـلـاـ يـكـوـنـ كـذـاـ . وـلـاـ يـقـوـمـ الـاـمـرـ الخـاصـ وـجـوـدـ الـعـامـ . فـالـاـولـ كـمـاـ اـذـ سـئـلـ عـنـ الـاـنـسـانـ وـ الطـيـرـ وـ الفـرـسـ اـنـهـ مـاـهـيـ فـالـاعـمـ مـنـ الـحـيـوانـ كـالـجـسـمـ لـاـ يـدـلـ عـلـىـ كـلـ المـهـيـةـ المـشـتـرـكـةـ بـلـ يـخـلـ بـنـىـ النـفـسـ وـغـيرـهـ ، وـ الـاخـصـ مـنـهـ كـتـعـرـضـ اـسـمـاءـ الـآـحـادـ غـيرـ مـطـابـقـ<sup>٤</sup> فـانـهـ غـيرـ سـائـلـ عـنـ وـاحـدـ وـاحـدـ ، وـ الـمـساـوىـ لـلـحـيـوانـ كـالـحـسـاسـ اوـ الـمـتـحـركـ بـالـأـرـادـةـ مـثـلاـ قـدـ قـيلـ اـنـهـ لـاـ يـدـلـ عـلـىـ الـاـمـرـ الـعـامـ الاـ بـالـالـتـزـامـ وـلـمـ يـعـتـبرـ ، فـيـتـعـينـ الـجـوـابـ اـنـهـ «ـ حـيـوانـاتـ »ـ وـ الـحـيـوانـيـةـ<sup>٥</sup> جـمـاعـةـ لـلـمـقـومـاتـ المـشـتـرـكـةـ تـارـكـةـ لـمـاـ وـرـائـهـاـ ، وـهـذـاـ الـجـوـابـ لـاـ يـصـلـحـ لـسـؤـالـ<sup>٦</sup> الـآـحـادـ اـفـرـادـ .

وـ الثـانـيـ كـمـاـ اـذـ سـئـلـ عـنـ زـيـدـ وـ عـمـروـ وـ خـالـدـ اـنـهـ مـاـهـيـ فـيـجاـبـ بـالـاـنـسـانـ كـمـاـ ذـكـرـ وـ كـذـلـكـ اـذـ سـئـلـ عـنـ وـاحـدـ اـذـ الجـمـاعـةـ الـاـولـىـ مـخـتـلـفـةـ الـحـقـائقـ وـ هـنـاـ لـكـ جـعـلـ الـحـيـوانـ فـيـ كـلـ وـاحـدـ هـوـ جـعـلـهـ اـنـسـانـاـ وـ فـرـسـاـ وـ هـيـهـنـاـ جـعـلـ اـنـسـانـيـةـ كـلـ وـاحـدـ غـيرـ جـعـلـهـاـ زـيـداـ وـعـمـراـ بـخـواـصـهـاـ بـلـ هـىـ عـوـارـضـ خـارـجـةـ غـيرـ مـغـيـرـةـ<sup>٧</sup> لـجـوـابـ ماـهـوـ .

١) اـذـ لاـ تـتـحـقـقـ الاـ بـمـقـومـاتـهاـ ، فـ شـرحـ<sup>٢</sup> خـ عـ شـ : مـعـرـضـ<sup>٣</sup> فـيـ الـاـصـولـ دـاـخـلـ<sup>٤</sup> مـ : غـيرـ الـمـطـابـقـ<sup>٥</sup> شـ: وـالـحـيـوانـاتـ<sup>٦</sup> شـ: لـشـوـاذـ<sup>٧</sup> خـ: لـمـاـ<sup>٨</sup> عـ: مـعـتـرـبةـ ، شـ مـ: مـتـغـيـرـةـ .

### التلویح الناسع في الالفاظ الخمسة المفردة

كل كلى مقول في جواب ما هواما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان و يسمى جنسا ويرسم<sup>١</sup> بأنه الكلى المقول على اشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو، و اما ان يكون على اشياء متتفقة الحقائق و يسمى نوعا و يرسم بأنه الكلى المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد في جواب ما هو . والنوع يطلق بمعنى آخر و هو اخص المقولين القريبين<sup>٢</sup> في جواب ما هو بالنسبة الى الآخر ، و يغاير مفهوم الاول لاعتبار النسبة فيه الى الفوق<sup>٣</sup> ، وقد يكون هذا النوع جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم و لا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنىين لا يدخل احد المفهومين تحت الآخر اصلا .

والاجناس تترتب في صعودها و نزولها ، ويجب نهايتها اذا لم يوجد ولا اخص من الشخص و مراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها

(١) انما كان هذا رسا لان مقولية الشيئي بالنسبة الى غيره امر خارج عن ذلك الشيئي و التعريف بالأمور الخارجية رسم واحد . والكلى جنس للخمسة والمقولية التي بهذه خاصة تميزه عن الاربعة الباقية . و يجب ان يضاف الى هذا الرسم و امثاله قيد آخر و هو ان يقال من حيث هو كذلك او مافق معناه كما ستعلمه ان الشيئي الواحد قد يكون جنسا باعتبار و نوعا او خاصة او عرضا عاما باعتبار آخر ، شرح .

(٢) يزيد بالمقولين كالحيوان و الانسان فان كل واحد منها مقول في جواب ما هو و احدهما و هو الانسان اخص من الآخر و هو الحيوان وكذلك الجسم النامي و الحيوان ، و التقليد بالقريبين لا اعرف فيه فائدة فكانه اخذ ذلك من قول الرئيس ابي على بن سينا « انه الذى يقال عليه و على غيره الجنس قوله ذاتيا اوليا » فلذلك اعتبر في وسسه الاوليه في قول الجنس عليه اعتبر هو في هذا الرسم ايضا القرب . والذى ذكره الرئيس فيه فائدة ظاهرة و هو ان يخرج به الصنف فانه يشارك غيره في الدخول تحت الجنس ويقال عليه و على غيره الجنس قوله اولا و عليه اعني الصنف ثانيا و في هذا الرسم اذا حذف بل بواسطة مقولته على النوع اولا و عليه اعني الصنف ثانيا و في هذا الرسم اذا حذف ذكر القريبين لا يدخل الصنف فيه ليحتاج الى اخراجه بقيد لان الصنف ليس بمقول في جواب ما هو ، شرح .

(٣) خ : الفرق ، م : فوق .

النهاية ، و بهذا البيان يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانحصرها بينه و بين الماهية ، و لو ساغ عدم النهاية في الذاتيات لكن لا يعقل من هذه الانواع مالا تقدمه شيء لاتناهى وذلك بين البطلان فينتهي الترتيب الى جنس ليس فوق جنس و يسمى جنس الاجناس كالجوهر مثلا و نوع لا نوع تحته و يسمى نوع الانواع و الى شيء هو جنس لما تحته نوع لما فوقه كالحيوان و غيره من المتوسطات .

و قد بقى من الذاتيات مالا يصلح لجواب ما هو فلا يكون الاعم المحيط <sup>ا</sup> انه مقول <sup>٢</sup> فيكون خاصا يصلح للتمييزين <sup>٣</sup> المشاركات للشيئي في معنى عام و يسمى فضلا و يرسم بأنه الكلي الذي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته . و العرضيات الخاصة كالضاحك تميز الا انه تميز غير ذاتي . و اى يطلب التمييز المطلق . و فصل الحيوان فصل جنس الانسان و ليس جنسه فلما كل ذاتي اعم جنس كما ظن المتخلفون . وكل فصل فانه مقوم لنوعه و مقسم لجنس ذلك النوع . ومن الكليات ماله فصل مقسم دون المقوم كجنس الاجناس ومنها ماله المقوم <sup>٤</sup> دون المقسم كنوع الانواع و منها ماله كلها كالمتوسطات . و الفصل المقسم لنوع يقسم الجنس و لا يعكس و الفصل المقوم للجنس يقوم النوع و لا عكس .

والذاتي انحصر في المقول في جواب ما هو المقسم الى المقول على المختلفات و الى المقول على المتفقات و غير المقول الصالح لجواب اي شيء الذي هو الفصل .

١) معنى قوله « المحيط » هو مالا يتضمنه شيء يساويه في العمل كتضمن الحيوان للحساس والانسان للنطاق لا بالعكس، شرح ٢) تقدير الكلام لو كان الاعم المحيط لكن مقولا لكنه ليس بمقول فليس بالاعم المحيط و قوله فيكون خاصا الخ يريد انه لما ثبت انه ليس باعم محيط وجب ان لا يكون مشتركا فيه لأن كل مشترك اعم محيط و يلزم من باب عكس التقييم ان مالا يكون اعم محيطا لا يكون مشتركا وكل ما ليس مشترك فهو خاص ، شرح ٣) خ م : من ٤) ع : مقوم .

و العرضي <sup>١</sup> اما ان يكون محمولا على نوع واحد دون غيره كان نوعا اخيرا او متوسطا ، عم الجميع اولم يعم ، لزم اوفارق كقعة الكتابة وجودها بالفعل للانسان و يسمى خاصة وترسم بانها كلی <sup>٢</sup> يقال على ماتحت حقيقة واحدة <sup>٣</sup> فقط قوله غيرذاتي، واما ان يكون محمولا على نوع وغيره عم اولم يعم لزم اوفارق كلا يض على البيضان؛ و يسمى عرضا عاما و يرسم بانه كلی يقال على ما تتحت حقيقة واحدة و غيرها قوله غيرذاتي . وقد يسمى عرضا و يختلف عنه العام <sup>٤</sup> وليس هذا هو العرض القسم للجوهر فان هذا قد يكون جوهر <sup>٥</sup> فان الجسم عرض <sup>٦</sup> للایض لخروجه عن مفهومه كمادرية و ليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى و هو جنس السواد <sup>٧</sup> لا العرض العام . وخاصة الجزئي خاصة الكلي وعرض عام الكلي عرض عام <sup>٨</sup> الجزئي ولا ينعكسان . وقد يكون شيئا واحد كاللون جنسا كما هو للسواد و نوعا كما هو للكيف و خاصة كما هو للجسم و عرضا عاما كما هو للانسان لاختلاف الجهات .

### التلويح العاشر في احوال لهذه <sup>٩</sup> الالفاظ

هذه الالفاظ الخمسة التي هي الجنس والنوع والنصل والخاصية والعرض

- ١) لوقس العرضي الى ما يكون محمولا على كل واحد دون غيره والى ما لا يكون لدخلت الاقسام باسرها فيه و هو اصح من قوله على نوع واحد . وقد يمكن ان يكون مراده بال النوع هيئنا اي حقيقة كانت لكن في هذا التأويل تعسف ، شرح . <sup>٢)</sup> في الاصول:
- كليه ، و في ش بحث و اصلاح <sup>٣)</sup> قوله في الرسمين على ماتحت حقيقة واحدة ولم يقل على حقيقة واحدة لأن الرجولية مثلا هي من خواص الانسان و لا تضاف بالعمل اليه من حيث هو انسان فلا يقال الانسان رجل ولو اضيفت اليه من حيث هو لعمت و ليس كذلك ، شرح <sup>٤)</sup> ع ش : البيضاني <sup>٥)</sup> زيدق م بعد «العام» : فيظن انه قسم الجوهر
- ٦) لا يوجد «قد» في ع <sup>٧)</sup> م ع ش : عرضي <sup>٨)</sup> ع : للسواد <sup>٩)</sup> ع :
- العام <sup>١٠)</sup> ش : هذه

العام مشاركة<sup>١</sup> في وقوعها على الجزئيات باسمها وبحدودها<sup>٢</sup> ايضا . وثلاثة الذاتيات واقعة بالتواء لا يسوغ فيها التشكيك الا على تفصيل سيأتي<sup>٣</sup> ، والباقيان قد وقد<sup>٤</sup> . والفصل المنطقي الناطق لا النطق اذ لا حمل فيه . والصفات كالسود لا يوصف بها الشيئي الا مع اشتقاق كالاسود فلا يقال الانسان سواد بل اسود . ويفهم من الاول<sup>٥</sup> دخوله فيه . ولو لا الفصل ما<sup>٦</sup> استعد الجنس للخاصة وقد دربت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصوص<sup>٧</sup> ، و الحقيقة الاصلية<sup>٨</sup> ما يقوم الجزء الخاص لها وجود العام كما يقوم المجموع والمختلف ما يتقوم باجزائهما ولا يقوم بجزئها<sup>٩</sup> المشترك بالخاص كالافتراض و باختراع الاسامي لا تحصل حقائق<sup>١٠</sup> .

وكون الشيئي موصوفا بأنه احد هذه الخمسة او انه كلّي او قسميه<sup>١١</sup> او احد قسميه ونحوه اعرضي له . ووصف الشيئي باحد هذه لاضافة ما اما الى فوقه او تحته او مساويه وكل في نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية . والذاتي ليس من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالانسانية لاشخاصها . والمقسمات غير الفصل جاعلة للاصناف<sup>١٢</sup> ، هذا ما اردنا هيهنا .

(١) ظ : مشاركة (٢) كالانسان الصادق باسمه على زيد و عمر و بعده ايضا اذ كل واحد منها يصدق عليه انه حيوان - ناطق . و قوله بحده لا يريد ان حد الكلسي هو حدالجزئي الذي تحته فان ذلك محال في مثل الحيوان والانسان وفي كل جزئي تحت كلّي بل يريد صدقه عليه لاعلى انهدله . و مراده من العدد ما هو اعم منه ومن الرسم ، شرح (٣) يريد انه يأتي في علم ما بعد الطبيعة تحقيق الحال فيه فانه يخالف الجمهور في ان الجوادر لا تقبل الشدة والضعف ، شرح (٤) يعني قد يقع بالتشكيك وقد لا يقع ، شرح (٥) اي يفهم من حمل الفصل على النوع دخول الفصل في النوع على المعنى الذي عرفه في حمل كل ذاتي ، شرح (٦) ش : لما (٧) فيه نظر فان الاضافة الى المحل كاضافة السود الى محله مقومة لوجوده وليس فضلا ، شرح (٨) سيعجب في مبحث العدد كلام عن «الحقيقة الاصلية» (٩) ع ح م : لجزئها (١٠) ع : الحقائق (١١) قوله او قسميه يريدالجزئي و قوله احد قسميه يريد الذاتي والمرضى قوله ونحوها يريد تكونها مقولا في جواب ما هو او غير مقول وما شبه ذلك ، شرح (١٢) ينبغي ان يفهم ان ذلك ليس على اطلاقه بل منها ما يكون منوعا لكنه لم يذكر ذلك في الكتاب و ذكره في غيره من كتبه ، شرح .

## المرصد الثاني في القول الشارح

### و فيه ثلاثة ذاوى بحات التلويح الاول في الحد

الحد التام هو القول الدال على ماهية الشيئي ويجمع مقوماته كلها ، و يتراكب في الحقائق الاصلية من اجناسها و فصولها . وما لا ترکيب فيه لا قول دال عليه فان احد اللقطين ان دل على ماوراء الماهية فليس القول حداً وان دلا على الوحداني فترادفا . واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لا حدٌ وان دل على البعض فلا حدبه <sup>١</sup> . وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة <sup>٢</sup> ولا المشروط بالذاتي لحصوله بفصل وبحدنافض وهو الذي اخذ فيه الجنس بعيداً مع الفصل كقولنا للانسان انه جوهر ناطق وقد اخل بعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلاً ولدلالة الخاص التزاماً وهو غير معتبر، بل الغرض من الحد تصوّر كنه الشيئي كما هو ويتبعه التمييز. ولا ايجاز في الحد ولا تطويل <sup>٣</sup> اما في المعنى فلان غير القوم لا يورد وال القوم لا يعنف وأما في اللفظ فالجنس القريب اسمه اغنى عن تعداد <sup>٤</sup> مشتركات المقومات لدلالته عليهاتضمننا و الفصول وان كثرت لادلة بعضها على بعض الا بالالتزام فيذكر جميعها ، و ان او رد حد الجنس مقام اسمه لا ضير وترك مثل هذ الايجاز لا براح فيه عن الحديه <sup>٤</sup> ، فمن شرط في الحد الايجاز مخططي <sup>٥</sup> ، والوجيز <sup>٦</sup> مضاف وكائن من وجيزة <sup>٧</sup> كنسبة <sup>٨</sup> طوبيل لآخرى <sup>٩</sup> فالإضافات <sup>١٠</sup> المجهولة لا يحد بها <sup>١١</sup> الفير الإضافيات <sup>١٢</sup> المعلومة دونها .

(١) ع : حدية (٢) ع : من الخاصة وحدة ، خ : بخاصة (٣) ع : تعدد

(٤) خ : العادنه ، ش مثلهما بلا نقطه (٥) خ : فخطا (٦) خ : الوجز ، ع : (راجع ذيل الصحفة التالية)

### التلويع الثاني في الرسم

وهو قول مؤلف من خواص الشيئي و اعراضه التي تخصه جملتها معا . و التام منه ما وضع فيه الجنس لتقيد ذات الشيئي ، والناقص ماليس كذلك . ولللفظ الواحد كالخاصة لا يكفى للرسم فانه خاصة الخواص <sup>١</sup> المتلازمة ان كانت لحقيقة فيسو غر رسم الكل <sup>٢</sup> بها اذن فلا ميز فلاجواز ولا يقبح هذا في القول الذي استقصى فيه في ذكر اللوازم . ولرسم واحد لمختلفين .

### التلويع الثالث

ينبه فيه على امثلة في الخطأ ليهذب الطبع في التوفيق لثلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود والعرضية مكان الجنس والجنس والفصل احدهما مكان الآخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هو محبة مفرطة ، ولثلا يحد الجنس بنوعه كتحديدهم الشر بظلم الناس ، ولا يوخذ جنس مكان جنس كمن اخذ القوة والملكة في حد الفاجر <sup>٣</sup> و القادر على الفجور كل مكان الآخر ، ولا يضعن <sup>٤</sup> الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب في حد الكرسي ، ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر غلب معتصرو كذا الرماد خشب محترق ، ولا الجزء مكانه كقولهم الانسان حيوان ناطق وعنوا بالحيوان ما

<sup>١</sup> خم : للخواص . وفي الشرح : خاصة الخواص المتلازمة هي كالكاتب والضاحك والمنتصب القامة فان كل واحد منها خاصة للباقي وللإنسان <sup>٢</sup> ) يريد بالكل الذات و باقي الخواص ، شرح <sup>٣</sup> خ : العاجز . وفي الشرح : هو كما يقال العيف من له قوة يمكن بها من اجتناب الشهوات البدنية فان الفاجر لهذه القوة ايضا الا انه لا يجتنب <sup>٤</sup> ش : تضعن .

#### آية آدبيات الصنحة السابقة

الوجير <sup>٧</sup> خ : وجز ، ع : وجير <sup>٨</sup> ع خ : نسبة . <sup>٩</sup> ش : بالآخر ، ظ :  
لآخر <sup>١٠</sup> م : الاضافات ، خ : و الاضافات المحمولة <sup>١١</sup> ش م : لا يحدها  
<sup>١٢</sup> م : الاضافات ، وفي الشرح : فالوجيز من الاضافات المجهولة فلا يحددها الامور الغير الاضافية في ذاتها وما هياتها المعلومة دون تلك الاضافات .

## منطق التلوبيات

يخصص به<sup>١</sup> فذلك لا يقال على المختلفات فالجنسية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد ولا تقييد اذ لو شرط باللاتقييد لاجواز لاقتران الفصل به . ولا تؤخذ الانفعالات مكان الفصول فانها اذا اشتدت قد تبطل<sup>٢</sup> وهذه مثبتة .

ولايُعرف الشيئي بمثله في المعرفة والجهالة كقولهم ان الزوج ما ليس بفرد فضلا عن<sup>٣</sup> ان يُعرف بالاخفي كقولهم ان المثلث شكل زواياه الثالثة مساوية لقائمتين . ولا يعرف الشيئي بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كوكب تطلع نهارا ولابد من اخذ طلوع الشمس في حد النهار .

ولا يكرر الشيئي في الحد كقولهم ان الانسان حيوان جسماني ناطق وقد دخل الجرمية في الحيوان الا في مجال الفضورة كقولنا ان الاسود شيئي قام به السواد من حيث هو كذلك لثلا يُظن انه مجرد ذلك الشيئي .

والمتضایفان كالاب والابن اخذ كل منهما في حد الآخر لمعية العلم بهما ولا يعلم ان التجدد بمابه العلم فيقدم لا بما معه ومن علم احد المتضایفين علم الآخر بل الصواب ان يؤخذ الذاتان مجردتين عن التضایف مع السبب الموقع للاضافة فينتصب حدا كقولنا ان الاب حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته فلا مرجع فيه الى الاب . و فروفريوس اخذ كل من الجنس والنوع في حد الآخر فحمل على سهوه .

وليس من شرط كل قوله يشارح ان يعرف المشروح له حديثه او رسميته فقد عرفناك اجزائهما حين لم تعلمهما بما كنت<sup>٤</sup> سترى انه احدهما . هذا ما اردنا من التركيب الموجه الى التصور ونذكر التركيب الموصل الى التصديق .

١) اي بالانسان او الناطق ، فشرح ٢) انما تقييد بقد لان من الانفعالات ما لا تبطل كالحركات الساوية والتعقلات النفسانية ، شرح ٣) لا يوجد «عن» في ع ٤) خ: كتب ، ش بلا نقط . وفي الشرح : « انما قد عرفنا اجزاء الحد والرسم حين لم يكن الحد والرسم معلومين » واياها : « فقد عرفت اجزاء الحد والرسم حين الجمل بهما بما سترى انه واحد منها على التعيين .

## المرصد الثالث في التركيب الخبرى

و فيه أربع تلویحات

### التلویح الاول في انواع القضايا

و هيئنا مقدمة : اعلم ان للشيئي وجودا في الاعيان اي في نفسه وهو المدلول عليه لا الدال ، و وجودا في الاذهان وهو دال على العيني حقيقة لا وضعا ، و وجودا في اللفظ وهو دال وضعا على الذهني ومدلول من جهة الكتابة ، و وجودا فيها . و دلالتا هذين الاخرين تختلفان بالاعصار ولا كذلك الدلالة الاولى .

واللفظ المركب اما ان يكون على سبيل التقييد وهو المستعمل في الاقوال الشارحة ، وكثيراً ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق الماءت ويقوم مقامه الانسان . وماسوى هذا اما ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا ، والاول هو مطلوبنا وهو الخبر والقضية والقول الجازم وهو قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب .

وهذا لا يخلو اما ان يكون اذا حل كل جزء اول له لا يصلح وحده للخبرية او يصلح ، فالاول يسمى قضية "حملية" كقولنا الانسان حيوان اوليس . والمتقدم في الوضع هيئنا ونحوه يسمى الموضوع ونحو المتأخر المحمل وليس ، حرف سلب . ومن خاصيتها بساطة اجزائها او تقييدها ان كثرت بحيث يصح ان يدل على كل واحد بلقطة واحدة .

١) في الشرح : احترز بلفظ اول عن المفردات التي ينتهي إليها تحليل الشرطيات وبلفظ وحده عن كل واحد من الاجزاء الاول باعتبار التحليل حال انضمامه الى الآخر فانه اذ ذاك غير صالح للخبرية وانما يصلح لها حال انفراده لحال تركيبه .

والثاني يسمى الشرطية<sup>١</sup> ولا يخلو اما ان يكون اصل الرباط بين جزئيه بلزوم او بعند . و الأول يسمى شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، ويسمى ما قرن به حرف الشرط من "جزئها القدم والمقرون بحرف الجراء التالي" ، و الثاني منفصلة<sup>٢</sup> كقولنا اما ان يكون هذا المدد زوجا و اما ان يكون فردا ، وقد اخذ [ت] قضيتان فيما اخرجتا باقتران<sup>٣</sup> هذه الادوات عن<sup>٤</sup> العبرية لعدم صلوح كل واحد المتصدق بعده هذه ، ولو لاها كانت قضيابا . وال الاولى لجزئها ترتيب يتغير المعنى بتغييره دون الثانية . و الاولى اذا تكثرت<sup>٥</sup> القضايا في تاليها يتكرر لتكسر الرابط بالقدم و تمام الكلام التصديقى عند اول ما قُرِن ، و ان تكثرت<sup>٦</sup> في المقدم فلا تكثرت<sup>٧</sup> . ول يكن « هذا به ذات الجنب » احد الجزئين و « به حمى لازمة و سعال يابس و ضيق نفس و نبض منشارى<sup>٨</sup> » كلها يؤخذن تارة في المقدم و اخرى في التالي و مربوطة به و يمتحن . بخلاف المنفصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة . و العملية ايضا اذا تكثر في جزئها حرف عطف او ما يوجب الاستقلال في الآحاد تكثر في ايها كان . و اشترک<sup>٩</sup> الشرطيات في انحلالهما<sup>١٠</sup> اولا الى العمليات ومنها الى المفردات و ان لا يدلّ بلفظ<sup>١١</sup> على احد اجزائهما الاول .

و لكل من هذه ايجاب و سلب ، فايجب العملية كقولنا الانسان حيوان اي المفروض ذهنا و عينا انه انسان دون شرط تعليم و تأيد و مقابلهما هو حيوان و

(١) ع ش : الشرطي (٢) ع ش : شرطيا متصلة (٣) خ : بين (٤) ع ش خ : منفصلا (٥) ع : او يكون (٦) م : باقتران (٧) م : غير (٨) ع ش خ : لجزئها (٩) ع ش خ : كثرت (١٠) ش : كثرت (١١) م : يتكرر ، و في الشرح : يزيد فلا يلزم التكرر (١٢) ع : متساوي ، ش بلا نقط . خ م : بيض مشارى (١٣) ع : اشتراك (١٤) في الشرح: من الشرطيات ما يكون مركبة من شرطيات ايضا كما يتبين فيما بعد فلا يكون اول انحلال تلك العمليات . ويمكن ان يتناول بان مراده بانحلالها اولا انهم تنحل الى العمليات قبل انحلالها الى المفردات . (١٥) قوله بلفظ ، يزيد به المفرد لا المركب ، شرح ..

يخص به النسبة فهو . و سلبها كقولنا الانسان ليس بحجر ، و حاله ما سبق . و ايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، و هو يتعلق بآيات اللزوم و ان كان بين السالبيتين ، و سلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود . و ايجاب المنفصل<sup>١</sup> ما يوقع العناد و ان كان بين سالبيتين [ و ] مثاله ما ذكرنا ، و سلبها ما يقطع العناد كقولنا ليس ، اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا ، و اشتراك ايجاب الثلاثة في ايقاع نسبة<sup>٢</sup> ما بين الجزئين و السلب في رفع تلك النسبة .

و المتصلة الموجبة اذا قرن باحد جزئيها حرف السلب و ادخل عليهما لفظة «اما» بعد حذف اداتها<sup>٣</sup> صارت منفصلة و ان كان التالي اعم فليكن عند القلب السلب ماخوذ<sup>٤</sup> فيه . و المنفصلة اذا قرن باحد جزئيها السلب و ادخل فيها<sup>٥</sup> اداتها الاتصال صحت متصلة لانه اذا لم يجتمع وجود امرین يلزم من وجود احدهما عدم الآخر و اذا لزم<sup>٦</sup> معاية وجودهما يعاند<sup>٧</sup> وجود احدهما عدم الآخر .

و المنفصلة منها حقيقة وهي التي يراد فيها بما منع الجمع والخلو ، و منها غير حقيقة وهي التي تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ايض او<sup>٨</sup> يكون اسود ، او منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لا يكون هذا المحل ايض و اما ان لا يكون اسود . وكل ما منع الجمع فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلبي جزئيه منع الخلو فقط .

(١) ش : يختص (٢) م : المنفصلة (٣) م : النسبة (٤) ش : عليها (٥) ع خ : اداتها ، ش : اداتها (٦) في الشرح : كانه اعتبر في الانفصال العناد في الجمع خاصة و لم يعتبر في الخلو فانه اذا قرن حرف السلب بالمدح ضاعت منفصلية ما نعه الخلو فلا يصح منه من اقتراح حرف السلب بالمدح عند قلبه الى المنفصلة الا اذاعنى بها ما نعه الجمع لا مانع الخلو (٧) ش : فيها (٨) ع خ : و اذا انتفى (٩) خ : بغير (١٠) م : واما ان لا يكون .

وقد تناهى متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا فهى غير منقضة بمتناوين، وكذلك المنفصلة الا انها غير حقيقة كقولنا ، الفلك اما ان يكون حارا او باردا ، في جواب من اثبها عليه .

والمتعلقة لا يجب في اتصالها للزوم بحسب الاقتضاء الذات الامر بل ان كان صحبا<sup>١</sup> ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كتابا فهو ضاحك و هما لازما امر غيرهما .  
والمتعلقة والمنفصلة يصح قلبهما الى الحقيقة اذا صرّح بالزوم و العناد كقولنا طلوع الشمس يلزم وجود النهار ، او : يعانده الليل . وقد<sup>٢</sup> يصح القلب على<sup>٣</sup> غير هذا الطريق<sup>٤</sup> .

والايجاب ابسط من السلب اذا الاعدام و السلوب يؤخذ في حدتها ثبوت ما<sup>٥</sup> والا لامفهوم لها ، ولا ينعكس .

**التلویح الثاني في خصوص القضايا و اهمالها و حصرها**  
اعلم ان موضوع القضية اما ان يكون جزئياً و تسمى حينئذ مخصوصة و شخصية ، موجبة و سالية ، كقولنا زيد كاتب ، او : ليس ، او كلياً . فان لم يبين قدر الحكم وكيفية الموضوع سميت مهملة ، موجبة او سالية ، كقولنا الانسان في خسر او ليس . وان يبين كيفية الموضوع سميت محصورة وهي اما كليلة موجبتها كقولنا كل انسان حيوان و سالبتها « لاشيئ من الانسان بحجر » و « ليس ولا واحد » . ولم يقتصر على ليس لاشعاره بحاضر الزمان و تخصيص الواحد . واما جزئية موجبتها

(١) م : الاقتصاد      (٢) م : صحة      (٣) لا يوجد « قد » في ش (٤) ع :

من      (٥) شرح : يزيد كافي قولنا ان كان الحيوان متعركا بالاراده فهو صاحب غرض وهذا لا يصح الا فيما كان المقدم والتالي مشتركتين في جزو ولهذا خصصه بقدر )٦(

شرح : يزيد ان السلب لا يتحصل في الذهن الا سلبا لشيئ و كذلك العدم اذ هو عبارة عن رفع الثبوت ، واما ان ذلك لا ينعكس فلان الايجاب لا يفتقر في تصوره الى تصوير السلب والعدم .

بعض الناس كاتب و سالبتها ليس بعض الناس كاتباً أو ليس كل ، فان سلب البعض متعين فيما و حال الباقي لم يتعرض [له] و « ليس ولا بعض » يعم .  
و اذ لم يطلب حال الجزمي في العلوم والاهماط مغلظ حذفنا<sup>١</sup> ولم يعتبر غير المخصوصات الاربع . و المفهوم الحاصل يسمى سوراً مثل كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل وغيرها .

و المهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لأن تكون قضية كلية او جزئية . والانسانية لو وجب فيها من الوحدة والكثرة واحد ما قيلت على الآخر . ولو وجب فيها الاستغراف ما كان الشخص الواحد يقال له<sup>٢</sup> « انسان » كما لا يقال له « رجال » و ماقرنه احوال بشر ایط<sup>٣</sup>؛ لوجوده كاما هو لا يقتضيها . والانسانية بالاشارة تتخصص و بسور ما تعمم فليس مقتضاها . و اسماء المجموع<sup>٤</sup> مهملة ايضاً لما قلنا . و اذا عرفت فاعلم<sup>٥</sup> ان الالف واللام و ان كان في لغة العرب قد يزيد<sup>٦</sup> للتعميم فانه قد<sup>٧</sup> يشار به الى الحقيقة الذهنية كقولهم<sup>٨</sup> ان الانسان عام و نوع ، ولو استغرق لقام مقامه لفظة كل و ليس كذلك . وقد يراد به تعريف المعهود<sup>٩</sup> ، فان اورد موضوعاً لقضية صارت شخصية . وقد يعني به التوصيل<sup>١٠</sup> كقوائم هذا الرجل . و المهملة في قوة جزئية لانه لما كان الايجاب والسلب على الكل يدخل فيه البعض فيتقين<sup>١١</sup> البعض في المهمل و يشك في الكل فما واجب<sup>١٢</sup> ان تكون في قوتها . و الحكم على البعض لا يقتضي موافقة الباقي ولا مخالفته ، وكذلك الاهماط .

(١) ع ش : اذا (٢) مع ، حذفنا ، ش : حذفنا ، ويحتمل : حذفاً (٣) خ م : انه (٤) م : لشروط ، ع : الشرط (٥) خ : متخصص (٦) م : مقتضاها (٧) خ : المجموع (٨) م : فعل (٩) خ ع : يراد ، ش بلا نقط ، م : يزيد للتعميم ويحتمل : يراد به التعميم (١٠) لا يوجد « قد » في م (١١) خ : كقوله (١٢) ش : المعهود (١٣) م : التوصل (١٤) خ ع : فيتقين (١٥) خ ع : ما واجب .

و الشرطية المتصلة سورها «كلما» و «دائماً» في الإيجاب الكلى و «دائماً ليس» و «ليس البتة» في السلب . و الثالثة<sup>٢</sup> تصلح لسور ايجاب المنفصلة و سلبها الكليين ، و سور جزئيتها هو «قد يكون اذا كان» او «اما او ليس دائماً» او «ليس كلما» او «قد يكون لا» ، فنقول في الشرطية المتصلة «قد يكون اذا كان زيد في البحر فهو غريق» ، فهو اتصال جزئي موجب يلزم حين لم يسجع وليس له سفينة او يقرن<sup>٣</sup> بهذه «قد يكون ليس» او مرادفيه . و في المنفصلة نقول «قد يكون اما ان يكون زيد في السفينة او يغرق» ، اي اذا كان في البحر . و تسلبه<sup>٤</sup> بالاسوار المذكورة ايضاً . و اذا خلّى «اما» و اذا كان» و «ان كان» لا يقتضي الجزئية و الا لضادت احد السورين الكلية<sup>٥</sup> والجزئية و ما احتاجت الى الآخر و ليس كذلك . و خصوص الشرطيات بتعيين الان<sup>٦</sup> فان<sup>٧</sup> خصوصها و اهمالها و حصرها يتعلق بالاوقات و الاصناف كما كان في العمليات متعلقاً بالأعداد فقد تتركب شرطية<sup>٨</sup> كلية من حملتين جزئيتين :

**التلويح الثالث في لواحق القضايا و بعض تراكيبيها و احكامها**

انه قد يزداد في القضايا ما يفيدها احكاما لا يقتضيها مجرد العمل كلفظة انسا

٦) خ : الا زمان ، وفي الشرح : ليس العراد من الان هيئنا ما لا ينقسم بل العراد به الوقت المعن **٧** ع : الشرطية الكلية **٨** في الاصول : يراد ، بال نقطه ،

٦) خ : او **٩** فـي الشرح : هذه الاسوار الاربعة وهـي كلما و دائمـا للكلـيـ

الموجـب و دائمـا لـيس و ليس الـبتـة للـكـلـيـ السـالـبـ منها واحد يـخـصـ بالـمـتـصلـهـ وـهـوـ كـلـماـ وـ

الـثـلـثـهـ الـبـاقـيهـ تـسـتـعـيـلـ فـيـ الـمـتـصلـهـ وـ الـمـنـفـصـلهـ **١٠** ع : او يـقـرـنـ ، اذا يـقـرـنـ ، خـ :

او تـقـولـ **١١** ع : وـسـلـبـهـ **١٢** مـ شـ : للـكـلـيـهـ ، وـ فـيـ الشـرـحـ : اـذـلـ وـ

اقـضـتـ الـكـلـيـهـ لـضـادـتـ سـورـ الجـزـيـهـ **١٣** او استـغـلتـ عنـ سـورـ الـكـلـيـهـ وـ لـسـوـ اـقـضـتـ الجـزـيـهـ

فـلاـ يـقـرـنـ بـهـاـ سـورـ الـكـلـيـهـ لـضـادـتـهـ وـ ماـ اـحـتـاجـتـ الـىـ سـورـ الجـزـيـهـ لـاستـغـانـاهـ عـنـهـ . هـكـذاـ

حـكـمـ صـاحـبـ الـكـتـابـ وـ فـيـ هـذـاـ بـحـثـ وـ هـوـانـهـ لـامـضـادـةـ بـيـنـ سـورـ الـكـلـيـهـ وـ الجـزـيـهـ لـصـدـقـ

اـحـدـهـماـ مـعـ الـآخـرـ نـمـ انـ الرـبـطـيـنـ جـزـيـهـ الـمـتـصلـهـ هوـ الـلـزـومـ الـمـقـضـيـ لـلـدـوـامـ بـدـوـامـ صـدـقـ

الـقـدـمـ حـيـثـ لـمـ يـقـرـنـ بـهـ سـورـ مـخـصـنـ لـلـزـومـ بـحـالـ اوـ وقتـ فـيـتـبـادـرـ الـذـهـنـ الـىـ الدـوـامـ .

في العربية فانها اذا ادخلت في القضية تفيد حصر الجزء المأذوذ في قضية اخرى سالبة بالقوة او بالفعل في الجزء الآخر فتارة تقتضي حصر الموضوع في المحمول و تارة بالعكس . وكالاًلف و اللام في المحمول كقولنا الانسان هو الضحاك<sup>١</sup> فانه يفيد حصر المحمول في الموضوع و المساواة . و يدخل في القضية حرف السلب لنفي مقتضيهما مع جواز بقاء القضية على ايجابها فيقال ليس ج الا ب و يراد اتحاد حقيقتهما تارة و اللزوم اخرى . و في الشرطيات يقال لاما كان النهار راهنا<sup>٢</sup> كانت الشمس طالعة و هذا مع ايجاب الاتصال فيه يسلم<sup>٣</sup> و قوعها . وقد يقال لا تكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا – او حتى يكون او الا ان يكون<sup>٤</sup> – فان شئت حذفت الادوات و ابقيت<sup>٥</sup> السلب و جعلتها منفصلة او حذفته<sup>٦</sup> ايضا و جعلتها متصلة ، و هي الى الانفصال اقرب<sup>٧</sup> لقلة الحنف فيه . و يقال «لا يكون محل حنارا و هو بارد» و هو مشعر بمنع الجمع دون الخلو ، فان حذفت السلب آلت<sup>٨</sup> منفصلة غير حقيقة ، او تدخل اداة الاتصال عليها و التالي هو السالب اذا بالعكس لا يلزم اللزوم .

و المنفصلة اذا اورد لازم جزئها الاعم بدلها صارت غير حقيقة كقولنا اما ان يكون زيد في البحر و اما ان لا يفرق ، فالآخر لازم اللاكون في البحر و هو اعم . و قد يتراكب كل من الشرطتين من مثليه و من عددي قسيمه<sup>٩</sup> و من مثله مع الحملية و من قسيمه معها ، فتقول «اذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

(١) م : الضاحك (٢) ع خ : مقتضيها ، و في الشرح : يعني بذلك مقتضى ائما و مقتضى الالف و اللام في المحمول (٣) ع : زاهنا ، زاهيا ، و في الشرح : الراهن في المثال الذي ذكره معناه الثابت (٤) ش : تسليم ، م ع : تسلم (٥) خ م ش: الا يكون . و في الشرح : فان هذه العبارات الثالثة اعني او و حتى و الا ان متقابلة المفهوم (٦) في الاصول : بقية (٧) ع : حذفتها (٨) في الشرح : هذا ائما هو بالنظر الى اللفظ و اما بالنظر الى المعنى فهي الى الاتصال اقرب كما ذكر في غير هذا الكتاب (٩) خ ش : انت ، م : انت (١٠) ح : قسيمه . و في الشرح : يعني المتصلة من منفصلتين و المتصلة من متصلتين .

فكلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود، ركبت متصلة من متصلتين، فإذا قرنت باحدى الشرطتين السلب و حذفت الأداة و ادخلت اداة الانفصال صارت متصلة من قسميهما<sup>١</sup>، ونقول اما ان يكون «اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا»، او اما ان يكون «اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا»، اي اما ان يصح هذا التقسيم و اما ان يصح ذاك التقسيم هي متصلة من مثليها، و ان اقرنت<sup>٢</sup> باحد جزئي الاولى السلب و بدلت الأداة الاولى للانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من قسميهما<sup>٣</sup>. ونقول اما ان يكون «اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، واما ان يكون «اما ان تكون الشمس غاربة واما ان يكون الليل موجودا»، هي متصلة تركبت<sup>٤</sup> من مثليها و قسميهما<sup>٥</sup>. وان اقرنت<sup>٦</sup> سور المتصلة و اداتها بدل اداة الاولى للانفصال و السلب مع احد جزئيها صحت متصلة منها و تقول ان كان «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فالشمس علة النهار، ركبت متصلة من مثليها و حملية و اذا اقرنت بالحملية السلب و بدلت اداة<sup>٧</sup> الاولى باداة الانفصال صارت متصلة منها . و تقول ان كان هذا عددا فهو اما زوج و اما فرد ركبت متصلة من قسميها و حملية، و ان بدلت الأداة و ادخلت في الحملية سلبا صحت متصلة منها<sup>٨</sup>.

- (١) خ : قسميهما      (٢) عبارات النسخ مشوشه في هذا المثال و ما ذكرناه في المتن هي الصورة الصحيحة التي يقتضيها المقام      (٣) خ : اقرنت      (٤) خ : قسميهما      (٥) زاد في خ بعد «موجود» : و اما ان يكون الليل موجودا      (٦) خ : اداة ش : ركبت      (٧) ش خ : و قسميه      (٨) ش خ : اقرنت      (٩) ع : اداة (١٠) شرح : اعلم ان كل واحد من هذه الاقسام قد تتضاعف الى غير النهاية مثل ان المتصلة من متصلتين قد يكون كل واحد من المتصلتين على اقسامها الستة و كذا الكلام في اجزاء اجزائهما و هلم جرا وقد ظهر في اثناء ذكر اقسام الشرطيات كثير من لوازمهـ . و يجب ان تعتبر صحة اللزوم في هذه الاقسام من غير النظر الى المواد .

التلويح الرابع في العدول والتحصيل وفيه ضابط للمحمل اعلم ان كل قضية اما معدولة و هي التي جعل حرف<sup>1</sup> السلب جزءاً موضوعها او محمولها ، و اما محصلة وهي ذات البزدين المحصلين . وحق كل قضية حملية ان يكون فيها موضوع ومحمول و نسبة . وكل<sup>1</sup> يستحق لفظا دالا عليه . وكذلك الشرطيات . الا ان الروابط قد تطوى في بعض اللغات ، وقد لا يتناثر الانطواء كما في لغة الفرس في قولهم زيد دانا است و في العربية يقال زيد هو عالم . و اللفظة الدالة على النسبة هي التي تسمى الرابطة . و في العربية يربط بلفظة هو و بكائن و يوجد كما يقال زيد يوجد كتابا ، او كائن كذلك . فتصير هذه اداة بهذا المعنى ، وكانت بازا ، مفهوماتها اسماء و افعالا ، فهي مشتركة اذن . و في لغة العرب ان تقدم السلب على الرابطة فينفيها و يقطعها فالقضية سالبة ، و ان تأخر عنها فيرتبط بها و يصير جزءاً من المحمول كقولنا زيد هو غير كاتب . و القضية مم الرابطة تسمى ثلاثة و دونها ثنائية .

و الفرق بين السالبة البسيطة و الموجبة المعدولة ان الاولى تصدق على المعدوم - اذ المتنفى يصح نفي صفاته - و الثانية انباتية و لا انبات الا على موجود احد الوجودين <sup>ف</sup>فيثبت عليه الحكم بحسب احد ثباتيه او كليهما ، فلا يقال « العنقاء هو غير بصير » بل « ليس هو بصيراً » ، و الموجبة المعدولة كالتى محمولها غير البصير يكذب فى البصیر و المعدوم و السالبة المعدولة تصدق فيما كقولنا « فلان ليس هو بصير » ، بخلاف عاقب السلوب فان ازواجاها انبات و افرادها نفي . و الثانية كونها موجبة معدولة او سالبة بسيطة يتعلق بنية التكلم الا اذا كان اللفظ لا يستعمل الا للمعدول كثير في العربية فتعين .

١) لا يوجد « حرف » في خشم      ٢) لا يوجد « كل » في شم      ٣) ش :  
احد الموجدين :

و قد بحث<sup>١</sup> في ان القضية العدمية و هي التي محمولها يدل على سلب شيئاً مسكن للموضوع او نوعه او جنسه كقولنا زيد اعمى هل هي مساوية للمعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هي اخص . وليس هذا بحث المنطقي فان ذلك يختلف باللغات ففي الفارسية هما متساويان و لا يقال للحجر غير بصير و لا يقال له اعمى و لا ناينا اي غير البصیر ، و في العربية المعدل اعم اذ يقال للحجر غير بصير و لا يقال له اعمى والباري غيرجسم وليس ذلك امراً يسكن في حقه ، و لانوع ولاجنس له، بل على المنطقي ان السلب اذا تأثر عن الرابطة او ارتبط بها كيف كان - ان لم يعتبر التأثر كلغة الفرس - فالقضية موجبة . و اثبتوا الواحافى هذا البيان و هي ضابعة<sup>٢</sup> .

فالقضايا اربعة موجبة بسيطة و سالبة كذلك و معدولتان .

**ضابط في الجمل :** و ليكن معيناً اجزاء العمل<sup>٣</sup> و ما يتعلق به . اذا قلنا ان العمل ناهل<sup>٤</sup> ينبغي ان يتبيّن<sup>٥</sup> مفهوماتها ان الاول اعني به السماوي او الارضي ، والثانى المشترك بين الريان و ضده ايها مقصود . و اذا قلنا زيد هو اب<sup>٦</sup> تعين جهة الاضافة . و اذا قيل هذا الخمر مسکر فليراع بالقوة كما في الدن او بالفعل ، الكثير او القليل ، كله او جزءه . و اذا قيل الثلج ينزل<sup>٧</sup> تعين المكان من انه في البلاد الباردة او الحارة و الزمان من انه في الشتاء او الصيف . و يعرف الربط كما اذا قيل « ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه ، انه الى ايها يرجع من الحكيم و علمه . و يُبيّن الشرط كما اذا قلنا « المتحرك متغير » فيراعي مadam متغير كا ، فان اهمال هذه مغلط جدا .

١) خ : يوجب (٢) خ : ولا يقال للحجر كوري اي اعمى ولا ناينا اي غير البصیر  
 ٣) في الشرح : انما كانت ضائعة لاختلافها باختلاف اللغات و خروجهما عن ذكر نظر المنطقي  
 و ان تلك النسبات لا تخفي على من وقف على الاصول التي يتضمنها هذا الفصل . و  
 هذه الالواح مشهورة في كتبهم (٤) خ : متعينا (٥) شرح : يزيد باجراء العمل  
 اجزاء القضية العدلية (٦) خ : باهل . شرح : الناهل من اسماء الاصنافاته يطلق  
 على الريان والمعشان (٧) خ : يبيّن .

## المرصد الرابع في جهات القضايا وتصيرفات فيها

### و فيه خمس فاويحات التلويع الاول في الجهات

اعلم ان المحمول و ما يشبهه نسبته الى الموضوع و نحوه اما ان تكون ضرورية الوجود اي لابد من كونها في نفس الامر كقولنا الانسان حيوان او ليس ، او ضرورة اللاوجود كفى قولنا الانسان حجر او ليس ، او غير ضرورية الوجود و العدم بل ممكنة<sup>١</sup> كما في قولنا الانسان كاتب او ليس. و تصدق على الاولى لفظة الواجب و على الثانية الممتنع و على الثالثة الممكن . و هذه الالفاظ الثلاثة تسمى الجهات . وكل قضية لها صلوح ان يصدق عليها في الایجاب احد هذه يسمى مادته و ان صدق على السلب اخرى . و الجهة قوله زائدة<sup>٢</sup> على نفس القضية و المادة هي هي باعتبار ذلك الصلوح فيتبدل كاذبها بصادقها وهي بحالها . ويسلب جهة منها وقد يبقى موجبة . والجهة لما كانت لفظة دالة على وناق الرابطة و ضعفها فمكانتها عندها و القضية المصرح بجهتها تسمى رباعية وفي الثنائيات حرف السلب مكانه قبل المحمول لأنه ينفيه ، وفي الثنائيات قبل الرابطة . وال سور مكانه قبل الموضوع او مدلوله لأن معين كيتيه وان كان قد يتسع في وضعها لا كذلك .

ويقال للواجب و الممتنع الضروري و ان كان احدهما في الوجود والآخر

---

(١) خم : ممكته (٢) في الشرح : يزيد بالقولية ما يدل عليها بالقول والقول هي هنا هو اللفظ من غير تقيد له بالمركب كما كان الاصطلاح واقعا عليه فعلى هذا ما يدل عليه بلفظة الواجب هو الجهة الواجبة . و بهذا يظهر الفرق بين المادة و الجهة فان الجهة هي ما يصدق على القضية من مدلولات هذه الالفاظ تكون الجهة زائدة على القضية واما المادة فهي القضية معينها .

في العدم . ثم الضرورة اما مطلقة غير محتاجة الى شرط لتداهير كقولنا القيوم حى و اما مشروطة اما بشرط<sup>١</sup> دوام الذات كقولنا كل انسان حيوان - و لا نعني<sup>٢</sup> تسرمهه بل مادام ذاته موجودة - و اما بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بما وضع معه كقولنا المتحرك متغير مادام متحرك ، و فرق بينه و بين ما قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات و هيئنا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بامر محصل دونها . و اما بشرط وقت معين<sup>٣</sup> كقولنا القر ببالضرورة كاسف ، او غير معين<sup>٤</sup> كقولنا الانسان بالضرورة متنفس ، او بشرط في المحمول كقولنا الانسان ماش مادام ماشيا . وهذا يطرد ايضا في ما ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره ، ويعتبر الوقت المعين وغير المعين في موضوع له لازم ضروري يسوقه<sup>٥</sup> إلى الحكم وقتا ما و غير ذلك من الاوقات . و شرائط الحكم ان تعرضت فهي جزء احد الجزئين والا لاضرورة بها . فهذه ستة اصناف . و المشروطة الاولى جمعناها مع الضرورية الاولى في اطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول ، ولم يشترط في هذه المشروطة لادوام الذات حتى يخالفها مخالفة بعيدة ، و لا نعني بالضروري الوجود غيرهما . و قد يوجد دائمة غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود او سلب دائم كسوداد احد ولا ياضه ، و لا ضرورة لهم لذاته .

ولا حمل دائم غير ضروري في الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا ترجح فلاتئن لجزم العقل بالدوام . و ايضا ماليس بذاته ولا لازم الميبة هو جائز الفا قة فلا سيل لمعرفة دوامه في الجزئيات . وظن منه ان لاضروري غير دائم في الكليات ولم يعرف ان من اللوازم لوازم ماهية تسوق<sup>٦</sup> جميع جزيئاتها الى امر فيصح الحكم العاشر لها به . و الامكان قد يعني به ما يلازم سلب ضرورة العدم و هو الاصطلاح العامي ،

(١) لا يوجد «اما بشرط» في ع      (٢) ع : ولا يعني      (٣) ع : ليسوقة

(٤) خ م : المقد      (٥) خ : يستوف .

ووجه الخواص ما يسلب الضرورتين اي الوجود و العدم عنه . وصح الامكان العامى على طرفه لصدق الغير المتنع عليهما<sup>١</sup> فخصوصه باسم الامكان ، وقد دخل الواجب فى الاول دون الثاني فصارت الاقسام بحسب هذا ثلاثة واجب و ممكناً و ممتنعاً ، وكانت بحسب المصطلح الاول ممكناً و ممتنعاً . و الذى ليس ممكناً بالمعنى الثاني هو اما ضروري الوجود او العدم ، و يتبع فى سلب الاول الامتناع وتدخل الاربعة<sup>٢</sup> من الضروريات تحت الثاني ؛ لتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع والمحمول . و قوم حصرروا الامكان بالقضية العربية عن الشرائع الاربعة ايضاً كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة : ضروري الوجود و العدم و ما له ضرورة ما و ممكناً . و آخرون اخذوا الامكان بحسب حال الشيئى فى المستقبل فان كان لا يجب وجوده و وجوده و عدمه فى كل وقت من المستقبل فهو ممكناً وان وقع ، و الا فلا . و جميع الاعتبارات صحيحة .

و من ظنَّ أنَّ من شرط الممكناً ان لا يكون موجوداً في الحال بل معدوماً لأنَّ الوجود يخرج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضاً على هذا الوجه يخرج الى ضرورة العدم فان لم يخل هذا فلا يخل ذاك ثم ان كان الممكناً ينبغي ان لا يتحقق فممكن العدم ينبغي ان لا يكون في الحال معدوماً فيكون موجوداً و هو يعنيه ممكناً الوجود فشرط في لا وجوده وجوده . و الوجود الحالى لا ينافي العدم في الاستقبال فضلاً عن الامكان .

**و الامكان على المترتباتٍ واقع بالاشتراك وعلى الاختصار<sup>٣</sup> ايضاً باعتبارى جهة**

١) ش: ما سلب ٢) خ. عليها ٣) شرح : يزيد بالاربعة الضرورية المشروطة بالوصف العنوانى والوقتىين والذى بشرط المحمول ٤) خ : الباقى ٥) شرح : يزيد بالترتيب ما هو بالخصوص والع العموم فان الاول الذى هو الامكان العام اعم من الثاني الذى هو الامكان الخاص و الثاني اعم من الثالث الذى هو الامكان المجرى ( راجع ذيل الصفحة التالية )

عمومه و خصوصه ، وكل على جزئياته متواطئٌ . فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون و ممكنا الكون ممكنا اللاكون فالواجب ممكنا اللاكون ، و ان كان غير ممكنا - و ممكنا بمعنى فهو ممتنع - فالواجب ممتنع . فلنا العواب «ممكنا» بالمعنى العام ولا ينعكس الى «ممكنا ان لا يكون» ، للدخول غير ممتنع الكون و ممتنع اللاكون فيه و هو غير ممكنا بالأمكان الخاص و لا يتغير في سلبه ضرورة عدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الأمكان على الاشتراك ، و لا تستعمل الى قولهما ان الممتنع ممكنا ان لا يكون<sup>١</sup> فينعكس الى ممكنا ان يكون لانه بالمعنى العام و لا ينعكس الى ممكنا ان يكون .

و سالب كل جهة - و لابد من تقدم اداة السلب فيه على الجهة - غير السالب الموصوف بتلك الجهة ، و لابد من تأخر السلب فيه عن الجهة ، فسالب الضرورة و الامتناع غير السالبة الضرورية و الممتنعة لصدق الأولين في مادة الامكان دونهما ، و سالب الامكان غير السالبة الممكنته لان هذه تكذب في مادة ضرورة الوجود و عدم وهو يصدق .

### التلویح الثاني في تلازم ذوات الجهة

اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس و منها ما يجري بينها لزوم دون تعاكس و ليس من شرط كل لازم العكس ، و هذه طبقاتها :

(١) لا يوجد في ع : فينعكس الى ممكنا ان يكون .

بقيه آفليقات الصفحة السابقة

عن شيئاً في الضرورات ٦) شرح : ي يريد ان الامكان يصدق على الامكان الثالث بمعانيه الثلاثة المترتبة العام و الخاص و الاخر و يصدق على الامكان الثاني بمعنيين منها فقط و صدقه على الامكان الثالث بهذه المعانى المختلفة انما هو بالاشراك اللفظي .



شرح : يزيد بالتعاكس لزوم كل واحد منها للآخر . والضابط في اللوازم التي لا تتعكس هو ان الطبقات لما كانت ثلاثة كان تقىض كل واحد منها لازم اعم من كل واحد من الطبقتين الباقيتين . و في تلازم ممكن ان يكون الخاص و ممكن ان لا يكون نظر و هو ان احدهما هو الآخر نفسه اذ لا معين للامكان الخاص الا ما يسلب الضرورة عن طرفى الوجوب والعدم والتلازم يستدعي المعاير لكن الساهمة في امثال هذه الاشياء لاتضر في الغرض المقصود .

### التلويح الثالث في المقول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات

اعلم ان القضية التي فيها المقول على الكل هي التي قيل<sup>١</sup> ممحولها على المقول

عليه موضوعها فاشتملت على عقدي حمل فلهذا سالبها البسيط ايضا يكذب في المدوم للزوم ايجاب العقد الاول عليه فاستوى مع الايجاب المعدول . وفيها شرائط في الوضع<sup>٢</sup>  
و العدل اما الاول فإذا قلنا كل ج ب فلا يعني كل الجيم لما علمت انه عام و نوع لا  
يعلم الكل موقعه ولا كليته اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشيئي كلازم  
واحد و نحوه ولا كل الشيئي فانه كل مجموعى معناه الجميع ، وقد يحكم على الآحاد  
بالكل العددى ما لا يصح<sup>٣</sup> عليه كقولنا كل انسان ذو نفس واحدة و لا كذلك الجمع .  
ولا يعني الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل و ان لم يكن ج فهو  
ب و الا ما صح ان تقول المتحرك قد يسكن و صحته لعدم اخذه من حيث هو ، ولا  
يشترط ايضا بلاكون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين ، ولا يعني<sup>٤</sup> الموصوف  
به في احد الوجودين بل ما يعدهما دام اولم يدم ، ولا يشترط احدهما فيه .

و اما في العمل ففي اضطروريه نقول : بالضرورة هو ب مادام موجود الذات  
و ان لم يكن ج ان كان مما يجوز زواله ، فانه اعم في هذه المادة من جهة استمرار  
الحكم من قوله « مادام ج » و ان كان « مادام ج » اعم منه من وجه صحته هيئنا و  
في ما شرطه في الموضوع . و في الدائمة الغير اضطروريه دائما من غير ضرورة  
مادام ذاته موجودا و ان لم يكن ج ، هذه صورتها وان كذبت كلية . و في الممكنة  
يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الاخر . و في اضطروريات الاربع هو ب

(١) خ : قبل (٢) ش : الموضوع (٣) ش : يصلح (٤) مع : لا يعني  
لل موضوع ، خ : لا يعني للموصوف . (٥) شرح : اي و ان لم تكن الجيمية صادقة  
عليه كما سبق مثاله ، وهذا صورة هذه القضية بحسب الحكم والقول في المقول على الكل  
و ان كان لا يمكن صدقها لما بيننا ان الحكم بالدوم في الكليات لا يكون الا ضروريا .

مادام ب او مادام ج او نعٌن الوقت او نبهمه . فهذه هي الوجهة .

و ان لم يتعرض لجهة و حال ودوام او لا دوام بل يقتصر على ذكر المحمول  
في القضية المطلقة العامة وهي وان حضرت في الأعداد مهللة في الاوقات .

و القضية لو كانت تقتضي من الجهات و الضمات شيئاً ما صح عليها خلافه فمن  
حيث هي صالحة للكل فإذا قلنا كل ج ب لا يقتضي دوام البائية ولا لادوامها ولا  
اتفاق الأعداد في وقت الاتصال<sup>١</sup> بل ان اتصف بالبائية بعض موضوعات العجم في وقت  
و البعض الآخر في وقت<sup>٢</sup> آخر يصح . و تطرد هذه المطلقة في الضروريات الستة  
و اذ لم يشترط الدوام قد يصح قلبها من الایجاب الى السلب كما عمل الحكيم<sup>٤</sup> حيث  
قلب كل فرس نائم الى لا شئ من الفرس بنائم . و الضروريات الاربعة اذا حذف  
خصوص شرائطها مقيدة باللادوام كقولنا كل ج ب لا دائماً بل وقتما هي المسممة  
بالمطلقة الوجودية ويتأتى بتة قلب موجبها الى سالبها ولا تصدق في مادة الضرورة .  
و قوم جعلوا مطلقتهم<sup>٥</sup> ما وقع في الماضي او الحال والممكن بحسب المستقبل  
و الواجب ما اشتمل على الازمنة الثلاثة و بهذا فرقوا بين الجهات و اذا اتي زمان لم  
يبق فيه من الالوان غير السواد او غيره من مراتب العموم والخصوص صح ان كل لون  
سواد باطلاقهم لانه وقتى و قبل الواقع ممكن بامكانهم ، ولا اطلاق ولا امكان  
بحسب الحمل الحقيقي فان هيئنا بالضرورة الوانا معقوله<sup>٦</sup> غير السواد و هذه الجهات  
سيمت وقته .

و الامكان العام اعم من جميع الجهات ومن المطلقة العامة فان الممكنة تدخل  
فيها اشياء لا تقع ابداً و ليس المطلق هكذا . و الامكان الخاص اعم من الوجودية

١) ع : اتصف (٢) لا يوجد « وقت » في خ ش م (٣) م : اذا (٤)

شرح : يشير الى الحكيم ارسطاطالس فإنه تمثل بامثلة في المطلقة ينقلب الحكم الایجابي  
فيها سلباً والسلبي ایجاباً (٥) لا يوجد « بتة » في خ (٦) م : مطلقتهم .

(٧) خ : قوله (٨) م : الاشياء .

### منطق التلويحات

لمثل هذه العلة . وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هي اعم منه من جهة صدقها على الضروري . و الوجودية اذا صرّح بها جهة . و ظنَ ان المطلقة لدى التصريح "جهة لأن لفظها دال٢" و لم يعلم انه لم يدل على وثائق الربط و ضعفه و حال اصلاً بل فيه عدم التعرض للكل .

و اما السلب في القول على الكل اما في الاطلاق العام فينبغي ان لا يتعرض الحال و وقت بل كل ج ينفي عنه ب او يسلب عنه او ليس ب ب من غير تعرض جهة و ضمة . و المتداول في اللغات لا شيء من ج ب و يفهم مادام ج حتى لو وجده ج و هو ب يكنب فزاده على الاطلاق . و في لغة الفرس يقولون هيج ج ب نيسن و كذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للأحاداد . و في الوجودية نقول كل ج ينفي عنه ب نفيا ضروريالا دائما . و النظم المشهور<sup>٣</sup> لا يطابق من الوجوديات الا لما شرطه<sup>٤</sup> في الموضوع و اما في الضرورة فلا فرق بين النظمين الا ان قولنا كل ج بالضرورة لا شيء ليس هو ب تعرض فيه للأحاداد بالفعل ملاقيه<sup>٥</sup> للضرورة ، و قولنا بالضرورة لا شيء من ج ب ليس فيه تعرض للأحاداد الا بالقوة بل هو حصر لكل ج انه ليس ب ب ، و تعلم حال الجزئتين من الكليتين فقولنا بعض ج ب يصبح مطلقا و ان كان في وقت لغير ، وكل بعض اذا كان كذا فصح كل بعض مطلقا فيصبح كل واحد ، فمن سلم الاول و اوجب في<sup>٦</sup> الكلية عموم الأوقات كعموم الأحاداد للحمل اخطأ ، و الحكم على بعض شيء

- (١) ع : ب .      (٢) م : التصرّح .      (٣) ع : حال .      (٤) شرح : فيه نظر  
و هو ان الممكنة العامة ايضا كذلك . و لصاحب الكتاب على المطلقة العامة مباحثات كثيرة ذكرها في كتاب المطاراتات وقد استصوب في كثير من كتبه حذف المطلقة لكونها مقلطة كما حذفت مجملة اعداد الموضوع الا انه ذكرها في التلويحات اتباعا للمشهور .  
(٥) خ : فيداد .      (٦) شرح : النظم المشهور يردد به لا شيء من كذا كذا بالمريبة و هيج كذا كذا نيسن بالفارسية و قوله الا لما شرطه في الموضوع هذا هو الذي سام المتاخرون بالعرفي الخاص مثل لا شيء من ج ب مادام ج لا دائما .      (٧) ش : شرط .  
(٨) ع : الأحاداد .      (٩) ش : على .      (١٠) ش : كعموم العمل .

بجهة لا ينافي صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة كالفلك وبعضاً بوجود غير ضروري وبعضاً بامكان بحث ، و سالب الاطلاق او الوجود الصادق في مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدهما الكاذبة فيها<sup>١</sup> .

### التلويع الرابع في التناقض

اعلم ان التناقض هو اختلاف قضيتين باليجاب والسلب على جهة<sup>٢</sup> تقتضي لذاتها ان يكون احدهما صادقاً والآخر كاذباً ولا يخرج الصدق والكذب منها ، نم لا يلزم ان يتبع الصادق عندنا فان قولهنا زيد يمشي غداً زيد لا يمشي غداً يتناقضان ولا تعين عندنا وكذا نحوهما من الممكنات . ولا خلو من اليجاب والسلب فان كذب اليجاب معناه ان الامر ليس كما اوجب و كذب السلب هو ان مخالفة اليجاب غير صادق .

و من شرط التناقض رعاية التقابل فليراع في القضيتين اتحاد الموضوع والمحمول والربط والاضافة والجزء والكل و الزمان و المكان و الشرط والقوة و الفعل ، وفي الجملة تتفقان لا محالة في جميع ما وراء اليجاب والسلب مما يتغير<sup>٣</sup> به حال القضية . وفي المحصورات زيادة شرط<sup>٤</sup> و هو ان تكون احديهما كافية و الأخرى جزئية فتختلفان في الكمية اعني الكلية و العجزية كما اختلفتا في الكيفية اعني اليجاب والسلب و الا يجبر الاقتسام<sup>٥</sup> فان الكليتين في مادة الامكان تكذبان و تسميان المتضادتين لأن من خاصية الضدين امتنان الاجتماع في الوجود دون العدم . وكل كلٍ اذا اخذ موضوعاً و جزئيه محمولاً كذب الكليتان فيه و صدق

١) لا يوجد « فيها » في م . ٢) ع : حمله خ : جملة . ٣) ش : يتبع .

٤) شرح : يجب ان يتناول قوله بان تلك الزيادة في اللفظ لا في المعنى ليتمشى كلامه .

٥) خ ش ع : الاقسام .

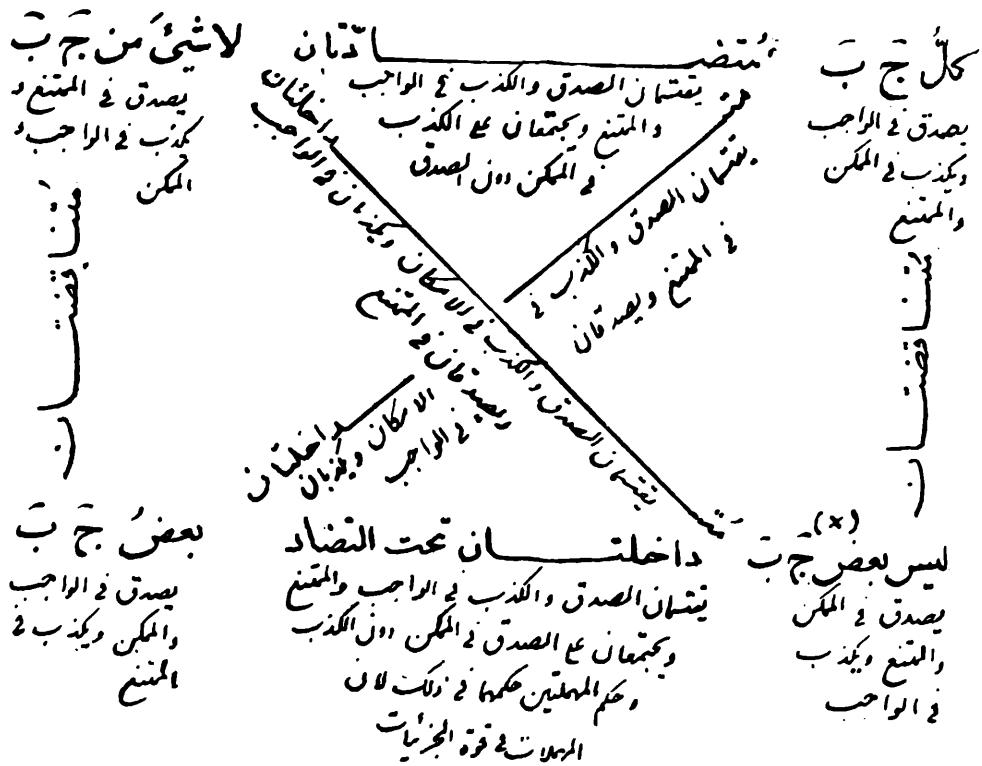
الجزئيتان<sup>١</sup> و يسمى الجزئيتان الداخليتين<sup>٢</sup> تحت التضاد فإذا كذب كل ج ب ان كان لا لا شيءي صادقا فكذلك ليس بعض فلما لم ينعكس اطرد الجزئي نقضا دون الكلى وكذلك في السالب<sup>٣</sup> فاعتبر الاختلاف في الکم . وفي التي تحفظ فيها الجهة قد يحوج الى امور فيها و سياتي .

و اذا اخذت الواح التقاضي فطبقة الكليات الموجبة تقاضها سوالب جزئية و لم تصدق الكلية في المواد الثالثة الا في الواجب ، و طبقة سوالب الكليات لم تصدق في غير كلی مادة المتن ، و اذا اخذت طبقة مخلفات الکم دون الكيف ففي طبقة السوالب اقسم السالبتان في الامكان وكذلك في الواجب و صدقتا في المتن ، و في طبقة الموجبات اقسم الموجبات في الامكان وكذلك في المتن و صدقتا في الواجب ، و في مخلفات الكيف فقط اقتسم ما خلا الامكان . فعرف ان الاقسامات في هذه بخصوص المواد فلم يعتبر(كذا) . و لا تناقض في المهملات لانها في قوة الجزئيات .

فاذاؤرف ما قلنا فنقول المطلقة لا نقض لها من جنسها اي بالاطلاق<sup>٤</sup> ليس لانها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجتها و سالبها معا كما قلب الحكيم ولم يكن نقضاها سلب الاطلاق فانه بعد سلب الاطلاق كلما ثبت من الجهات الثبوتية في الحقيقة لا ينافيها فلابد من السلب حتى ينقضها و غير الدائم لا ينقضها فتعين الدائم ، و لا يشترط بالضرورة و الا تكذب مع المطلقة في مادة السالب الدائم الغير ضروري، و لا يشترط ايضا بغیر الضرورة و الا تكذب معها في مادة السالب الدائم ضروري

(١) شرح : مثاله اجتماع كل حيوان انسان مع لا شيءي من الحيوان بانسان على الكذب و اجتماع بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان على الصدق . (٢) ش : الداخليتان . (٣) ش : السلب . (٤) شرح : ظن بعضهم ان نقض قولنا بالاطلاق كذا هو بالاطلاق ليس كذا بتقديم الاطلاق على السلب و ليس ذلك بحق لما ذكر نامن جواز اقلابها من الايجاب الى السلب . و ظن بعضهم ان نقض بالاطلاق كذا ليس بالاطلاق كذا بتقديم السلب على الاطلاق و هذا لا يجوز ( يستدل بالبيان المذكور في المتن ) . انظر في التعليقات في الصفحة المقابلة

قوله (س ٥) واذا اخذت الواح النقايض الخ ، قال الشارح هذه المناسبات تتضح بهذه اللوح :



هذا ما افاده الشارح . و لعلم ان عبارة « ليس بعض ج ب » فى اللوح ، النى كتبنا عليها علامه ( × ) ، كانت فى النسختين الموجودتين عندى من الشرح كذا : ليس كل ج ب ، و هو خطأ واضح نشأ و لاشك من سهو النساخ ، فان المقام يستدعي قضية جزئية سالبة تختلف عن القضية التى تقابلها بالقطر ( لاشيئى من ج ب ) كما و عن التى تقابلها بالعرض ( بعض ج ب ) كيما ، و تلك القضية لا تكون الا « ليس بعض ج ب » ، و بهذه الصورة وردت فى منطق الاشارات ، ص ٥٥ من طبعة طهران الثانية ، وفى كتاب اساس الاقتباس ، ص ١٠٠ من طبعة طهران ايضا ، وقد اعتمدت فى اصلاح هذا الخطأ عليهما . و للطوسى شارح الاشارات بيان هناك فى توضيح المصطلحات الواردة فى اللوح ربما يفيد القارئ فليراجم .

و هو الامتناع ، بل الدائم مطلقا و ان كان فی الكليات تعین ضروريته ، فقولنا كل ج ب بالاطلاق تقىضه ليس دائما بعض ج ب ولا شيئا مطلقا محذوف الزيادة العرفية بعض دائما و فی جزئي المطلقة كلتنا الدائم و فی الوجودية اذا قلنا كل ج ب تقىضه ليس بالوجود كل ج ب بل اما بالدوام العديم القيدين بعض ج ب او ليس لانه اذا سلب الوجود فقد تبقى ضرورة الايجاب فی الكل او السلب عنه ، و الضرورة الدائمة فی الجزئيتين او الدائم الغير ضروري فيها و الدائم المطلق فی البعض ايجابا و سلبا يعني عن تعديدها . و اذا قلنا بالوجود لا شيئا من ج ب تقىضه ليس انا بالوجود لا شيئا من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة . و تقىض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انا بالوجود شيئا من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شيئا لا غير اذ جهات البعض لاتنافيه . و تقىض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شيئا .

و قوم احتالوا ليجعلوا تقىض المطلقة من جنسها فقلالو كل ج ب مادام ج فأخذوها بشرط الدوام فی الموضوع و اعلم انها خرجت عن الاطلاق و مع ذلك اذا اخنمن جنسها ليس بعض ج ب مادام ج يكتذبان فی بعض مواد الوجوديات كقولنا الانسان متنفس و ان اخذ تقىضها المطلقة العامة فليست من جنسها .

و الدائمة الغير ضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضروري او ليس بعض ج ب كذلك فتقىضه : ليس بالدوام الغير ضروري شيئا من ج ب او ليس شيئا من ج بالدوام الغير ضروري ليس ب<sup>١</sup> و يبقى اما ضرورة الايجاب او السلب في الكل او الوجود ايجابا و سلبا فيه فيما<sup>٢</sup> وكلتا هما كاذبتان كما دويت .

(١) شرح : هو عين تقىض السالبة الجزئية .      (٢) شرح : الضمير في فيه عايد الى الكل و في فيما الى الموجبة و السالبة الجزئيتين اللتين يطلب لازم تقىضهما .

و الواقية ان عين فيها الزمان و فيها<sup>١</sup> قصد الايجاب و السلب ضح التناقض ، و الذى قال انه اذا قيل كل ج ب فى وقت ما غير معين تقىضه انه ليس بعض ج ب فى ذلك الوقت الذى فيه كل ج ب لم يدر انه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب المشروط بوقت كون كل ج ب و ليس وقتمعاينا ليتعرض له . و قولهنا<sup>٢</sup> كل ج ب مادام ج لا دائما تقىضه ليس كل ج ب مادام ج لا دائما بل اما بعض ج ب دائما او ليس بعض ج ب ابدا او ليس بعض ج ب فى بعض اوقات كونه ج ، و لا يحتاج الى ذكر دوام البائية فـى كل ج او سلبها فى جميع اوقات كونه ج لأن ذكر البعض هيئنا فى التناقض يغنى عن ذكر الكل كما عرفت ، و تقىض قولهنا لاشيئى كذا ليس لاشيئى كذا بل ليس بعض دائما او بعض ج ب ابدا او فى بعض اوقات كونه ج . و قس على هذا تقىض الجزمتين و يبدل فى التقىض البعض بالكل .

و نفائض الضروريات اوردناها فى هذه الألواح و لوازم نفائضها المتعاكسة القائمة مقامها لتورد حيث ترادرفت السلوب فى تقىض سالبة .

لا يمكن ان لا يكون كل ج ب	بالضرورة كل ج ب
ممكن ان لا يكون كل ج ب	ليس بالضرورة كل ج ب
لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب	بالضرورة بعض ج ب
ممكن ان لا يكون شيئا من ج ب	ليس بالضرورة لاشيئى من ج ب
ليس يمكن ان يكون شيئا من ج ب	بالضرورة لا شيئا من ج ب
ممكن ان يكون شيئا من ج ب	ليس بالضرورة لاشيئى من ج ب

(١) لا يوجد «فيها» في خ ويعتمد ان يكون «فيه» اي في الزمان ، وفي الشرح : اذا كان الحكم في القضية موجبة كانت اوسالبة في زمان معين مخصوص وقصد ذلك الزمان بعينه في الايجاب والسلب كانت الموجبة مناقضة للسالبة وبالعكس . (٢) م : رولينا . وفي الشرح : قولهنا كل ج ب الخ هذه هي التي تسمى بالوجودية المرففة وبالعرفية الخاصة .

بالضرورة ليس بعض ج ب      ليس يمكن ان يكون بعض ج ب  
 ممکن ان يكون كل ج ب      ليس بالضرورة ان شيئا من ج ليس ب

بين كل خطين متناقضان على الطول<sup>١</sup> ومتلازمان على العرض ، وعلى القطر متلازمما تقىض كل واحد و متناقضا لازم كل واحد . و الامكان هيهنا هو العام ، و قولنا كل ج ب بالامكان الخاص ينافقه : ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل اما بالضرورة في البعض ايجابا او سلبا ، و بالامكان لا شيء ليس بالامكان لا شيء و يبقى القسمان بعنهما وفي الجزئيتين<sup>٢</sup> هكذا في الكل .

### التلویح الخامس في العکس

اعلم ان العکس هو<sup>٣</sup> جعل موضوع القضية محمولا و المحمول موضوعا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق و الكذب . و نبه بالسالبة الضرورية و ان كان فيه مخالفه العرف<sup>٤</sup> لغرض لنا فنقول اذا قلنا : بالضرورة لا شيء من ج ب فيصح عکسه

(١) شرح : اما المتناقضان على الطول فمثل بالضرورة وليس بالضرورة ولا يمكن و ممکن و اما المتلازمان على المرض فمثل بالضرورة كل ج ب و لا يمكن ان لا يمكن كل ج ب و اما متلازمما تقىض كل واحد و متناقضا لازم كل واحد فمثل بالضرورة كل ج ب و ممکن ان لا يمكن كل ج ب فان كل واحد لازم تقىض الآخر لزوما متعاكسا عليه وهو تقىض لازمه ايضا . (٢) ش : الجزائرين، شرح: والجزئيتان اعني الموجبة والسائلة من الممکنة الخاصة هكذا تقىضهما و لازمه الا انه يبدل البعض من افراد الموضوع بالكل منها على قياس ما علمت فيامر . و يتبين ان لا يحمل تقديم السور على حرف الانفصال لثلا يخرج عن اجزاء لازم التقىض قسم ربما كان الحق فيه مع كذب القسمين الباقيين مع الاصل كما قد نبه عليه فيما تقدم و ذلك مما اغفل في هذا الكتاب .

(٣) شرح : هذا التعريف يختص بالجمليات فان اريد تهميمه قبل هو تبديل كل واحد من جزئي القضية ذوى الترتيب بالآخر مع بقاء الصدق بحاله ، والاحتراز بذوى الترتيب هو عن المنفصلة فانه لا يميز مقدمها عن تاليها الا بالوضع دون الطبع واذا بدل كل واحد من جزئيها بالآخر فهي هي لا غيرها . (٤) شرح : اما مخالفه العرف فلان عادتهم الابداء بالسائلة المطلقة العامة و اما غرضه في المخالفه فلان الضرورية هي الاشرف و الاهم في العلوم .

بالضرورة لا شيء من ب ج و إلا صح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده و نفرض البعض من ب الموصوف بعـج شيئاً معيناً هو د فـد كما انه بعض ب الموصوف بـعـج فهو بعض بـج الموصوف بـبـ و قد كـنا قـلـنا بالضرورـة لـاـشـيـءـ منـ جـ بـ فـصـدـقـهـ معـهـ محلـ وـ كانـ ذـلـكـ صـادـقاـ فـيـكـذـبـ هـذـاـ لـانـهـ مـحـالـ وـ ماـ اـدـىـ إـلـيـ يـكـوـنـ مـحـالـ وـ هـوـ بعضـ بـ جـ فـيـصـحـ بـالـضـرـورـةـ لـاـشـيـءـ منـ بـ جـ .

وـ الـمـوجـةـ الـكـلـيـةـ الـضـرـورـيـةـ لـاـتـعـكـسـ كـلـيـةـ لـجـواـزـ انـ يـكـوـنـ الـمـحـمـولـ كـالـعـيـوانـ اـعـمـ مـنـ الـمـوـضـوـعـ كـالـأـنـسـانـ وـ لـاـ يـنـعـكـسـ كـلـيـاـ وـ لـاـ بـدـ لـهـ مـنـ عـكـسـ فـاـنـهـ اـذـاـ كـانـ بـالـضـرـورـةـ كـلـ جـ بـ فـنـجـدـ شـيـئـاـ مـعـيـناـ هوـ مـوـصـوفـ بـالـجـيـمـيـةـ وـ الـبـائـيـةـ وـ لـيـكـنـ دـ فـهـوـ مـنـ الـجـيـمـ الـمـوـصـوفـ بـبـ فـيـكـونـ مـنـ الـبـاءـ الـمـوـصـوفـ بـالـجـيـمـيـةـ وـ اـذـ لـمـ يـحـصـلـ عـكـسـ كـلـيـاـ فـيـصـحـ جـزـئـيـاـ وـ هـوـ بـعـضـ بـ جـ وـ لـاـ يـنـعـكـسـ ضـرـورـيـاـ لـجـواـزـ انـ يـكـوـنـ الـمـحـمـولـ كـالـأـنـسـانـ ضـرـورـيـاـ لـلـمـوـضـوـعـ كـالـكـاتـبـ وـ الـمـوـضـوـعـ غـيرـ ضـرـورـيـ لـلـمـحـمـولـ<sup>١</sup> بـلـ مـمـكـنـ . وـ لـاـ يـنـعـكـسـ غـيرـ ضـرـورـيـ فـيـ جـمـيـعـ الـمـوـاضـعـ لـجـواـزـ انـ يـكـوـنـ الـمـوـضـوـعـ وـ الـمـحـمـولـ كـلـ مـنـهـماـ ضـرـورـيـاـ<sup>٢</sup> لـلـآـخـرـ كـالـأـنـسـانـ وـ الـنـاطـقـ ،ـ فـالـوـاجـبـ مـاـ يـعـمـهاـ وـ هـوـ الـامـكـانـ الـعـامـ وـ هـوـ اوـلـىـ مـنـ الـاطـلاقـ الـعـامـ فـيـ بـعـضـ الـمـوـاضـعـ لـانـهـ لـاـ يـعـمـ مـاـ لـمـ يـقـعـ فـلـمـ يـتـنـاـولـ جـمـيـعـ الـمـكـنـاتـ الـخـاصـةـ بـغـلـافـ الـأـمـكـانـ الـعـامـ . وـ نـبـيـنـ هـذـاـ عـكـسـ بـطـرـيـقـ آـخـرـ فـنـقـولـ اـنـ لـمـ يـصـحـ «ـ مـمـكـنـ اـنـ يـكـوـنـ بـعـضـ بـ جـ الـعـامـ »ـ فـيـصـحـ «ـ بـالـضـرـورـةـ لـاـشـيـءـ منـ بـ جـ »ـ فـيـ الـضـرـورـةـ لـاـشـيـءـ منـ جـ بـ ،ـ كـماـ يـبـيـنـ عـكـسـهـ ،ـ وـ قـدـ كـنـاـ قـلـناـ بـالـضـرـورـةـ كـلـ جـ بـ .

وـ الـعـزـئـيـةـ الـمـوجـةـ الـضـرـورـيـةـ تـعـكـسـ جـزـئـيـةـ مـوجـةـ مـمـكـنـةـ عـامـةـ بـالـبـيـانـ المـذـكـورـ مـنـ الـاقـتـراـضـ وـ الـخـلـفـ .

وـ السـالـبـةـ الـعـزـئـيـةـ الـضـرـورـيـةـ لـاـ عـكـسـ لـهـ لـاـنـ الـمـوـضـوـعـ الـعـامـ كـالـعـيـوانـ قدـ

---

(١) شـ :ـ الـمـحـمـولـ .ـ (٢) فـيـ الـاـصـوـلـ :ـ ضـرـورـيـ .ـ

يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالانسان عن بعضه و بالعكس لا يتصور .  
و اما الممکنات فالسالبة الممکنة الخاصة و العامة لا عکس لها ف قد يسلب  
محمول ممکن كالكتابه عن موضوع ضروري له كالانسان فلا يتأتى العکس حتى يقال  
ممکن ان لا يكون شيئا من الكاتب انسانا ، وكذلك الجزئي فان الانسان موضوع  
للكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون دونها ولا تكون دونه فيسلب عنه و لا  
يسلب عنها .

و الموجبة الكلية الممکنة<sup>١</sup> العامة و الخاصة والجزئية تتعكسان جزئيتين كما  
يینا بالافتراض . و عکس الممکنة الخاصة لا يتأتى ممکنة خاصة لجواز ان يكون  
المحمول الممکن للموضوع ضروري<sup>٢</sup> له الموضوع كالضاحك بالفعل للانسان فاذا  
قيل : بالامکان كل انسان ضاحك لا ينعكس ممکنا بل هيئنا ضروري ، و الضرورة  
غير مطردة ايضا لجواز ان يكون موضوع و محمول كل منهما ممکن للآخر كالكاتب  
و الضاحك بالفعل فيصح ممکنا ، و الذي يعم الواجب و الممکن الخاص الامکان  
العام فنقول اذا كان كل ج ب باى امكان كان او بعضه بعض ب ج بالامکان و الا  
في الضرورة لا شيئا من ب ج في الضرورة لا شيئا من ج ب و كان كله او بعضه ب  
هذا محال . فان قيل أليس السالبة الممکنة في قوة الموجبة فتقلبها اليها و نعکس  
الموجبة ثم تقلب الى السلب ف تكون السالبة الممکنة انعکست ، فيقال اذا قلت الى  
الابیجاب و عکست جاءت ممکنة عامة موجبة لا تقلب الى السلب .

و المطلقة العامة السالبة و الوجودية لا عکس لها لا كما ظنّ الظاهريون<sup>٣</sup>

(١) شرح : جماعة من المتأخرین زعموا ان الموجبة الممکنة غير معلومة الانعکاس  
فطعنوا في البيان الخلفي و الافتراض بما تجده في كتبهم، و تعرف وجه الجواب عنه بما  
اعطيت من الاصول .      (٢) كذا في الاصول .      (٣) شرح : الظاهريون هم الذين  
يعکسون بالظاهر من غير تأمل لما هو الحق في نفس الامر ، او لئک انما حکمو بانعکاس  
( راجع ذيل الصفحة التالية )

الذين احتجوا بطريق الخلف ولم يعلموا ان الخلف يبني على التقييف ولا تقييف لهما، و ان اخذ التقييف دائمة جزئية فتنعكس موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورة والدوام فلا ينافق السالبة المطلقة . و انظر<sup>١</sup> انا اذا قلنا بالاطلاق لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأنى ان نقول ولا شيء مما هو ضاحك<sup>٢</sup> بالفعل انسانا .

و المطلقة الكلية و الجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما يبنا بالافتراض، وكذا الوجودية ، وكلاهما ينعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودي كالمتنفس للموضع كالحيوان ذى الرية لا يتأنى العكس فيه وجوديا بل ضروريا . و في موضع يكون الموضوع و المحمول كل منها وجوديا للآخر كالمتنفس و النائم الذين هما محمولا الانسان مثلابالوجود ينعكس كل منها على الآخر بالوجود ، فمما يعم المادتين بالاطلاق العام . و يتأنى البيان الخلفي هيئنا فنقول اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب فالاطلاق بعض ب ج و الا دائمًا لا شيء من ب ج فدائما لا شيء من ج ب وقد كان بالاطلاق كله او بعضه ب ، هذا محال .

ساقة<sup>٤</sup>: اعلم ان الشرطيات المتصلة حالها في التناقض و العكس حال العمليات فتقييف «كلما» و «ليس كلما» و تقييف «قد يكون» و «ليس البتة» و على هذا فقس . و

(١) ع : لها . (٢) م : فانظر . (٣) ع خ : ضاحك . (٤) شرح :

الساقة هي آخر الجيش استعارها هيئنا لكون ما هي متضمنة له كالتنزييل على مباحث التقييف وكالخاتمة له . و انا خص المتصلة بذلك دون المنفصلة لأن المنفصلة لا عكس لها كما عرفت بل تجري مجرى العمليات في التقييف لا في العكس .

( بقية تعليقات الصفحة السابقة )

السالبة المطلقة العامة والوجودية اذا كانتا كليتين اما اذا كانتا جزئيتين فما وجدنا من نقل ان احدا حكم بعكسها و صاحب الكتاب حکى عنهم انهم يحكمون بذلك في السالبة مطلقا و لم يقيدها بالكلية وذلك توهם فيجب ان ينزل كلامه على الكلية لا غير و ظاهر ان مراده ذلك .

عكس كلما قد يكون و ليس البتة ليس البتة ، وهذا في الجيم .

و السالبة الكلية عكس تقىضها لا يصح كليا فاذا قلنا لاشيئ من الانسان بحجر ليس لنا ان نقول لا شئ مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان و هو كذب ، بل يصح عكس تقىضه جزئيا .

و كذلك السالبة الجزئية فإذا قلنا لاشيئي من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح بعض<sup>٣</sup> ما ليس بب ليس بج و ان لم يصح هذا صح لاشيئي من غير الباء ج فينعكس لاشيئي من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب ، وقد قلنا ليس بعض ج ب . و في بعض هذه المواضيع يحتاج الى تقييد ذهني كقولنا بعض الانسان موجود عكس تقييده

١) شرح : هذا التعريف ايضاً مختص بالعمليات فان اريد تعبيه قيل هو جعل كل واحد من جزئي القضية دون الترتيب بالايجاب والسلب مكان الآخر مع بقاء الكيفية و الصدق . ٢) شرح : ما ذكره من انعكاس الموجة الكلية فهو مختص بما يصدق عليه الدوام اما بحسب ذات الموضوع و اما بحسب وصفه ، و اما اذا كانت جهة الاصل مطلقة او ممكنة فانه لا ينعكس كذلك اللهم الا بزيادة قيود لا حاجة الى ذكرها ومثال ذلك كل انسان ضاحك بالفعل فانه لا ينعكس الى كل ماليس بضاحك بالفعل هو ليس بانسان ، و دليله ان الموضوع محصور في المحمول بمعنى انه اخص منه او مساوله فما لا يجعل عليه المحمول لا يجعل عليه الموضوع و هذا لا يتناول الا الضرورة والدائمة فيجب حمل كلام صاحب الكتاب على ذلك او على التخصيص ببعض الموجبات الكلية ولعله لاجل هذا لم يقل الموجة الكلية عكس تقديرها كذا تقييمها منه على ان هذا الحكم ليس في كل الجهات بل في بعضها ، و لعله لم يعم الحكم في كل موجة جزئية لهذا السبب .. ٣) ع : فيصح ليس بعض الغ

بعض ما ليس موجود في الاعيان اي مما هو في الذهن ليس بانسان اذما ليس موجود عينا لا بعض له فيه .

فإن قيل قلتم ان السالبة الكلية<sup>(١)</sup> و الموجبة الجزئية تتعكسان ولديكم ان قولنا لا شيئا من العائط في الوتد لا ينعكس ليكون لاشيئ من الوتد في العائط ، وكذلك قولنا بعض الشيئ كأن شابا لا ينعكس ليكون بعض الشاب كان شيئا ، قيل ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته<sup>(٢)</sup> محولا و كذا المحول وفي القضيتين ما نقل في<sup>(٣)</sup> و كان اللدان هما جزءا المحمولين معهما ، و عكسهما الصحيح لاشيئ ما في الوتد حائط و بعض ما كان شابا فهو شيخ ، فإذا قلنا قضية كذا لا تعكس معناه لا يجب ان تعكس .

١) شرح : يجب ان يضاف اليه « التي يصدق عليها الدوام الذاتي والوصفي » لأن التي ليست كذا ما ادعى عكسها ليوجه عليه شك ، و ظاهر ان مراده ذلك والمثال الذي تمثل به بحثقه . ٢) خ م : فكذلككم ، و يحتمل : فلديكم . ٣) خ : بكلية ، م : بكلية .

## المرصد الخامس في تركيب الحجج

### وفيه ثلاثة مطالع

المطلع الأول في حقيقة الحجّة و اصناف صورها و موادها  
واحوالها<sup>١</sup> وفيه عشر تلويحات

#### التلويح الاول في نفس الحجّة و مباديهما و تقسيم صورها

اعلم ان الحجّة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع التصديق<sup>٢</sup> بقول آخر ،  
ولها اقسام والعدة من الاقسام انا هو القياس وسند<sup>٣</sup> كر باقى اقسامها ان شاء الله تعالى .  
و القياس هو قول<sup>٤</sup> مؤلّف من قضيابا اذا سُلمت لزم عنه لذاته قول آخر . و  
لولا التقييد بالتأليف من القضيابا لم تخرج من الحد القضية الواحدة التي يلزم منها  
لذاتها صدق عكسها و عكس نقضها . و قولنا لذاته يخرج به الأضرب العقيمية اذا  
اتفق صدق نتاجتها لخصوصية المادة و غيرها و كنتيجة تستنتج من قياس لا ينتهي  
الى انتاجها الا بمقدمة اخرى لم تذكر .

و القضية اذا جعلت جزء القياس تسمى مقدمة و اجزاءها الذاتية التي تبقى بعد  
التحليل الى الافراد<sup>٥</sup> تسمى حدودا ، لا الاجزاء الغير الذاتية كالجهات و ادوات السلب

١) لا يوجد «احوالها» في ع ش . ٢) شرح : هذا التعريف لا يتناول القياس  
الشعرى اذ لا يحصل منه تصدق كما سترى ، فان اردنا اندراج القياس الشعرى فيه فقلنا  
الحجّة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع او ما يقوم مقامه بقول آخر و يراد بالتردد  
ما يعم القسمين كما تبين في باب التعريفات . ٣) شرح : ليس المراد من القول  
القول اللغظى بل الفكرى . ٤) شرح : يريد بالافراد في هذه الموضع لامفردات  
التي لا تنحل الى غيرها بل ما هو اعم من ذلك و هي الافراد التي تنحل القضية اليها  
او لا سوا كانت مفردة كما في الحاليات او مرتبة كما في الشرطيات .

و غيرها و لا الذاتية التي لا تبقى بعد التحليل كالروابط . مثال للقياس و مقدمتيه و المتعلق به قوله كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ، فالقولان الأولان هما المقدمتان و مجموعهما قياس و الثالث اللازم منها هو النتيجة .

ولم يشرط في القياس ان تكون مقدمتهان مسلمهتين بل ينبغي ان تكونا بحيث لو سلمنا لزم ما يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد . و من خاصية صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه و لا يوجد هذا في صحة المادة .

و القياس لا يخلو اما ان يذكر فيه احد طرفي نقىض النتيجة بالفعل اولم يذكر ، و الاول<sup>١</sup> يسمى استثنائياً كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ، ذكر فيه احد طرفي نقىض النتيجة و هي<sup>٢</sup> النتيجة بعينها . او يقال لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ، ذكر فيه احد الطرفين و هو نقىض النتيجة . و الذي لم يذكر فيه بالفعل ذلك ما ذكرناه من المثال الاول و ان كانت النتيجة بالقوة داخلة في قوله كل ب ا .

والقياس الاقترانى قد يكون من سواذج القضايا الثلاثة وقد يكون من المختلطات<sup>٣</sup>

بعضها مع بعض كما سند كره . و يوجد في الاقترانى حد مكرر في المقدمتين مثل ب فيما سلف من المثال يسمى الحد الاوسط و يسقط في النتيجة . و لكل واحد من المقدمتين حد يخصه و يسميان الطرفين و الرأسين و الذي يصير موضوع النتيجة او مقدمها يسمى الاصغر و الذي يصير محمل النتيجة او تاليها يسمى الافضل ، والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى و التي فيها الافضل تسمى الكبرى ، و تأليف المقدمتين يسمى اقترانا و الاقتران المنتج قياسا و كيفية وضع<sup>٤</sup> الحد الاوسط عند الطرفين يسمى شكلنا ، و اقتضى التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط اما ان يكون

١) ع : فالاول . ٢) كذا في ع م ش ، و في خ : و حق (؟) . ولعل الصواب :

و هو . ٣) ش : مختلطات . ٤) ع : حد الوضع .

محمول الصفرى و موضوع الكبرى او موضوع الصغرى و محمول الكبرى او محمولهما او موضوعهما جمیعا . و الاول هو اليّن التام بنفسه و يسمى الشكل الاول لانه يّین بذاته و يتّبّع به غيره وهو المنتج للمطالب الاربعة و ذو الشرفين اي الموجب الكلى لاناتج له فی الاشكال غيره اما غيره فلا ينتج الاشكال دون الايجاب او الموجب دون كليه كالتانى والثالث ، والذى هو عكس الاول بعيد عن الطبع لا ينطوي لكونه قياساً و فيه كلف شاقه [ولذلك] اسقط ، والثانى والثالث يكاد الطبع ينطوي لقياسيتهم<sup>١</sup> من نفسها . و اشتراك الثالثة فی ان لا نتيجة فيها<sup>٢</sup> عن سالين<sup>٣</sup> الا في سوالب هي في حكم الموجبات ، و الشكل الثانى فيه تفصيل يذكر ، ولا عن جزئيتين ولا عن صغرى سالبة وكبرى جزئية . و النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الحكم و الكيف<sup>٤</sup> لا غير الا فيما سند كره و لو تبع الاشرف لكان اتم في نفس حكمها و خبريتها مما تتجهها . و هو المقدمة الأخرى .

الشكل الاول و هو الذي يكون الاوسط فيه محمول الصفرى و موضوع الكبرى و له شرطان احدهما ان تكون الصفرى موجبة او في حكمها كالمكانت و الوجوديات السالبة ليدخل [الاصغر]<sup>٥</sup> في الاوسط فيتعدى الحكم الى الاصغر اذ لو باءته فلا تعدى كما يوخد الاوسط نوعاً مبيانياً للاصغر و يسلب عنه و يحمل على الاوسط معنى يعمها من الجنس وغيره كقولنا لاشيئ من الانسان بطائر وكل طائر

١) ع : لقياسهما .      ٢) خ : منها .      ٣) ع : السالبتين .      ٤) شرح : لقائل ان يقول انه لم يبين بياناً برهاانياً ان النتيجة لا تتبع الاشرف و التغويل فيه ان كان على غير استقراء الضروب الممكنة في كل شكل فكان من المواجب ان يذكر تلك الحجة على وجه التحقيق و ان كان على استقرائها فتبيّنه عقلاً بعضها بما يتنبّى على ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين يجب الدور .      ٥) ش : منتجها وهي .      ٦) شرح : انما اشترط ان تكون الصفرى موجبة او في حكمها ليكون الاصغر اخس من الاوسط او مساوياً و ذلك هو المراد بدخوله فيه ذان الاعم والمباين خارج عن الشيئ .

حيوان لوجائت النتيجة ل كانت سالبة البتة لأن النتيجة تبىء الا خس و هي «لاشيئي من الانسان بحيوان» ، ولا شك في كذبها ، و في السالبيتين يوخذ الاكبر خاصة او فضلا للصغر او الاوسط<sup>١</sup> مبينا لها ما فوجئت النتيجة ل كانت سالبة و تكذب البتة . و الثاني ان تكون الكبرى كافية ليندرج الصغر في الاوسط فيتعدى اليه الاكبر و لو كانت جزئية يجوز ان يقع الاوسط جنس الصغر او عاما آخر و يحمل على بعضه في الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة من موافقة او مخالفة في الموجبة ما يسلب عنه و في السالبة ما يثبت عليه فلا نتيجة .

و العتبر من القضايا المحصورات الاربع وكل<sup>٢</sup> من الصغرى و الكبرى يجوز ان يكون على حال واحدة من الاحوال الاربع فإذا اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى كانت اربعة في اربعة فهى ستة عشر ضربا فباعتبار الشرطين تعين من الصغرى موجباتها و من الكبرى كلياتها فكل من كل منها اذا ضم الى الآخر صار ضربا معتبرا فيكون اربعة اضرب فلما انحصر الصحيح في اربعة فالباقيات<sup>٣</sup> من انى عشر ضربا عواقر فاسدات . الضرب الاول من موجباتين كليتين ينتج موجبة كلية ، مثاله كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ، فا؛ه اذا دخل الجيم في الباء فكل حكم حكمت عليه يتعدى اليه . الضرب الثاني من كليتين و الكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ، مثاله كل ج ب و لاشيئي من ب ا فلاشيئي من ج ا . الضرب الثالث من موجباتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية ، مثاله بعض ج ب وكل ب ا بعض ج ا . الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و لاشيئي من ب ا بعض ج ليس ا .

- (١) خ : يوجد .      (٢) زاد في خ بعد الاوسط : فيتعدى اليه الاكبر و لو كانت جزئية . و هو خطأ نشأ من التباس هذا « الاوسط » باوسط آخر سيعجبي<sup>٤</sup> .      (٣) خ : وكل واحد .      (٤) خ ع : و الباقيات .      (٥) م خ : فليس بعض ج ا .

الشكل الثاني و هو الذى يكون الاوسط فيه محمولا في المقدمتين و شرطه ان تكون مقدمتهان مختلفتين في الكيفية - الا فيما يذكر من بعد - و الكبرى كلية ،اما الاول فلان المتفقين<sup>1</sup> قد يثبت عليهم او يسلب عنهم شيئا واحد و لا نتيجة سوي الموجبة و المتبادرتين قد يثبت عليهم او يسلب عنهم شيئا واحد و لا نتيجة سوي السالبة و اذ لا لزوم لاحدهما في الموجبتين و لا في السالبتين فلا اطراد فلا نتيجة .. واما الثاني فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للجدين المتفقين فالنتيجة موجبة او مبادينا للآخر و الاوسط محمول على الاكبر او مسلوب عنه في الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة . و بالشرط الاول تعرف ان لاقياس في هذا الشكل من المطلقتين و الوجوديتين و الممكنتين و لا عن خلطهما لأن سلبهما في قوة ايجابها فيوجب المحمول ا- وجودى كالمتنفس على المتفقين كالانسان و الناطق بهذه الاعتبارات او يسلب فليس الا ايجاب او على المتبادرتين كالانسان و الفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لا ايجاب و لا سلب فلا نتيجة .

و ضرورة اربعه لنحو البيان المذكور، الضرب الاول من كلتين والكبرى سالبة فينتتج  
كلية سالبة ، مثاله كل ج ب ولاشيئي من اب فتعكس الكبرى فتصير لاشيئي من ب ا  
و هو نانى الاول فينتتج لاشيئي من ج ا . او يبین بالخلف فنقول ان لم يصح لاشيئي  
من ج ا فصدق تقضيه وهو بعض ج ا و نقرنه بكبرى القياس معمولا صريبا وهى<sup>٣</sup>  
لاشيئي من اب فينتتج ليس بعض ج ب وكان كل ج ب، هذا محال<sup>٤</sup>، وصوره القياس  
صحيحه وكذا الكبرى فالمحال لزم من كذب الصغرى، التي هي تقضي النتيجة . وفي

١٠) شرح : فإن المتفقين كالإنسان والناطق قد يثبت عليهما شيئاً واحداً كالضاحك .

٢٤) م : عن : ظاهر ان الضمير راجم الى « كبرى القياس ».

٤) خم : خلف محال :

جميع قياسات الغلف التي في الشكل الثاني يقرن نقىض النتائج بالكبرى هكذا و في الثالث بالصغرى مجمولاً لكبريها . الضرب الثاني من كليتين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية ، مثاله لا شئ من ج ب وكل ا ب تعكس الصغرى و تجعل كبرى فـيـنـتـجـ لا شئ من ا ج نـمـ تعـكـسـ النـتـائـجـ ليـرـجـعـ الرـأـسـانـ كـلـ إـلـىـ مـكـانـهـماـ وـ هوـ المـطـلـوبـ ، وـ الـبـيـانـ الـخـلـفـيـ عـلـىـ ماـ ذـكـرـنـاـ . الضـرـبـ الثـالـثـ منـ جـزـئـيـةـ مـوـجـةـ صـغـرـىـ وـ كـلـيـةـ سـالـبـةـ كـبـرـىـ يـنـتـجـ جـزـئـيـةـ سـالـبـةـ ، مـثـالـهـ بـعـضـ جـ بـ وـ لـاـشـئـ منـ اـ بـ يـتـبـيـنـ<sup>١</sup> بـعـكـسـ الـكـبـرـىـ وـ الـغـلـفـ كـمـاـ يـتـبـيـنـ . الضـرـبـ الـرـابـعـ منـ سـالـبـةـ جـزـئـيـةـ صـغـرـىـ وـ مـوـجـةـ كـلـيـةـ كـبـرـىـ يـنـتـجـ جـزـئـيـةـ سـالـبـةـ ، مـثـالـهـ لـيـسـ بـعـضـ جـ بـ وـ كـلـ اـ بـ . لـاـ يـبـيـانـ بـالـعـكـسـ هـيـهـنـاـ لـاـنـ السـالـبـةـ الـبـرـيـةـ لـاـ تـعـكـسـ وـ الـكـبـرـىـ تـعـكـسـ جـزـئـيـةـ وـ لـاـقـيـاسـ عـنـ جـزـئـيـتـيـنـ ، فـيـبـيـنـ بـالـغـلـفـ إـنـ لـمـ يـصـحـ لـيـسـ بـعـضـ جـ اـ فـيـصـدـقـ كـلـ جـ اـ وـ تـنـمـ كـمـاـ ذـكـرـنـاـ ، اوـ نـيـنـ بـالـافـتـارـاضـ فـتـقـولـ وـ لـيـكـنـ الـبـعـضـ منـ جـ الـذـيـ لـيـسـ بـبـ دـ فـيـكـونـ لـاـشـئـ منـ دـ بـ وـ كـانـ كـلـ اـ بـ يـنـتـجـ منـ ثـانـيـ الثـالـثـ لـاـشـئـ منـ دـ اـ وـ يـضـ الـيـهـ «ـ بـعـضـ جـ دـ »ـ فـيـنـتـجـ منـ رـابـعـ الـأـوـلـ لـيـسـ بـعـضـ جـ اـ . وـ كـلـ اـفـتـارـاضـ إـنـاـ يـتـمـ بـقـيـاسـ مـنـ الشـكـلـ الـذـيـ فـيـهـ ذـلـكـ الضـرـبـ وـ بـقـيـاسـ مـنـ الـأـوـلـ .

الشكل الثالث و هو الذي الاوسط فيه موضوع في المقدمتين ، و شرطه ايجاب الصغرى او<sup>٢</sup> ان يكون في حكمه و كلية احدى المقدمتين ايتهما كانت . اما الأول فلان الصغرى سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدفين في الكبرى الموجبة فلو صحت نتيجة<sup>٣</sup> ل كانت سالبة البتة و تكذب او ان يكون الاصغر والاكبر متفقان مبياناه<sup>٤</sup> في السالبتين فلو صحت النتائج ل كانت سالبة فتكذب<sup>٥</sup> البتة، و اما الثاني فلان المعنى الواحد الكلى قد يثبت عليه بالايجاب<sup>٦</sup> الجزئى شيئاً متفقاً

---

(١) م : يـبـيـنـ      (٢) عـ : وـ      (٣) خـ : صـحـ نـتـائـجـ ، عـ : صـحـ نـتـائـجـ      (٤)  
م : مـبـاـيـنـ      (٥) عـ : وـ تـكـذـبـ      (٦) زـيدـ فـيـ خـ : وـ السـلـبـ .

او يسلبان ، او يوجب احدهما و يسلب الآخر و ليس غير الاجاب ، او امران مختلفان يجعل على الاقسام الثلاثة و ليس غير الصلب ، و قرائته ستة لأن كبراء لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة تجت أربعة كالشكل الأول ولما لم تتعين الكلية جاز ان تكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان . و خاصيته ان لا ينتج غير الجزئي . الضرب الاول منه من كليتين موجبتين و ينتج<sup>١</sup> جزئية موجبة ، مثاله كل ب ج<sup>٢</sup> وكل ب ا تتعكس<sup>٣</sup> الصغرى فيرجع الى ثالث الاول . فينتج بعض ج ا او نقول ان لم يصح هذا يصح لا شيئاً من ج ا و تقرنه بصغرى القياس وهي كل ب ج ينتج من ثانى الاول لا شيئاً من ب ا وكان كل ب ا هذا محال ولزم كذب الكبرى التي هي نقىض النتيجة . الضرب الثاني من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة تبين بالبيانين على ما ذكرنا الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالبيانين . الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة و لا تعكس الصغرى هنا فانها تعكس جزئية و لا قياس عن الجزئيتين<sup>٤</sup> فتعكس الكبرى و تجعل صغرى فتستنتج ثم تعكس النتيجة ، او نبين بالخلاف فنقول ان لم يصح بعض ج ا فلا شيئاً من ج ا و يتم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فنفترض البعض من ب الذي هو الالف د حتى يكون كل د ا فنقول كل د ب و كل ب ج ينتج من اول الاول كل د ج فكل د ج وكل د ا ينتج من اول الثالث بعض ج ا . الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، و لا يان عكسي اذا لا عكس للسالبة ، و الصغرى ان عكست صارت جزئية و لا قياس عن الجزئيتين ، فنبين بالخلف او بالافتراض فنفترض البعض من ب الذي هو د ليس ا ، د فيكون لا شيئاً من د ا فنقول كل د ب و كل ب ج فكل د ج و يقرن بالمقدمة المدخل<sup>٥</sup> فيستنتج المطلوب .

(١) م : فينتج      (٢) ع : كل ج ب -      (٣) خ ع : فيتعكس      (٤) ش : جزئيتين      (٥) خ : المؤخرة      (٦) خ : فينتج .

و الافتراض انما وضع لجعل قضية جزئية كلية . الضرب السادس من جزئية موجبة صفرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية تبين بعكس الصفرى والخلف كماذكرا . و حيث صحت الجزئية صحت الشخصية في الاشكال .

### النلوبيح الثاني في المتقدمات الموجهة و المختلطات

اذا كانت المقدمتان موجهتين بجهة واحدة فالنتيجة جلى ان تتبعهما ، و الممكنتان تتبعان ممكنته لأن ما يمكن ان يسكن يحكم العقل بامكانه ولا يتوقف كثيرا . واعلم ان النتيجة في الشكل الاول تابعة المكابرى في المختلطات لأن الاكبر يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الأوسط الا اذا كانت الصفرى ممكنة و الكبرى وجودية فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب و بالوجود كل ب ١ عرف من طبيعة الامكان جواز الواقع ابدا فاذا لم يتصف الجيم بالبائية ابدا فلا يلزم ان يتعدى اليه ١ بالفعل بل بالقوة فهي ممكنة ، او كانت الصفرى ضرورية و الكبرى كل ب ١ مادام ب الذي يعم الواجب و غيره فج ٣ يدوم<sup>٤</sup> بالضرورة فيدوم ١ بالضرورة ففي هذين تبع الصفرى . و لا يجوز ان يقال في هذه كل ب ١ مادام ب لا دائماه لأننا اذا قلنا كل ب ١ مادام ب لا دائمها حكمنا ان كل موصوف بب لا يدوم له العدم دوام البائية وكان من الموصفات بب ج الذي ضروري له البائية فلا يصدقان .

و تعلم<sup>٥</sup> مما ذكرنا انه اذا كان كل ج ب بالامكان وكل ب ١ بالضرورة و معناه كل واحد ما يوصف بأنه ب دام له البائية او لم تدم فهو بالضرورة ١ و ان لم يكن ب كما عرفت في المقول<sup>٦</sup> على الكل فلامدخل للبائية الغير ضرورية في حمل الالفية على موصفاتها فهي واجبة دونها وج من الموصفات بب بالامكان فاذا فرض وقوعه

١) خ : اذ ، ع : و اذ      ٢) م : فاذ      ٣) خ : بج      ٤) زيد في خ : ب

٥) زيد في خ م : فانه لا يصدق مع ضرورة الصفرى      ٦) خ م : يعلم      ٧) ع : القول .

فيجب دونه له الالفية .

واستثنى من كون المتيجة تابعة لآخر المقدمتين ما اذا كانت الصغرى ممكنته سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورة موجبة فان النتيجة موجبة ضرورة<sup>١</sup> و كذلك اذا كانت صغرى ممكنته موجبة و كبرى وجودية سالبة فالنتيجة موجبة ضرورة ايضا الا ان هذه السوابق في حكم الموجبات<sup>٢</sup> فكانه لا يحتاج الى استثناء<sup>٣</sup> .

و اما في الشكل الثاني اذا كانت الكبرى سالبة مما يعكس<sup>٤</sup> فيرجع الى الاول و تتبعها النتيجة<sup>٥</sup> لما علمت من ضابط الشكل الاول . و اما صغرى الضرب الثاني من الثاني صايرة كبرى الاول فالنتيجة تتبعها . وكذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلية و تنتهي الى ان تكون كبرى في الاول فتبعد عنها نتيجة هي كبرى القياس الثاني من الافتراض و تتبعها النتيجة الثانية ، فالعبرة<sup>٦</sup> في هذا الشكل للسوابق فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض فتبعد عنها النتيجة .

و هيئا ضابط : اعلم ان في<sup>٧</sup> هذا الشكل اذا كانت مقدمتان في اقتران لكل واحدة منها جهة تكذب على الاخرى سواء كانتا موجبتين او سالبتين او احديهما موجبة و الاخرى سالبة فتحصل نتيجة سالبة ضرورة مثل ما نقول كل ج ب بالوجود او بعضه وكل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبيعى ج او بعضه و ا متبادران<sup>٨</sup> بالضرورة اذا ودخل احدهما في الاخرى ولو بالامكان لتعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصفات بالالف لكان ب ضروري له ، و هكذا لو كان ا من الموصفات بع لكان ب وجوديا له و على هذا جمیع مختلفتى<sup>٩</sup> الجهة كيف كانتا من الايجاب و السلب فالنتيجة في الكل ضرورة السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احديهما في

(١) لا توجد « ضرورة » في ع خ (٢) م خ : الموجب (٣) م : الاستثناء

(٤) ع خ : يعكس (٥) من هنا الى « هي كبرى » ساقط من م (٦) زيد في م خ :

في الجهات (٧) لا يوجد « في » في ع (٨) في الاصول : متبادران (٩) ش :

مختلفى .

الآخرى كمكنته خاصة او عامة او وجودية ومطلقة عامة او مطلقة عامة و ضرورة و نحوها . وكل جهة يعم الضرورة<sup>١</sup> وغيرها اذا كانت في مقدمة مع<sup>٢</sup> ضرورة و اختلفت الكيفية فالنتيجة ضرورية السلب ايضالما قلنا .

اما الشكل الثالث فالنتيجة فيه تتبع الكبرى لان الضروب الاربعة التى ترجع بعكس الصغرى الى الاول فالكبرى بحالها صائرة كبرى الاول فتتبعها النتيجة الا فيما استثنى فى الاول فنفى<sup>٣</sup> ما كبراه جزئية كالرابع و الخامس . و ظن<sup>٤</sup> في الرابع ان<sup>٥</sup> النتيجة تتبع الصغرى لانها تصير كبرى الاول و لم يعرفوا ان النتيجة موجبة جزئية محتاجة الى عكس و العكس لم يجب ان يحفظ الجهات بخلاف ثانى الثاني فان النتيجة تتعكس محفوظة الجهة لانها سالبة . و في الضربين يبين بالافتراض ان لقياهمما مقاهمما و هما كباريا القياسين الاخرين في الافتراضين فتتبعهم ما<sup>٦</sup> النتيجة فتكون تبعت كبرى الاصلين .

فإن قيل اذا كان مرد الشكلين الى الاول فلا حاجة اليهما ، قيل هذان من الطرق الصالحة المؤدية وقد يتفق ان يكون الوضع الطبيعي لمقدمتي قياس على نحو ترتيب احدهما و بالرد الى الاول يتغير عن الوضع الطبيعي كقولنا في الثاني كل جسم منقسم ولا شيء من النفس ينقسم فإذا عكست الى لا شيء من المنقسم بنفس تغيرت من الوضع الطبيعي اذ الصفات اولى بالمحمولة و ان كان يصح موضوعتها<sup>٧</sup> ، وكذلك في قولنا كل انسان ماث و كل انسان متفس فان الوضع الطبيعي يتغير بالعكس وان صح . و الثاني ينتفع به في الفرق فكانه قيل فيه جيم محمول عليه ب و ا مسلوب عنه

(١) خ : الضرورية      (٢) م ش : معها      (٣) خ م : نفي      (٤) ع : فان

(٥) لا توجد « ان » في خ      (٦) ع : الكبرى      (٧) خ م : فتتبعها      (٨) خ : موضوعها .

### منطق التلویحات

ب فافرقا . و الثالث ينتفع به في النقض كمن ادعى ان كل جرم يتخرق قبل<sup>١</sup> الفلك جرم و هو لا يتخرق بعض الجسم لا يتخرق على الثالث .

فإن قيل لما حذفتم الشكل الرابع معللين بالصعوبة و الكلفة في المكس<sup>٢</sup> و في ثانى الثاني و رابعه و رابع الثالث و خامسه من الكلف والعكس ما ذكرتهوه فهلا عمّتم العذف او الاعتبار ، قيل مبني العذف ما كان مجرد الكلفة فان اعتبار الثاني كان لا<sup>هـ</sup> في نفس قياسيته لا يكاد يفتقر الى غيره فانا اذا قلنا كل ج ب ولاشيئي من ا ب فالطبع الصحيح يتضمن لأن الذى هو ب لا يكون الذى هو ليس ب فج ليس ا ، و اذا قيل كل<sup>٣</sup> ب ج وكل<sup>٤</sup> ب ا في الثالث يتضمن النفس لأن ب هو موصوف بالجمعية و الألفية فشيئي في احدهما هو الآخر ، و اما الرابع فنفس قياسيته بعيد من الطبع و اثبات قياسيته اصعب من اثبات المطالب العلمية التي يراد اثباتها به فحنف ، فلم يتضمن جالينوس وبعض من ذب<sup>٥</sup> عنه من المتأخرین لهذه الدقة فشوشواه وشنعوا وضلوا و اضلوا . و العجب انه يشتم على المعلم الاول في المختلطات من المطلقات بان ايرادها عديم الجدوى و اكثر قضايا علمه مطلقة .

و عندي ان الشكل الثاني ليس بناتج<sup>٦</sup> لذاته بل لخصوصية الجهة و المادة فلو نتج بذاته لنتج على اطلاقه و ليس بناتج على اطلاقه و لو اعتبر كذا ينافي لنا ان نقنن<sup>٧</sup> كثيرا من الاضرب الفاسدة بزوابعه فتنتيج فهو لهذا دون الثالث ، فقولنا كل ج ب و لاشيئي من ا ب لذاته لا يلزم<sup>٨</sup> منه شيء و لا رده<sup>٩</sup> الى الاول لجواز ان يقع في مادة لا عكس لسالبها و لا نقىض ، الا انه عظيم النفع في العلوم .

### التلویح الثالث في الاقترانات الشرطية

اعلم ان الشرطيات المتصلة قد يتراكب منها اشكال كما للحمليات ، فمن الشكل

(١) خ م : قليل (٢) خ م : العكسين (٣) ع م : كل ج ب (٤) ع : كل ا ب (٥) خ : فشرسوا و شفوا (٦) خ : نتائج (٧) خ : نفس (٨) ، و لعل الصواب : تقييد . (٨) ع : لا يلزم منه شيء (٩) ع : ردده ( بلا نقط ) .

الاول تالي الصغرى يكون مقدم الكبرى كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالكتاب خفية . و من الشكل الثاني يشتركان في تال ، وفي الثالث في مقدم . و البيان العكسي والخلفي على ما ذكرنا .

و من المنفصلتين قد يتراكب القياس على كل الاشكال و الاشتراك بينهما في جزء غير تام<sup>١</sup> و القريب من الطبع ما على الاول و الصغرى موجبة و الكبرى كليلة كقولنا كل<sup>٢</sup> عدد اما فرد و اما زوج وكل زوج اما زوج الزوج و اما زوج الفرد او زوج الزوج و الفرد جميعا فينحني الاوسط المشترك فينتيج كل عدد اما فرد و اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما .

و قد يتراكب القياس من متصلة و حملية ، و القريب ما تقع الشرارة في التالى فتحصل النتيجة متصلة مقدمها متصلة بعنه وتاليها نتيجة تاليف التالى و الحملية . و يجوز ان تكون الحملية صغرى و يجوز ان تكون كبرى ، مثل ان تكون الحملية كبرى قولنا ان كان ١ ب فكل ج د وكل د ه ينتيج ان كان ١ ب فكل ج ه ، و مثل ان تكون صغرى ان نقول كل د ج و اذا كان ١ ب فكل ج ه ينتيج ان كان ١ ب فكل د ه ، و هكذا جميع الضروب ، و استخراج الاصول<sup>٣</sup> مما سلف لا يصعب على القراءة التامة .

و قد يتراكب القياس من منفصلة و حملية و المنفصلة كبرى ، مثاله : الثلاثة عدد وكل عدد اما زوج و اما فرد ينتيج ان الثلاثة اما زوج و اما فرد . و قد تقع منفصلة صغرى مع حمليات كقولنا كل متحرك اما نبات او حيوان او جماد وكل نبات جسم

(١) شرح : الشرارة فيه [ في هذا القسم ] قد تكون في جزء تام و غير تام و صاحب الكتاب لم يتعرض لل الاول و مثاله : اما ١ ب او ج د و دائما اما ج د او ه د و ينتيج ان كانا حقين ان كان ١ ب ف ه د او ان كان ليس ١ ب فليس ه د . (٢) هذه هي الصورة الصحيحة لهذا المثال انفردت بها نسخة من بين سائر الاصول و هي مطابقة لما في كتاب النجاة لفظا بلفظ . (٣) خ م : الاحوال .

وكل حيوان جسم وكل جماد جسم، فهذا هو الاستقرار، انتام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال و محمولها محمول العمليات و هو كل متحرك جسم، و على هذا يستخرج الباقي .

و قد يقع التأليف من متصلة و منفصلة و الاشتراك في جزء غير تام كقولنا ان كان هذا كثيرا فهو ذعدد<sup>١</sup> وكل ذى عدد فهو<sup>٢</sup> اما زوج و اما فرد فالنتيجة مقدمها ذلك بعينه و تاليها نتيجة تأليف التالي و المنفصلة كقولنا<sup>٣</sup> ان كان هذا كثيرا فهو اما و اما . و قد يقع في جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما ان يكون النهار موجودا و اما ان يكون الليل موجودا فتصبح نتيجة منفصلة كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و يصح متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس موجود . و لانطول في هذا المختصر ما لا يحتاج إليه فالذكى<sup>٤</sup> لا يعجز عن استخراج ما بقى .

#### التلويع الرابع في الاستثناءيات

و الاستثناء هو رفع احد جزئي الشرطية او وضعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ، و القياس الذي فيه ذلك استثنائي ، ويتم بشرطية وحملية فيما يتربّع من الشرطيات من حمليتين ، ففي المتصلة يُستثنى عين المقدم فينتحج عين التالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتح<sup>٥</sup> النهار موجود . او يُستثنى نقىض التالي لينتتح نقىض المقدم كقولنا في المثال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة واما الاستثناء عين التالي او نقىض المقدم فلا ينتتح اذربما يقع التالي اعم فلا يلزم من ووضع الاعم ووضع الاخص ولا من رفع الاخص رفع الاعم ولكن يلزم من ووضع الاخص

(١) ع ، فهو عدد      (٢) لا يوجد « فهو » في خ م      (٣) م : كقولك  
خ : والذكى      (٤) خ م : ان النهار .      (٥) في الاصول : لا .

وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخن<sup>١</sup>، وفي محال المساواة قد تتأتى الاستثناءات الاربة و لكن لا تعتبر خصوصيات المواد . و الاضرب العقيمية حذفت لعدم اطرادها لامتناع الاتفاques .

و اعلم ان المتصلة لا تكون مسكونة ولا وجودية اذ لا استثناء كقولنا يمكن ان كان زيد في السوق ان يكون قائما ، فلا يُستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء التالى فتكون ضرورية . وكذلك قولنا ان كان هذا انسانا فهو مت نفس بالفعل اذ الرابط في المتصلة هو اللزوم ولا لزوم الا للتنفس بالقوة و هو ضروري دائم .

و المنفصلة الحقيقة يُستثنى فيها عين ما اتفق فيتخرج نقىض ما بقى قل او كثر كقولنا هذا العبد اما تم او ناقص او زائد لكنه تام فيتخرج ليس بزائد ولا ناقص . او يُستثنى نقىض ما يتتفق فيتخرج عين ما بقى ان كان واحدا او منفصلة في الباقي ان تعددت الاجزاء .

و [اما] الغير الحقيقة فمانعة الخلو فقط يستثنى فيها النقىض ليتخرج العين ، و لا يتخرج استثناء العين للنقىض كقولنا اما ان لا يكون هذا حيوانا و اما ان لا يكون بباتا فيقال لكنه حيوان فيتخرج انه ليس ببنات لغير و مانعة الجميع دون الخلو يستثنى فيها العين للنقىض لغير . و المعرفات ترد الى النظم المستقيم . و المنفصلة التي اجزائها غير متناهية لا يُستثنى [فيهاشى] فان رفع الكل<sup>٢</sup> لوضع واحد لا يمكن وضع واحد

١) شرح : هذا هو الذى استدل به صاحب الكتاب على عقم العبرين و لا يتم ذلك الا ان يضاف اليه « و لا يلزم من وضع الاعم رفع الاخن و لا من رفع الاخن وضع الاعم » فان اعتذر بان ذلك واضح لا حاجة الى ذكره قلنا و كما الاول فكان الواجب ان يقول فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخن و لا دفعه و لا من رفع الاخن رفع الاعم و لا وضعه . ٢) شرح : اي في الموارد التي يكون التالى فيها مساواها للمقدم .

٣) شرح : ينبغي ان يفهم من قوله رفع الكل رفع كل ما يبقى من اجزاء المنفصلة لا رفع كل اجزائها و ذلك ظاهر و بالجملة ان هذه المنفصلة لا تتم فلا تتحصل و لا استثناء في القياس المنفصل الا بعد تمام الانفصال و تحصله ، وهذا اخر من الوجه الذى اورده فى الكتاب . و مثال هذه المنفصلة قولنا : اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلاثة او اربعة و هلم جرا .

لرفع الكل لا يفيده فانه لم يحصل في التصور .

### ال ولويع الخامس في القياسات المركبة

و اعلم انه لا قياس من اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان تشتمل على كل النتيجة او على جزئها ، فان اشتملت على كلها فهي شرطية لابد من استثناء لنتيج و قد تمت مقدمتان ، و ان اشتملت على جزئها و للنتيج<sup>١</sup> جزء آخر فلا بد مما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط العززين و قد حصلت<sup>٢</sup> مقدمتان .

و لا قياس من اكثـر من مقدمتين في السواذج و يجوز في غيرها كالاستقراء التام مع ان الكثرة هناك في حكم المقدمتين ايضا فان النتيجة لها طرفان فال衾دة ان لم تنسابها بطرف فلامناسبة فلا انتاج و اذا ناسب كل من المقدمتين طرفا فلامدخل للثالث اجمالا . و نفصل تفصيلا لوحجا فنقول المقدمات ان زادت على اثنين فاما ان تكون واحدة لا تنساب النتيجة فلا اقتضاء لها و لا تعلق و اما ان يشترك كل واحد من المقدمات مع النتيجة و ليس لها الا طرفان فلا بد من<sup>٣</sup> ان تشتراك مقدمتان في طرف واحد لها فيصير جزء النتيجة الاصغر و الاكبر مشتركا بين المقدمات فصارت حدا او سط هذا محال<sup>٤</sup> . بل قد توجد مقدمات كثيرة مساقها الى نتيجة واحدة و هي في قياسات كثيرة مبينة لمقدمتي القياس الناتج لتلك النتيجة اذا كانتا غير مبنيتين<sup>٥</sup> بذاتها فلابد من ابناهما مثل ابنا النتيجة و يسمى قياسا مركبا .

و هو اما موصول و هو الذي يذكر فيه النتائج<sup>٦</sup> بالفعل مأخوذه تارة نتيجة

(١) م : والنتيجة      (٢) في الاصول : حصل      (٣) م : فلا بد و ان      (٤) شرح : لقائل ان يقول المتيقن ان كل حد او سط فهو مشترك والموجبة الكلية لا يلزم ان ينعكس كنفسها كلية فلم قلتم ان كل مشترك فهو حد او سط فكان الاولى ان يبطل ذلك بما ذكر في الوجه الاجمالي و هو انه اذا اشتملت مقدمتان على الطرفين فلا مدخل لما زاد عليهما و على هذا يستغنی عن التفصيل الذي سماه لوحجا . انتهى كلام الشارح و له كلام في لفظة « اللوحجي » سيفجئني .      (٥) خ : مبنيتين .      (٦) ع : النتائج ، م : النتائج .

و اخرى مقدمة كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا نم كل ج ا وكل ا د فكل ج د وهكذا الى المطلوب . واما مفصول و هو الذى فصلت النتائج عنه وطويت<sup>١</sup> كقولنا كل ج ب وكل ب ا وكل ا د وكل د ه فكل ج ه .

و ظن ان قول القائل « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر و الشمس طالعة فالاعشى يبصر » قياس بسيط و ليس الا مركباً مفصولاً حذف عنه « ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر » مجعلولا نتيجة مرة و مقدمة اخرى نم « لكن الشمس طالعة » ، و لابد فيه من استنتاج من قياس اقتراني بالضرورة لينحذف الحد الاوسط المشترك و هو النهار موجود و يجمع الطرفان نم يستثنى .

التلويح السادس في قياس الخلف و عكس القياس  
و هو قياس يثبت صحة المطلوب بابطال تقضيه اذ الحق لا يخرج منها .  
ويترکب من قياسين اقتراني واستثنائي ، مثاله : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب  
فيصدق كل ج ب ، وكل ب ا يضم اليه على انها مقدمة صادقة بينة بنفسها او يُثبت ،  
وهو قياس من شرطية وحملية ، فينتج : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فكل ج ا  
ويستثنى تقضي التالى وهو ليس .. ج افientes ليس لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب بل يصدق .  
و هو فى الجملة ان نأخذ تقضي المطلوب و نقرنه مع صادقة ليتخرج المحال  
ويستثنى تقضي المحال ليتخرج عين المطلوب لبطلان تقضي الذى ادى الى المحال فان  
صورة القياس صحيحة والمقدمة الاخرى صادقة فالمحال يكون من تقضي المطلوب .  
ولايتأتى تصحيح المطلوب بتقريرين تقضيه مع حملية على نهج الشكل الاول فى الجميع  
فان الموجبة الكلية لا يمكن تبيينها بالخلف على الشكل الاول لأن تقضيها سالبة جزئية  
و لا تصلح لكبروية الاول ولا لصغرويته فتبيين بالثانى فتجعل صغراء وبالثالث فتجعل  
كباراً ، و هكذا ينظر فى غيره من المطالب .

١) م : فطويت ٢) فى الاصول : مركب مفصول .

و اما رد الخلف الى المستقيم فبأخذنا نقىض المحال و تقريره مع المقدمة الصادقة على ما تيسر<sup>٢</sup> من الاشكال فينتج المطلوب بعينه ، و ستبصر كيفية الرد<sup>٣</sup> من عكس القياس .

فصل : و عكس القياس هو اخذ النتيجة او ضدها و تقريره باحدى المقدمتين لينتتج نقىض المقدمة الاخرى او ضدها . و يستعمل لابطال القياس جدلا من الشكل الاول، مثاله : كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا فضديها لاشيئ من ج ا ان قرن<sup>٤</sup> بالكبرى ينتج من الثاني ضد الصغرى و نقىضها ليس بعض و ان قرن بها ابطلها بالتناقض وان اقرناهما بالصغرى ينتعجان من الثالث نقىض الكبرى اذلا ينتج الثالث غير الجزئى ، و اذا كان نقىض النتيجة جزئيا فلا ابطال الا بالتناقض . و انعكاس قراتين الاول عند ابطال الصغرى الى الثاني و الكبرى الى الثالث و في الثاني عند ابطال صغراه الى الاول و كبراه الى الثالث و في الثالث عند ابطال صغراه الى الثاني و عند ابطال كبراه الى الاول .

#### التلویح السابع في قياس الدور

و هو اخذ النتيجة مع عكس<sup>٥</sup> احدى مقدمتها لينتتج الاخرى فالنتيجة تكون نتجت ما نتجها<sup>٦</sup>. و يستعمل جدلا لمنع القياس اذا كانت<sup>٧</sup> احدى المقدمتين غير بينة

١) خ م ع : فيأخذ      ٢) م : بين      ٣) شرح : اذا قطعنا النظر عن الاشتراط و ادواته و تصحيح المطلوب كان رد الخلف الى المستقيم هو عكس القياس بعينه فان القياس نقىض المطلوب مع المقدمة الصادقة فكل ج ب وكل ب ا المنتج لكل ج ا اذا اخذ نقىض هذه النتيجة و هو ليس كل ج ا منضما الى ب ا انتج نقىض المقدمة الاخرى و هو ليس كل ج ب و ذلك هو عكس القياس بعينه اذا لم يلحظ الشرط و التصحيح كما عرفت .      ٤) ع ش خ : اقرن .      ٥) شرح : المكس المذكور هاهنا ليس المراد به العكس المذكور آنفا بل هذا ائما هو لخصوصية المادة لاصورة القضية لعدم اطراده في المواد .      ٦) خ و في الشرح : ينتجهما ، و يرى في هما مش ش : سحبها . و يقول الشارح : معناه ان نتبيحة ذلك القياس لما انضمت الى عكس احدى مقدمتها انتجت المقدمة الاخرى التي كانت نتبيحة لها .      ٧) اصل : كان .

وغير اللفظ ليوهم التفاصير . و لابد من كون المقدمات متعاكسة لتنحفظ<sup>١</sup> الكمية مثاله كل انسان متعجب وكل متعجب ضحاك<sup>٢</sup> فكل انسان ضحاك فان اردت عكست الصغرى واقرنت مع النتيجة المجمولة كبراهما تجت النتيجة الكبرى او عكست الكبرى فجعلتها<sup>٣</sup>كبرى النتيجة تجت الصغرى و ان اتفق في قياس ناتج للسلب<sup>٤</sup> فاتج المقدمة السالبة ، و لا انتاج للموجبة ففي الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فقرن<sup>٥</sup>؛ النتيجة بالصغرى لتجت الكبرى و لا تقرن بالكبرى لانه لا يتصور انتاج الموجبة منها الا بحيلة في موضع ثم سوالب متعاكسة سلبا وايجابا معدولاً معمولاً في الاصل و عكسه السلب جزء موضوعها او محمولها او موضوع احدهما و محمول الآخر كالعكس الصحيح مثل الواحد والكثير وعديم الانقسام فان كل ما ليس بوحد فهو كثير وكل ما ليس بكثير فهو واحد وكل واحد فهو غير كثير وبالعكس، وكذلك عديم الانقسام مع الكثير فإذا كان القياس كل عديم الانقسام واحد و لا شيء من الواحد بكثير فلا شيء من عديم الانقسام بكثير واردنا في الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا النتيجة معدولة والسلب جزء محمولها<sup>٦</sup>قولنا كل عديم الانقسام فهو غير كثير والكبرى عكسها سالبة و يجعل السلب جزء موضوع عكستها<sup>٧</sup>قولنا كل غير كثير فهو واحد و نجعلها<sup>٨</sup>كبرى النتيجة المعدولة فتتج الصغرى و هي كل عديم الانقسام واحد . و بالافتراض قد يجعل غير المتعاكس متعاكسا .

### التلويع الثامن في اكتساب المقدمات و تحليل القياسات

اعلم ان الشخصي لا يحمل ولا يطلب في العلوم فإذا اردت تركيب قياس فخذ حدّي المطلوب و اطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين و ما يحملان عليه من

١) خ : ليحفظ . ٢) م هنا و بعده : ضحاك . ٣) ش : ناتج السلب .

٤) شرح : قوله فقرن النتيجة بالصغرى سهو و صوابه تعكس الصغرى و معلوم ان مراده ذلك ، و قد عرفت ما الذي يريد بالعكس هيهنا .

الذاتيات باسرها و العرضيات و ذاتيات العرضيات و عرضياتها و عرضيات الذاتيات ، وقد علمت ان الاوسط متناهية ، فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمول الطرفين او موضوعهما صحيحا من الثاني والثالث سواء كان العمل او الوضع في موجة او سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوباتك .

فصل : ليس كل نتيجة في العلوم<sup>١</sup> تورد حجتها على نظم مستقيم بل قد تحرف ، فانظر الى الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما يناسب المطلوب ان ناسب لكليمة المطلوب فهي شرطية فستثنى<sup>٢</sup> للاتاج و ان ناسب لجزء<sup>٣</sup> فليطلب ما يناسب الجزء الآخر ، و ان كانت هناك مقدمات مبتره<sup>٤</sup> فليجتهد<sup>٥</sup> حتى تلتف على نسق الاشكال مشتركة في امر منتهية الى المطلوب فيفضي اليه و الافليس حجة . و ليجرد النظر الى المعنى فكثير ما يناسب شيئا بالمعنى درن اللفظ ، و يبدل للفظ المركب بالبساط لثلا ينفلط فيستعمل مركبا في موضع و مفردا في آخر ، و قد تحصل نتيجة موجة من ذواتي سلب فيتعجب لعدم الاحاطة بانهما معدولتان كقولك الثالثة لا زوج وكل لا زوج فرد فالثالثة فرد .

#### التلویح التاسع في استقرار التائج و في صوادر التائج عن مقدمات كاذبة

و المنتج بالذات قضية<sup>٦</sup> ناتج بالعرض لعكسها و عكس تقىضها فيما له ذائقه<sup>٧</sup>  
و بطلان تقىضها ، و ينتج ما يدخل في موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبته

(١) خ : او . (٢) لا يوجد «في العلوم» في ع . (٣) خ : ويستثنى ، ع : يستثنى . (٤) م : بجزئه . (٥) اصل : كان . (٦) خ : مشتركة . (٧) م : فلتتجهد . (٨) خ : ذلك ، و في الشرح : قوله صاحب الكتاب بقوله فيما له ذائقه على ان الخمسة التي بالعرض قد لا يستنتج من قياس واحد و على ان من القضايا ما لا عكس تقىض لها كما نبهت عليه عند الكلام في عكس التقىض [ راجع التعليق هناك ] و ان كان ظاهر كلامه هناك يشعر بخلافه و يفتقر الى التاویل الذي ذكرته في بابه .

الى الافضل انها يتوجهما قياس واحد و يسمى نتيجة تحت نتيجة ، و ينتج ما تستوى نسبة الاوسط و الافضل اليه و الى الاقل اذا اخذت مع الافضل و يسمى نتيجة مع نتيجة<sup>١</sup> . و لا نتيجة تحت نتيجة في ناتج جزئي .

فصل : و اعلم ان اذا قلنا كلما كانت مقدمات القياس صادقة فالنتيجة صادقة لا ينعكس هذا كلياً ما عرفت و لا يستثنى تقدير المقدم في الاستثناءات فيجوز ان تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة لقياس ناتج الا اذا كانت الصغرى في الشكل الاول صادقة و الكبيرة كاذبة في كل واحد فانه ينتهي بالضرورة كاذباً و الا لو تبيح صادقاً و اخذت الكبيرة صادقة كلية ينتهي ضده فيصدق المتضادان و ذلك محال و في غير هذا لا يتمكن الصادق من كاذبتين .

**النحوح العاشر** في القياسات من قضايا متقابلة و المصادر على المطلوب الأول و استلاف المقدمات

قد يؤلف قياس من قضايا مترادفة بالتضاد او التناقض ليلزم منه سلب شيئاً عن نفسه او عن ذاتيه<sup>٢</sup> للتغليط ويفسر اللفظ لتبعيد الخصم عن التفطن فتؤخذ مقدمة مسلمة و يقرر نقايضها لحججه<sup>٣</sup> ما او نحوه<sup>٤</sup> و يقرن معها و الاصرف و الاكبـر متراـدفـان كقولـنا كل انسـان حـيوـان و ليس و لا واحدـ منـ الحـيوـانـ بـيـشـ يـنتـجـ انـ لـاشـيـتـيـ منـ الـاـنـسـانـ بـيـشـ ، وـ كـذـاـ عـلـىـ الشـكـلـ الثـانـىـ وـ الثـالـثـ . وـ يـنـبـغـىـ انـ تـخـتـلـفـ المـقـدـمـاتـ بـالـكـيـفـيـةـ فـيـ الاـشـكـالـ كـلـهاـ .

والمساورة على المطلوب الاول هو ان يجعل المطلوب نفسه مقدمة في القياس

١) لا يوجد «مع نتيجة» في خم ع . ٢) ع : ذاك . ٣) شرح : قوله  
أو عن ذاتيه ، لم اجده في غير كلام صاحب الكتاب ويتمثل عليه في المطاراتح بما يدل على  
أن مراده به سلب ذاتي الشيئ عنه لاسبله عن ذاتيه وهو انساب . ٤) ش : بحجة .  
٥) شرح : يربد بنحو التقىضي الفد او عكسه .

الناتج له مع تبديل اللفظ بمرادفه كقولنا كل انسان بشر وكل بشر متذكر فكل انسان متذكر . وقد يتفق في قياس واحد وقد يتفق في قياسات كثيرة و هو ابعد عن تفطن الخصم فينجرب آخرها الى مطلوب نبت بنفسه .

و استسلاف المقدمات طريق في التبكيت فإذا كان ما ت يريد ان تقلده الخصم وهو كل ج ١ ومقدمةه اللتان تستسلفهم كل ج ب وكل ب ١ فالاولى ان تحلل الصفرى و تأخذ الاصغر فى مقدمة تتصل بالاوست بعد حين و كذلك الاكبر لثلا يتفطن الخصم للحيلة .

### المطلع الثاني في اصناف ما يحتاج به

من جملة ما يحتاج به الاستقراء و هو الحكم على كلى بما وجد فى جزئياته الكثيرة<sup>١</sup>، و ذلك غير مفيد للبيان فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن الاستقراء مخالفًا لما دخل فيه مثل ان تقول كل حيوان يحرك فى المرض فكه الاسفل استقراء بما شوهد من الناس و البهائم و السباع و غيرها فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقرى . و ان امكن الاتيان على الجميع ليسند<sup>٢</sup> الحكم الى الكلى فهو الاستقراء التام المذكور و هو قياس مستقيم مقسم<sup>٣</sup> . و نحن اذا حكمنا حكمًا كليا على كلى فليس بناء على مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية كقولنا كل انسان حيوان .

١) شرح : هذا التعريف المذكور للاستقراء يدخل فيه القياس المقسم الذي هو الاستقراء التام لأن كل جزئيات الشيئي يصدق عليها أنها جزئياته الكثيرة ، فإذا أردت تخصيصه بالناقص قيل في عدد كثير من جملة جزئياته وهذا هو مراد صاحب الكتاب والا لما حكم على الاستقراء مطلقا بعدم افادته اليقين . ٢) ع : ليشهد ، م ليستمد ، خ : كسبة . ٣) شرح : الاستقراء التام الذي هو القياس المقسم قد عرفت صورته افى الاقترانيات الشرطية و هو مثل ان يحكم بأن كل متحرك جسم لأن كل واحد من الجمادات والنباتات والحيوان جسم فان هذه لا يخرج عنها شيء من الجزئيات الدالة تحت الجسم .

و من ذلك التمثيل و هو الحكم على شيئاً بما وجد في شيئاً آخر يشار كهـ فى معنى جامـع ، و سـمهـ الظـاهـرـيونـ قـيـاسـاـ و سـموـ الـلاحـقـ فـرعاـ و المـقـيسـ عـلـيـهـ اـصـلاـ كـقولـهـمـ العـالـمـ مـؤـلـفـ فـيـكـونـ مـحـدـنـاـ قـيـاسـاـ عـلـىـ الـبـيـتـ وـ لـهـ أـرـبـعـةـ حـدـودـ<sup>١</sup> ، وـ ذـلـكـ غـيرـ مـتـبـينـ<sup>٢</sup> لـوـجـوهـ اـحـدـهـاـ مـنـعـ اـقـضـاءـ التـأـلـيفـ الـحدـوـثـ وـ فـيـ الـبـيـتـ اـنـ وـجـدـ الـحدـوـثـ فـذـلـكـ يـجـوزـ اـنـ يـكـونـ لـخـصـوصـيـةـ الـبـيـتـ .

وـ حـجـتـهـمـ فـيـ عـلـيـهـ الـجـامـعـ طـرـيقـ اـحـدـهـاـ طـرـيقـ الـطـرـدـ وـ الـعـكـسـ وـ هـوـ الـلـزـومـ وـ جـوـداـ وـ عـدـمـاـ فـيـقـولـونـ كـلـ مـوـضـعـ وـجـدـنـاـ التـأـلـيفـ وـجـدـنـاـ الـحدـوـثـ وـ حـيـثـ لـاـ فـلاـ ، وـ حـاـصـلـهـ اـسـتـقـرـاءـ وـ يـجـوزـ اـنـ لـاـ يـلـزـمـ فـيـماـ لـمـ يـسـتـقـرـئـهـ كـمـاـ سـبـقـ . وـ الثـانـىـ مـاـ سـمـوـ السـبـرـ وـ التـقـسـيمـ وـ هـوـ اـنـ فـيـ الـبـيـتـ عـلـىـ اـمـاـ جـيـمـيـةـ اوـ دـالـيـةـ اوـ بـايـةـ اوـ تـأـلـيفـ وـ لـيـسـ هـيـ جـيـمـيـةـ لـوـجـودـ الـجـيـمـيـةـ فـيـ مـوـضـعـ كـنـداـ دـوـنـ الـحدـوـثـ وـ كـنـداـ غـيرـهـ فـتـعـنـ التـأـلـيفـ ، وـ لـيـسـ هـذـاـ بـسـدـيدـ لـجـواـزـ اـبـتـنـائـهـ عـلـىـ خـصـوصـيـةـ هـيـهـنـاـ وـانـ وـجـدـ فـيـ غـيرـهـ فـلـخـصـوصـيـةـ ذـلـكـ اـيـضاـ اـذـ يـجـوزـ انـ يـكـونـ لـمـطـلـقـ شـيـئـيـ عـلـنـ كـمـاـ سـيـأـتـىـ<sup>٣</sup> ، ثـمـ اـنـهـ مـلـزـمـونـ بـحـصـرـ جـمـيـعـ الصـفـاتـ وـ لـاـ تـيـسـرـ لـذـلـكـ فـيـعـودـ مـعـتـرـضـهـمـ يـطـلـبـ لـمـيـةـ اـمـتـنـاعـ صـفـةـ اـخـرـىـ شـذـتـ عـنـ اـحـصـائـهـ ، وـ قـدـ جـرـتـ عـادـتـهـمـ بـاـنـ يـقـولـواـ اـنـ كـانـتـ صـفـةـ وـرـاءـ ماـ ذـكـرـنـاهـ فـابـرـزـهـاـ ، وـ لـيـسـ هـذـاـ دـأـبـ مـنـ يـطـلـبـ الـيـقـينـ ، اوـ يـقـولـواـ اـنـ كـانـتـ صـفـةـ اـخـرـىـ لـعـثـرـنـاـ عـلـيـهـاـ كـجـبـلـ عـنـدـنـاـ مـحـالـ اـنـ لـاـ نـرـاهـ ، وـ بـيـنـ اـنـ الصـفـاتـ وـ الـاعـتـبارـاتـ لـيـسـتـ كـالـجـبـلـ فـاـنـ الجـبـلـ لـاـ يـغـفـىـ عـلـىـ سـلـيـمـ الـحـسـ الـمـقـاـبـلـ وـ كـمـ اـعـتـبـارـ التـبـنـ عـلـىـ الـبـاحـثـ النـحـرـيـرـ فـعـثـرـ عـلـيـهـ بـعـدـ حـيـنـ . ثـمـ اـنـ سـلـمـ لـهـمـ اـنـ الصـفـاتـ هـذـهـ فـلـمـ لـاـ يـجـوزـ اـنـ يـكـونـ لـأـتـيـنـ اـنـتـيـنـ مـدـخـلـ فـلـابـدـ لـهـمـ مـنـ حـصـرـ عـقـودـ الـاـعـدـادـ وـ اـبـطـالـ دـخـولـهـاـ فـيـ الـعـلـيـةـ وـ ذـلـكـ غـيرـ سـهـلـ ، فـاـنـ

(١) شـرـحـ : لـيـسـ الـمـرـادـ بـالـحـدـودـ هـيـهـنـاـ الـمـذـكـورـ فـيـ الـقـيـاسـ وـ هـوـ الـاجـزـاءـ الـذـاتـيـةـ . وـ الـحـدـودـ الـأـرـبـعـةـ الـتـىـ اـشـارـ إـلـيـهـاـ هـىـ : الـاـصـلـ وـ الـفـرعـ وـ الـعـلـةـ وـ الـحـكـمـ . وـ الـعـلـةـ قـدـ تـسـمـىـ بـالـمـنـاطـقـ وـ الـمـدـارـ .      (٢) شـ : مـبـينـ .      (٣) شـرـحـ : سـيـاتـىـ فـيـ الـعـلـيـنـ الـبـاقـيـنـ .

قال وجدت الحدوث<sup>١</sup> دون الصفات المذكورة مع التأليف فيقال في ذلك الموضع ايضا صفات اخرى هي اجزاء العلة ان قرن بها اقتضى الحدوث لاستكماله بها و ان انضم الى هذه ايضا اقتضاه فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلاتبعديه به<sup>٢</sup> وحده ف يحتاج الى عد تلك الصفات و عادت العقبة الكثيرة ولا مطمع له في ذلك . و ان سُلَّمَ ان التأليف هو المناط المستقل بالعلية فيجوز ان يكون له قسمان اثيري و عنصري وجد في البيت فلزوم الحدوث مع هذا القسم وغير ذلك من انواع التأليف الفيرالممحصورة فانى يتقصى<sup>٣</sup> و ان تقصى فهو برهانى<sup>٤</sup> لا جدل فى التمثيل مدخل .

ومما ذكرناه قياس الضمير وهو قياس حذفت كبراه امالظهورها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لثلا يظهر كذب المقدمة كقول القائل فلان يطوف بالليل فهو سارق . ومن الضمير الدليل و هو ما يكون الاوسط امارة للاكبر على الشكل الاول ان صرخ به كقولهم هذه المرأة ذات ابن فقد ولدت . ومنه العلامة<sup>٥</sup> وهي قياس اضماري حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرخ بالمقدمتين كان من الشكل الثاني كقولهم هذه المرأة مصفار في اذن حبلى ، او اخص منها فعند التصریح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لأن حجاجا كان شجاعا و ظالما . و منه الرأى و هو<sup>٦</sup> قضية محمودة كقولهم الاصدقاء ينصبون و الاعداء يحا悚ون و في الغلب مهملة .

- ١) شرح : يزيد لو اعترض المستدل بالتمثيل على هذا بان الحكم و هو الحدوث وجد مع المعنى العامع و هو التأليف ولم تكن الصفات المذكورة حاصلة فهو اذن معلم بالتأليف لا بتلك التي لم توجد حال وجوده .      ٢) شرح : معناه ان التأليف مثلا جاز ان يكون جزءا من العلة لا علة تامة فلا يتعدى الحكم الى الفرع بمجرده .      ٣) شرح : يزيد انه لا سبيل الى التقصى اى الخروج من هذه السؤالات كلها و على تقدير التقصى بان وبين وجه العنصر وبين ان لا علة للحكم الا المناط فيحصل قياس برهانى .
- ٤) حمـع : برهان .      ٥) اصل : علامـه و هو .      ٦) اصل : و هي .

و ما ذكرنا الفراسة و هي<sup>١</sup> قياس الاوسط فيه هيئة بدنية وجدت للانسان و غيره من الحيوانات يستدل بها على خلق للزومها<sup>٢</sup> لمراج هما معلولاًه فيستدل باحد المعلولين على الآخر ، وهو يشبه التمثيل<sup>٣</sup> فالخلق هو الحكم وهو الاكبر كالشجاعة و الهيئة مع جامع كعظام الاعالي والفرع انسان و الاصل اسد . و ينبغي ان يطرد الخلق مع الهيئة في غيرهما من الحيوانات؛ ان وجدت و ان لم يلزم فالمعتبر خلق آخر لازم .

و القسمة بنفسها ليست حجة دون استثناء و فائدتها اخطر الاقسام بالبال و لا يفيد في القياس كثيرا فان ما يجعل حجة الوضع والرفع يجعل حجة ناتجة على الاشكال دون الانفصال يقرن به الجزء الآخر من الانفصال مجمولاً مقدمة و كذا ان كان الاستثناء أولياً.

### المطلع الثالث في قضايا هي مواد الاقية

و هي على اصناف احدها الواجب قبولها و هي ستة اقسام : الاول الاوليات وهي قضايا يوجبها العقل لذاته و يكفيه في نسبة بعض اجزائها الى بعض نفس تصورها دون مشاهدة و سبب خارج حكمتنا ان الكل اعظم من الجزء وان الشخص في حالة واحدة لا يجعل مكانين و نحوهما ، وان توقف العقل في تصديق نحو هذه فتوقفه في التصور لا غير . و الثاني المشاهدات و هي قضايا يحكم العقل بها لمشاهدتها قوى<sup>٤</sup> اما ظاهرة او باطنة حكمتنا ان الشمس مضيئة و ان لنا و هما و خيالا و خوفا و غيرها . و الثالث المجربات و هي قضايا مبدء الحكم بها مشاهدات مكررة مذكورة موقعة

١) اصل : و هو .      ٢) خ : للزومها .      ٣) ع خ م : التمثيلي .      ٤) ع : الحيوان .      ٥) شرح : اوليا اي غير محتاج الى البيان .      ٦) شرح : حكمنا ان الشمس مضيئة هو مثال ما يحكم العقل به بواسطة القوى الظاهرة و باقي الامثلة هي لها يحكم العقل به بواسطة القوى الباطنة .

لليقين و قد تقيد غلبة الظن ، و اليقيني يختص بالعلوم الحقيقة ، ولابد و ان تأمين النفس وقوع الشئي بالاتفاق ، واحوال الهيئة لها مدخل لحكمنا ان الضرب بالخشب مولم والسيف العديد قاطع ، وفيه قياسية خفية من طريق انه لو كان اتفاقيا لما وقع في الاكثر و يُستثنى نقيس التالى ، و ليس على المنطقى البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انها كذلك . الرابع الحدسات و هي قضايا مبدء الحكم بها حدس قوى من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نور القمر من الشمس لهيئات تشكل النور فيه ، و تقرب من المجربات الا ان من الحدسات ما يحصل بدفعة واحدة يقينا دون التكرر و التجريبات تختص بتأثير و تحريك دون هذه . الخامس المتواترات و هي قضايا تحكم النفس بها حكما يقينيا لكثره الشهادات بعد ان تكون شاعرةً بعدم امتناعها آمنة من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد ومكة و ان لم نشاهدتها . وبلغ الشهادات غير منحصر في عدد فرب نزر منها افاد اليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عددها قلت او كثرت . و يقينك التواتري والتجربى و الحدسى ليس بحججة على غيرك فلربما يحصل له و ليس لك تبكيت من ينكره في موضع . السادس قضايا قياساتها معها وهي قضايا انما يحكم العقل بها لاوسط لايعزب عنه<sup>١</sup> الذهن عند تصور الحدود ابدا كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة و الاوسط انه احد قسميه المساوى للآخر .

الصنف الثاني المشهورات وهي قضايا او جب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها ، فنها الآراء المحمودة و هي قضايا لو خلى العقل و ذاته دون افة و رحة و قوى و افعالات من عادات و شرائع و آداب لم يحكم بها لذاته كحكمك بان الظلم قبيح و كشف العورة<sup>٢</sup> عند الناس قبيح و غير ذلك ، و لو قدر الانسان انه خلق دفعة ولم يستأنس بما وراء اقتضا عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات ، فمن المشهور

١) لا يوجد « انما » في ع .      ٢) كذا وال الاولى : « لايعزب عن الذهن » كما في النجاة وسائر الكتب .      ٣) خ : السيرة ، م : السوة .

اولى فيحمل على الاولى وما معه دون العكس ، و منه حق يصح و منه كاذب ، وقد صرف الشرع عن كثير كتب العجج و نحوه، ولكل امة مشهورات وكثيراً ما تتطابق عليه الآداب و الشريائع ، و لاهل كل صناعة بحسبها .

الصنف الثاني الوهميات و هي قضايا يوجبها الوهم الانساني فمنها صادقة كما مر محسوسة يدخل في الواجب قبولها و منها كاذبة و هي قضايا في امور غير محسوسة تعلقت بالمحسوسات او لم تتعلق كحكمتنا ان كل موجود مشار اليه و وراء العالم فضاء لا ينتهي و غير ذلك ، و لو لا ان العقل و الشريائع دافعها لكيانت تؤخذ من الاوليات ، و المدفوع عنها لا يزال في جواب الوهم و علامتها ان الوهم يساعد العقل في مقدمات ناتجة لنقضها و عند النتائج ينكص على عقيبه ، والوهم يذكر نفسه.

الصنف الرابع المأخذات وهي اما مقبولات من يحسن به الظن لامرساوي او مزيد من عقل و تدين كالأخذات من السلف و اما تقريريات<sup>١</sup> تؤخذ من الخصم لبني عليه الكلام نفي دفعه او ما يورد من المقدمات في مبدء العلوم و برهانها في موضع آخر فيأخذها المتعلم اما مع استئنكار<sup>٢</sup> و حينئذ تسمى مصادرات او طيب نفس و تسمى اصولاً موضوعة سترعرف فيما بعد<sup>٣</sup> كيفيتها .

الصنف الخامس المظنو نات و هي قضايا تحكم بها النفس اتباعاً للظن ، و الظن هو الحكم بان الشيئي كذا مع الشعور بامكان مقابلة<sup>٤</sup> كحكمك بان فلانا يطوف بالليل فهو مثلم للثغر<sup>٥</sup> . ومن جملتها المشهورات التي تأخذها النفس في بادي الرأي فإذا فكرت فيها رجعت عنها<sup>٦</sup> قول القائل انصر اخاك ظالماً او مظلوماً .

**ال السادس الشهادات و هي قضايا يحكم بها لمشابهتها للواجب قبوله او لغيره**

(١) خ : ينعكس ، م : ينقص . و المتن مطابق للاشارات بين العبارة .      (٢) خ : تقريرات .      (٣) في الاشارات : بادي .      (٤) خ : الاستئنكار .      (٥) شرح : يشير الى انه يثبته عند الكلام في البرهان .      (٦) في الاصول : مسلم الثغر ، للثغر ، للنفر . و عبارة سائر المنطقين في هذا المثال : فهو سارق ( او خائن ) .

و المشابهة قد تكون في اللفظ وقد تخص المعنى و ستذكر فيما بعد .

السابع المخيلات وهي قضايا مؤثرة في النفس عند الورود عليها بقبض او بسط نحوها و ان لم يصدق بها كقول القائل الخمرة باقوت سعال و العسل مُرّة مقية ، فترغب و تنفر . وكثير من الناس يقدمون على اشياء و ينفرون عنها لهذه . و ليس من شرطها الكذب .

و هذه الاصناف قد تتدخل . و التسليم يقال على احوال القضايا من حيث توضع و يحكم بها و التسليم قد يكون من الخصم او من الجمhour او من العقل<sup>١</sup> . و اصل التقسيم لان الخدمات اما ان تورد للتصديق او لتأنيث غيره و هي المخيلات ، و ما يورد للتصديق اما ان يكون مبدء الحكم بها لمشابهة كال شباهات او لغير ذلك ، و هذا اما ان يكون تقليدا صرفا كالأخذات او يقتضيها امر من النفس ، و هذه اما ان تعتقد<sup>٢</sup> مع الالتفات الى نقضها كالمظنونات او عدم الالتفات ، و هي اما واجب قبولها او لم يجب قبولها و لكن يتوجه ذلك اما لقوة من داخل الوهميات او لامر خارج المشهورات ، و الواجب قبولها يستعمل في البرهان كانت في نفسها

(١) شرح : اما تداخل هذه الاصناف فكدخول المشهورات والوهبيات والأخذات تحت المظنونات و كدخول الواجب قبولها تحت المشهورات . و التسليم الذي من الخصم كالقرارات و الذي من الجمhour كالمشهورات و الذي من العقل كالاوليات .

(٢) شرح: الصواب في تقيمة التقسيم ان يقال : و ما يقتضيه امر من النفس اما ان يعتقد اعتقادا جازما او غير جازم ، فالاول هو القضايا الواجب قبولها و الثاني ان لم يكن موجبه الوهم الانساني او عموم الاعتراف به فهو مختص باسم المظنونات ، و ان كان موجبه الوهم الانساني فهو من الوهميات – لا كلها لان حكم الوهم في المحسوسات يكون جازما – و ان كان موجبه عموم الاعتراف فهو من المشهورات ، و قد عرفت ان بعضها يدخل في قسم الجازم ، فافهم ذلك . و انما تساهل في هذا الموضوع لأن عدم تحقيق حصر هذه الموارد لا ينافي منه ضرر في العلوم الحقيقة وليس العصر المذكور من الامور المهمة فيها ولهذا تراه مطروحا في اكثر الكتب المنطقية .

ضرورية او على غيرها من الجهات . و اخطأ من ظن ان المبرهن لا يستعمل الا الضروريات فانه يستعمل الواجب قبولا لها فيستخرج من الممكنتين ممكنا وكذا من غيرها بحسب كل مقدمة ولكن ينبغي ان يجب قبول كل مقدمة على ما يدعى به ذاتها او بيان . و مواد الجدلية التقريرات و المشهورات و للخطابية المظنونات و المقبولات و للشعرية المخيالات و للمغالطات الوهميات و المشبهات ، و في الجملة<sup>١</sup> فوائد معرفة هذه<sup>٢</sup> التحرز عنها والامتحان و تسمى سوفسطائية ، و فوائد غيرها من هذه الاقيسة تقرير الحق عند من لم يقدر على البرهان كالخطابة لشديد القصور و الجدل للمتوسط ، و فيه ايضا مقابلة فاسد بفاسد لئلا يشرع مع كل مهارش<sup>٣</sup> في البرهان ، و الشعرية و الخطابيات لترغيب و ترهيب في امر ديني او غرض ديني<sup>٤</sup> .

١) خ : المشبهات في الجملة و . ٢) هذه اى المغالطات . و في الشرح : لما بين اقسام القياس بحسب مواده الى خمسة اقسام ذكر بعد ذلك ما يحصل من كل واحد من هذه من الفائدة او الفوائد و ابتدء بالغالطي فذكر ان المغالطات تعرف من وجهين احدهما ليقع الاحتراز عنها و تانياهما ليتحقق بها من يكون مقتضيا في العلم فيظهر عجزه فلا يقع الاقناء به و تسمى على التقديرتين سوفسطائية و يسمى الفن الذي يشتمل عليها من المنطق سوفسطيقا و معناه باليونانية حل شبه المغالطين على ما قبل ، و ربما سميت امتحانية باعتبار الفائدة الثانية منها . ٣) خ : مهارس ، م : مهارتين . وفي المنجد : هارش بعض الكلاب على بعضها حرشا ، و فلان فلانا وابه و خاصمه . ٤) شرح : اما الخطابيات ففي الامور الدنيوية على الاكثر . و صاحب الكتاب اطلق ولم يقل فيها « الاكثر » ولا بد منه اذ من الخطابة ما يفيد في امر ديني ، و لا يبعد ان يكون بعض هذه منها للنفس على تحصيل العلم اليقيني او معدا لها لقبول ذلك من المبدء المفارق فيكون فاعلتها باعتبار ذلك الشخص فاما البرهان . و للستقدمين و من حذوه من المتأخرین في كل واحد من الجدل والخطابة والشعرية باب قائم بذلك الا ان صاحب الكتاب لم يتعرض لهذه الباحث لكون غرضه من الاقيسة ليس الا ما يفيد اليقين وهو البرهان .

# المرصد السادس في البرهان واحواله ومشاركته مع الحد والمخالفات وضوابط و فيه مئنة فلويحات

## التلويح الأول في المطلب

من المطالب المهمة مطلب هل الشيئي موجود و يسمى هل البسيط<sup>١</sup> او هل هو بحال كذا ، مما مع ماوراء الوجود، و يسمى هل المركب . و منها مطلب ما الشيئي يتطلب به ماهية الشيئي وحقيقة ان عرف وجوده فان القول عليه انه حقيقة عند الوجود يسمى قبل ذلك مفهوما ولا يقال له حقيقة واياه نعني اذا قلنا الحقيقة تفهم بدون<sup>٢</sup> الوجود . وقد يتطلب بما مفهوم الاسم ولدى الوجود بصير المفهوم بعينه حداً او رسمـا . و منها الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم على هل البسيط و الطالبة لحقيقة تتأخر عنه . و منها مطلب اى و يتطلب به تيز الشيئي عن غيره . و منها مطلب لم و يتطلب به علة نسبة حدى النتيجة في نفس الامر او علة التصديق وهو الاوسط و يتأخر عن هل بالمرتبة . و هيئنا مطالب اخرى مثل كيف و اين و متى و قد تغنى عنها اي و لكن الامهات اربع انتنان تصوريتان و اخريان تصدقيتان .

---

١) كذا بتذكير صفة هل ، هنا و في السطر التالي ( قوله هل المركب ) ، و لعله بتقدير كلمة « مطلب » ، مع احتمال ان يكون من سهو النساخ . ومن الملمعوظ ان هذه المسائلة بعينها توجد في عبارة كتاب حكمة الاشراق وعبارة منظومة السبزواري كقوله : و هل بسيطا و مر كما بنت ، و قوله : و ما هو الشارح والحقيقة . مع انه كثيراً ما يعبر عن هذه العروض بالثانية فيقول : ما الشارحة و هل البسيطة ، فتأمل . ٢) ع : دون ، خ : بدل .

### التلويع الثاني في برهان انّ و برهان لم

اعلم ان البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية و الاوسط في البرهان اما ان يكون علة نسبة حدى النتيجة عيناً و ذهناً و يعطى اللمية في نفس الامر و في التصديق و يسمى برهان لم ، او علة للنسبة في الذهن فقط اي يعطى اللمية للتصديق و انية الحكم دون لمية نفس الامر و يسمى برهان انّ سواء كان الاوسط معلوم النسبة كما في قولنا هذا خشب محترق و كل خشب محترق مثلاً فقد مسته النار فهذا مسته النار ، و في برهان لم كان الاوسط مسائس النار و الاحتراق هو الاكبر ولم يكن معلولها و لا علتها كما اذا كان الاوسط و الاكبر متلازمين معلولى علة واحدة كقولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك كاتب، و برهان لم لم يشترط ان يكون الاوسط فيه علة للاكبر بل لوجوده في الاصغر و ان كان معلوله كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم.

**التلويع الثالث في اجزاء العلوم و شرایطها و تناسب موضوعاتها**  
و اجزاء العلوم موضوعات و مبادئ و مسائل . موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة و العدد للحساب . و نعني بالذاتي ما يلحق الموضوع من ذاته و ماهيته مثل ما يلحق الكلم من المساواة والمنسبة والعدد من الزوجية و الفردية و الحيوان من الصحة و السقم و فطose الافت كما ضرب به المثال ، فما

١ - شرح : و اعلم ان الاستثناء في الاقية الاستثنائية في حكم الاوسط في الاقية الاقترانية فاذا قلنا ان كان كسوف قمرى حاصل فالارض متوسطة بين الشمس والقمر لكن الكسوف القمرى حاصل فالارض متوسطة بينهما . ا كان البرهان برهان ان لان الكسوف معلول التوسط ، و ان قلت ان كان التوسط المذكور حاصل افالقمر منخسف لكنه حاصل فالقمر اذن منخسف فهو برهان لم لان التوسط علة الغسوف . وبهذا ينحصر البرهان في القسمين ولا يخرج الاستثنائي اذا كان برهاناً عنهم ، و ليس في كلام صاحب الكتاب تصریح بذلك و لا الاشعار به . ٢) شرح : انما خصص الآخرين من الامثلة بقوله « كما ضرب به المثال » لانه هو المثال المشهور الذي جرت عادة الاكثرين بيان يتسللوا به في هذا الموضوع و صاحب الكتاب بلا يعتقد مطابقته للت disillusionment فذكر هذا القول للتنبيه على انه اورده اتباعاً للمشهور لا موافقة على انه مطابق ، و لو لا انه لا ينافق في الامثلة لبيانت الوجه في عدم مطابقته .

يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس بذاتي لأن الاخص خارج، و ما يلحق بتوسط الامرالاعم ان كان غير ذاتي بالمعنى الاول كلحوق العرفة بالايض فهو غير ذاتي ، وان كان الوسط ذاتيا بالاول فذاتي .  
واما المبادى فهى العدود للموضوعات واجزائها و اعراضها الذاتية للتصور، و المقدمات التي منها يؤلف البرهان، كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن الظن او على سبيل التشكيك <sup>لبيّن</sup><sup>؟</sup> . و المبادى التي هي غيرالمقدمات الواجبة القبول تسمى اوضاعا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعة . ويصدر العلم بالمبادى .

و اما المسائل فهي القضايا التي تطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض في ذلك العلم . و محمولات المقدمات لابد و ان تكون ذاتية ولو بالمعنى الثاني و اولية اي لا يكون لها في نفسها وسط اعم ولا اخص ، و الجسيمة لحقت بالانسان بتوسط الحيوان فليست باولية ، و ان لم تحفظ الذاتية و الاولية لخرجت المقدمة عن حد العلوم فتمزج فلا اقتسام ، و في مقدمات لعلم كانت تتساءج فيه لا تشترط الاولية . و الضروري المورد هيئنا<sup>3</sup> هو بالضرورة مدام [لا] وان لم يكن ج فانه اعم فيشترط <sup>4</sup>  
١) شرح : مراده بالاول المعنى الاول الذي يقال في مقابلة العرضى ، و هو الذاتى القوى . ٢) عبارة الشرح : الى ان <sup>لبيّن</sup> ، و في الاشارات : الى ان <sup>يتبيّن</sup> .

٣) شرح : الضروري المورد هيئنا اي في البرهان يراد بـ الضروري بحسب الوصف لا الضروري بحسب إلزات فان الذى بحسب الوصف اعم منه كما سبق ، فالضروري هيئنا هو بالضرورة بـ مدام ج لا وان لم يكن ج اي لا يشترط مادامت النزالت موجودة هي بـ فيكون الحكم عليها بـ في حال كونها ج و في حال لا كونها ج و ان صح انفكاك تلك النزالت عن الجسيمة فان الجسيمة مدام ج اعم من الضرورة مادامت النزالت و ان لم يكن ج . و التي في التلویحات في جميع النسخ التي وقفت عليها « هو بالضرورة ج مدام ج لا وان لم يكن ج فانه اعم و يشترط دوام الجسيمة » ، وهذا سهو في النسخ لا محالة فان عادته ان يمثل بكل ج بـ فيجعل ج موضوعا و الباء محمولا فلو كان غيرالمثال بمثال جعل فيه الجميع محمولا كان قوله « بالضرورة ج مدام ج » هي الضرورة التي انظر قبة التعليقات في الصفحة ٧٨

دوم الجيمية فصار المقول على الكل هيئنا أخص منه و هو ايضا شرط في المقدمات و هو الاولية مع الدوام على الكل ، ولا يظن ان حكمنا على الشمس و السماء جزئي فانك علمت ان نفس تصورهما لا تمنع الشركة .

و مقدمتا البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتيا للصغر في النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب و صار ذاتي الشيئي مطلوبا الا اذا كنا قد تصور لنا الشيئي بوازمه دون حقيقته كالنفس التي قد تشتت جوهريتها وهي بعد في الحقيقة غير متصورة او تصور لنابذاته ويطلب وساطة بعضها البعض في نفس الشيئي كما عرفنا جوهريه الهوا ، و لم نعرف لية ذلك فيطلب سبب كونه جسما ببرهان لم .

فإن قيل اعترضتم بأن المجهول لابد له من معلوم موصل اليه وترتيب فالأوليات ليست حاصلة لنا في بدو العجلة<sup>١</sup> فتضطر في علمها إلى معلومات فيتسلسل او يدور ، قيل ان ذلك انما قيل فيما لا يكفي في تصديق نفس تصوره و لا يعين الحس و لا يكفي التنبيه .

و اعلم ان اليقين<sup>٢</sup> هو اعتقاد ان الشيئي كذا و انه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للأمر في نفسه ، و لا يجتمع ظن و علم على طرف في تقىض الشيئي و لا على

(١) ع : الخلقة . (٢) شرح ، احترز بالقيد الاول عن العذين و بالقيد الثاني عن الجهل المركب . و لو انه عرف اليقين عند تعريفه للبرهان حيث عرفه بأنه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لكان انساب الا انه لا يbas بالتأخير . و في قوله « لا يتصور ان لا يكون كذا » بعث فان الشيئي المتيقن قد يتصور تقىضه مع الجزم بعدم وقوع ذلك التقىض و عبارة الكتاب يخرج ذلك عن ان يكون متيقنا بسبب اشتراطه في تعريف اليقين عدم تصور التقىض . والذى ذكره غيره في تعريفه هو انه اعتقاد ان الشيئي كذا مع اعتقاد انه لا يسكن الا ان يكون كذا مع مطابقته لما في نفس الامر ، و يتوجه على هذا ايضا انه قد يحصل الجزم بالشيئي مع اعتقاد امكان تقىضه . والاجود في تعريفه ان يقال هو اعتقاد ان الشيئي كذا مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا مطابقا للأمر في نفسه .

طرفه الواحد كلاهما بالفعل بل قد يظن بالقوة تقىضه كمن علم يقيناً  
كبيرى كالحاكم ان لا شيء من الاثيريات بعنصرى علما ثم حكم ان الكواكب نارية  
لضوئها ظنا وانما هو لغيبة نسبة الاصغر الى الاصغر عن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة<sup>١</sup>،  
او كمن علم المقدمتين كالحاكم ان هذا بغل وكان علم ان كل بغل عاشر ولم يخطر  
بياله تركيب المقدمتين ورأها متنفحة البطن فحكم بانها ثبلى فظنَّ ما علم تقىضه  
بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشيء واحد . وبهذا يحل قول القائل  
انك علمت ان كل اثنين زوج نم الذي في يدي ان لم تعلم انه زوج بطل حكمك  
الكلي ، فان حكمك على كل اثنين يتناول آحاد الاثنين بالفعل و خصوصياتها  
بالقوة فهي معلوماتنا من حيث أنها جزئيات الاثنين لا من حيث أنها حصاة او حجارة  
فالخصوصيات محتاجة الى علم آخر .

فإن قيل إذا استحصلتم مطلوبكم بمَ تعرفون أنه هو؟ ولا يخرج من سبق العلم  
به أو بقاء الجهل ، يقال إن المجهول لو كان مجهولاً بالكلية أو معلوماً بالكلية ماطلب  
 فهو معلوم من وجهه و مجهول من وجهه و ما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه

١) شرح : يريد ان الاصغر اذا كان داخلا تحت الاوسط وكان الاوسط داخلا تحت  
الاكبر وجب ان الاصغر يكون داخلا تحت الاكبر لامحالة لأن الداخل تحت الداخل  
في الشيئي داخل في ذلك الشيئي . واعلم ان الاصغر لا يدخل في الاكبر الا اذا كانت الكبرى  
موجبة ، أما اذا كانت سالبة فلا فالمثال الذى ذكر ملابسات على التقدير ، لكنه يقاد عليه .

(نهاية تعليقات الصفحة ٧٦)

بحسب المعمول وليس المراد الا ضرورة بحسب الوصف الذي جعل عنواناً كما في  
سير الكتب التي له ولغيره . و قوله فيشرط دوام الجيمية ، لمله ايضاً من غلط الناسخ  
فإن ممتهان غير مفهوم لي كما يبني ، و باشتراط ضرورة المعمول بدوام وصف الموضوع  
صار القول فيه اي في البرهان اخص ما كان في القياس لانه لم يشترط فيه ذلك .  
٤) غ : و يشرط .

فإذا حصل نعلم بهذا التخصص<sup>١</sup>.

فصل : واعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات او لتفاير جهاتها و اذا  
باین موضوعات علوم بالكلية سميت متباعدة و اذا كان موضوع علم اعم من موضوع  
غيره اما بالجنسية كالهندسة التي هي فوق المجرمات ، او باطلاق و تقييد كالكرات  
المتحركة التي هي تحت الكرات ، يقال للآخر انه موضوع تحت الاعم ، وكذلك  
ان كان موضوعاهما متباينين ولكن احدهما ينظر في الآخر من حيث هو اعراضه  
الذاتية ككون الموسيقى تحت الحساب . وكل اصل موضوع في علم يسرهن عليه

(١) في خ وفي عبارة الشارح في الموردين : تخصيص . و في الشرح : جرت عادتهم  
ان يتمثلوا على ذلك بالباقي اذا وجد فانه لم يكن مجهولا من كل وجه لانه معلوم الذات  
و لا معاوما من كل وجه لانه مجهول المكان فإذا وجد علم انه آتانا بما كانا علمناه و هو  
ذاته و صورته . و زعم بعض الاكابر من الفضلاء ان هذا الجواب يتمشى في المطلوبات  
التصديقية خاصة فان المطلوب حينئذ يكون معلوم التصور مجهول التصديق فإذا حصل لنا  
ذلك المجهول عرفناه بتصوراته السابقة ، و اما في المطلب التصورية فزعم انه لا يتمشى  
لان التصور المطلوب ان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه لانا نعلم ان الذي لا يكون للنفس  
به شعور يستحيل توجيه الطلب نحوه وان كان مشعورا به فهو اذن متصور فلا يكون مطلوب  
التصور . ثم ادعى بان هذا لا يندفع بان يقال انه معلوم من وجه و مجهول من وجه لانا  
نقول احد الوجهين غير الآخر لاستحالة ان يكون ان يكون الشيء الواحد معلوما مجهولا  
اما في جهة واحدة فالمطلوب اما ان يكون هو الوجه المعلوم او الوجه المجهول وكلها  
باطلان لما سبق .

وجواب هذا يظهر مما سبق الا اني ازيده ايضاحا و هو ان المنفصلة القائلة ان  
المطلوب اما الوجه المعلوم او الوجه المجهول ان اريد انها منفصلة حقيقة او مانعة الغلو  
 فهو من نوع لان هي هنا امر آخر و هو الذات صدق عليها الوجهان جميعا وليس الطلب  
متوجها الا نحو تلك الذات ، وكذلك ان اريد انها مانعة الجمع اصدقها على تلك الذات .  
و على تقدير صدق منها للخلو لا نسلم ان الوجه المجهول يمتنع طلبه وانما يكون كذلك  
لولم يقيرن به الوجه المعلوم كما تمثلت به من الذات المجهولة التي علم تخصيصها بصفة  
فانهما لو كانتا اعني الذات والصفة معلومتين او كانتا مجهولتين استحال الطلب وانما صح  
الطلب لكون احدهما معلوما والآخر مجهولا . و يمكن تقرير جواب هذا التشكيك من  
وجوه كثيرة وفيما اوردده كفاية .

في غيره و الفالب في ما هو فوقه و ان كان يتفق في ما تحته ، وقد تبني مقدمات العالى على السافل المحتاج اليه في بيان مقدماته ولكن تغير جهات الافتقار فلا يدور .

و العلوم تترتب ، واحد فوق واحد و تحت واحد ، بترتيب الموضوعات . و انتهاءها الى الفلسفة الأولى التي موضوعها الوجود و لا اعمّ منه .

و لا برهان على الفاسدات لتغييرها فلابدوم العقد بها ، و البرهان في ما يدوم عقده يقينيا ، و ايضا هي بين محسوس حاضر و غائب محتمل الفنا فلا برهان على التقديرتين الا اذا اخذت كلية ملغاة خصوصياتها و حينئذ ليست منها .

و المكنات لها برهان على امكانها دون وقوعها . و الممكن الاكثرى حجة موقعة للظن على الواقع كنبات اللحية بعد البلوغ ، و الاوسط متانة النجار و استحضار البشرة . دون الاقلية والمتساوية<sup>١</sup> .

#### التلویح الرابع في ان الحد لا يكتسب بالبرهان و كيفية الطريق اليه ، و فيه اشارة الى مشارکاتهم

و الحد لا يكتسب بالبرهان لانه حينئذ يفتقر الى الاوسط و يكون الحد الاكبر<sup>٢</sup> والمحدود الاصغر و لابد و ان تكون الحدود متساوية اذ لو كان الاوسط اعم كان الحد المجموع اكبر اعم فلا حديقة فالاوسط المساوى كيف كان ان حمل الاكبر عليه على انه محمول فقط فيتعذر هكذا فلا بيان للحدية و ان كان الاوسط المساوى فصلا او خاصة او رسم او حدا ناقصا مع انه يعود اليه الكلام و حمل الحد عليه على انه له اي للاوسط فلا يلزم ان يكون حد احد هذه الاشياء حد النوع و الحد التام للحد الناقص حد ناقص ، و ان حمل على هذه على انه حد لما هذه محمولة في

(١) شرح : قوله دون الاقلية والمتساوية ، يريد انه ليس للمكنات الاقلية والمتساوية حجة تدل على الواقع بخلاف المكنات الاكثرية . (٢) لا توجد «كيفية» في م . (٣) ع خ : اكبر والمحدود اصغر .

الحقيقة او شوارحه<sup>١</sup> فقد صودر على المطلوب الاول ولا حاجة الى هذه، وان كان الاوسط حداً آخر تماماً فلا حدان لشيء واحد ولا اولوية في الوساطة.

والقسمة غير نافعة بان يقال اما ان يكون وجهاً او بادىء الافتثناء والحصر يعود الكلام<sup>٢</sup>.

فإن قيل المستم تبرهنون على المقولات الصرفة مثل النفس وغيرها على أنها جوهر وعلى ذاتياتها، و العدد من الذاتيات وقد برهنتم عليها ، فاعلم أن مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض ذاتياتها و معرفة أمر بخصوصياتها لا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتي لها وراء هذا ليتم الحد .

و ليس بطريق اكتساب حد الشيئ عن حد ضده ايضاً كما ظنّ لعدم الاولوية و لعود الكلام اليه .

و الاستقراء ايضاً غير منجح بان يقال استقرينا الكثير فكان هذا حده فانه ان اخذ حد الجزئيات على خصوصها فلا تعددية الى الكل و لكل واحد ما ليس له فلا استقراء مع ان الاشخاص لا حد لها ، و ان اخذ حد نوع الجزئيات فلا حاجة الى الاستقراء .

بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده و تعدد صفاتاته و يُرى انتهاء كل صفة الى العام الذي ليس فوقه عام آخر من الذاتيات و يتنزل منه على الترتيب من غير اخلال واسطة و يرى الداخل في الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحنف المقسمات التي تقوم وجود مقسمته<sup>٣</sup> والمقولات في جواب ما هو المرتبة حتى ينتهي الى مقول لامقول تحته و تجمع الذاتيات فالعامة تدخل تحت الجنس و تقرن بالفصول.

(١) خ : شرطه، ع. شوارطه. وعبارة الشارح مطابقة لما اثبتناه في المتن.

شرح : و يظهر من هذا ايضاً انه لا يجوز ان يتبع باستثناء شرطية متصلة ولها لم يتعرض لذكره صاحب الكتاب .

(٢) شرح : المقسمات التي تقوم وجود ما قسمته هي الفصول على ما عرفت .

فهذا هو طريق الحد و هو التركيب ، و القسمة تنفع في هذا ثلاثة تختلف واسطة وتحفظ بها التقسيم الطولية والعرضية<sup>١</sup> فان الجسم ذا النفس تارة ينقسم الى المتغنى و غيره ، تارة الى المتحرك بالارادة و غير المتحرك بالارادة وهذه عرضية .

فصل في مشاركات بين الحد والبرهان : و قد يقع ان يتتفق جواباً ما ولم فان او سط البرهان قد يكون من العدل الذاتية للشيء ، مثاله ما اذا سئل ان القمر لم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه وبين الشمس وكل حالة كذا توجب زوال ضوءه فتعين به الكسوف ، و يسئل ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس ، فقد قدم في الحد ما اخر في البرهان<sup>٢</sup> .

و اعلم ان العدل الاربع ، و هي الفاعلية كالنجار للكرسى و المادية كالخشب له و الصورية كهيته و الغائية و هي التي لا جلها الشيء كالصلوح للجلوس عليه ، الاربعة اذا حصلت حصل الشيء ، والغائية و الصورية اذا وجد كل منها دل على وجود الكرسى لا بهما بل بالكل دون الاخرين<sup>٣</sup> . و قد تجتمع الاربعة في قول شارح كقولهم ان السيف آلة صناعية متعددة من حديده متطلولة معروضة بمقدمة الاطراف

(١) شرح : التقسيم الطولية هي ان ينقسم الشيء الى قسمين او اكثر ثم ينقسم كل واحد منها او احدهما الى قسمين آخرين فصاعداً والتقسيم العرضية ان ينقسم الشيء بوجهين من التقسيم فزايدها من غير ان يكون احد الوجهين او الوجوه متوضطاً في التقسيم الآخر كالمثال المذكور في الكتاب .

(٢) شرح . يزيد ان زوال ضوء القمر متاخر في البرهان عن توسط الأرض بين القمر والشمس و هو في الحد متقدم على التوسط المذكور ، وكذلك في كل ما يتتفق جواباً «ما» الذي يطلب به التصور و «لم» الذي يطلب به التصديق و ان كان في المثال المذكور نظر لا يليق ايراده اذ لامناقة في الامثلة .

(٣) شرح : يزيد ان هاتين العلتين [ اي الصورية و الغائية - م ] اذا وجد كل منها دل على وجود المعلول - لا به فقط بل به و يباقي العلل المذكورة - و لا كذلك حال العلتين الاخريتين و بما الفاعلية والمادية فان كل واحد منها قد يكون موجوداً و لا يكون المعلول موجوداً .

الجزءُ اعْضَاءُ الْجِيَوَانِ فِي الْقَتَالِ ، فَالصُّنْاعَةُ إِشَارَةً إِلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَإِلَى إِثْلَاثَةِ الْأُخْرَى  
مَا بَقِيَٰ .

والعلة المساوية<sup>٢</sup> للمعلول تؤخذ في القول الشارح له، واقتامها الخاصة لا تؤخذ إلا في حد نوعه كالعفونة التي هي أحد أسباب العي لا تؤخذ في حد مطلق العي بل في حد نوع منها كحمى الغب . و المساوية يجوز أن يجعل أو سط لوجود المعلول أيضا والتى هي أخص من المعلول كتكافف الهواء بالبرد وكثرة تراكم الابخرة اللتين هما علتا السحاب وكل واحد أخص من مطلقه فلا يجعل الاوسط وجود المتخصص<sup>٣</sup> . و ان اشتراك العلل المتخصصصة كورق الغروع والتين و الكرم التي هي أخص من سرعة الانتشار في امر يساويه و هو انتشار الرطوبة الماسكة و هو بتوسط امر آخر في الكل<sup>٤</sup>؛ و هو عرض الاوراق فليجعل المساوى الاوسط .

#### **التلویح الخامس في القياسات المغالطةية و الغلط في القياس قد يقع بسبب مادته و قد يقع بسبب صورته و قد يقع**

١) شرح: يريد أن المحدثية هي الملة المادية ، و كونها متطاولة معروضة محددة الاطراف هو الملة الصورية، و كونهاجزء اعْضَاءُ الْجِيَوَانِ فِي الْقَتَالِ هو الملة الغائية .

٢) شرح : يحتزز بذلك عن الملة التي هي أخص كالاربعة للزوجية .

٣) شرح : يريد ان كل واحد من علتى السحاب هي أخص من مطلق السحاب فلا يجعل تلك العلة الاخص او سط وجود مطلق المعلول وانما يجعل او سط المعلول 'متخصص بتلك الملة' .

٤) شرح : يريد أن ذلك الانفashاش يحصل بتوسط امر آخر حاصل في كل واحد من تلك العلل الخاصة . و قوله و هو عرض الاوراق ، الضمير عايد الى ذلك الامر الآخر . و قوله فليجعل المساوى الاوسط ، يريد انه يجب ان يجعل المشترك الذي هو علة مساوية للمعلول او سط في البرهان . و اعلم ان اسباغ الكلام في كل واحد من هذه العلل و وجه انحصرها في الاربعة البذكورة يأتيك في الفلسفة الاولى عند تقسيم الوجود و هو غير لائق في هذا الموضوع . و في مباحث البرهان كلام طويل لا يناسب غرض الكتاب استقصائه.

٥) ليعلم ان السبب العام للمغالطة هو عدم التمييز بين الشيئي و ما يشبهه و هي انظرافية العتاقيات في الصفحة التالية

بشكله . و ما هو بسبب الصورة فأن لا يكون من شكل ناتج او من ضرب ناتج بالاغفال عن شرائط سبقت في السواذج والمختلطات . و الذى يقع بسبب المادة فاما للمصادرة على المطلوب الاول او لأن النتيجة مساوية للمقدمة فى المعرفة و الجهة فانه ليس تبين احديهما بالآخرى باولى من العكس ، او لكتبهما ، و مع كتبها اذا اوردت فى القياس فلا بد لها من مناسبة مع الصادق وذلك اما لاشتباه لفظى او معنوى اما الاول فقد يقع الاشتباه فى نفس اللفظ كالالفاظ المشتركة نحو العين و قد يقع ايضا بسبب المشابهه والمشككهه، او لاشتباه بسبب الادوات كما يقع بسبب مصرف الربط، او باعتبار هيئة التركيب كقولك « غلام حسن » ، بالسكنين ، او بسبب صرف او وقف او ابتداء كفى قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون في العلم .

**و المعنوى اما ان يكون لغليط فى السور كاخذ الكل<sup>١</sup> وكل واحد والكل ، كل**

١) شرح : الفرق بين الكلى وكل واحد والكل قد مضى فى شرایط القول على الكل ، و به يبرر الفرق بين البعض السورى والجزئى الحقيقى فان البعض السورى معناه بعض الافراد التى يصدق عليها الموضوع ولا كذلك الجزء . واحترز بالحقيقة عن المجازى كالحيوان المحمول على الانسان فانه اذا قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لسا عرفت ان الجزء لا يكون محمولا من حيث هو جزء . و هذه الاغلاط المتعلقة بالسور هي من باب الغليط بسبب فى جوهر اللفظ .

**بِقَبَّةِ تَعْلِيقَاتِ الصَّفَحَةِ الْأَمْبَقَةِ :**

محصورة في ثلاثة عشر فسما و قد احصاها صاحب الكتاب لكنه لم يذكرها على اسلوب حاضر ، كما يقول الشارح ، بل قسمها الى ثلاثة اقسام وذكر في كل قسم منها عدة مغالطات على سبيل الاستقراء . و التقسيم العاشر هو التقسيم الذي يدور بين اللفظ و المعنى بيان يقال الغليط ( او المغالطة ) اما ان يتعلق باللفظ او بالمعنى و المتعلق باللغليط اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبة الخ و قد اورد الشارح هذا التقسيم في كتابه بالتفصيل و هو موجود في كتاب المنطق الهامة كأساس الاقتباس ومنطق التجريد وشرح منظومة السبز واري ، فليرجع إليها من يريد التفصيل ، و يوجد في الاشارات بصورة ناقصة . انظر الملاحقات و هناك مغالطات من نوع آخر لم يذكرها صاحب التلويحات و هي التي يقال لها « المغالطات الخارجية عن القياس » لأن سبب الغليط فيها اشياء خارجية عن القياس كتجريح الخصم و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه و ما يجري من ذلك . و قد جرت عادتهم بعدم ذكر هذه المغالطات في الكتب المختصرة ، والتعميل في امرها على المطلولات كالشفاء و الأساس .

مكان الآخر، واخذ البعض السورى مكان الجزئى الحقيقى. او بسبب فى الجهة كأخذ سوابل الجهات مكان السوابل الموصوفة بها<sup>١</sup> و نحوها . او لسبب فى نفس المقدمة وهو اما بتركب الفصل كقولنا زيد طبيب و زيد حسن فيركب و يقال زيد طبيب حسن او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج و فرد يفصل فيقال الخمسة زوج وهى فرد وهذا يناسب الغلط اللغوى ايضا . او لا يهم المعكس كقولنا كل ثلج ايضا فيؤخذ كل اىض ثلج او بيان لا ينقل الموضوع بكليته فى المعكس. او لأخذ حكم الخاص للعام للتعميدية كمن رأى الحركة انها لا يتصور بقائهما زمانين فأخذ انها كذا للعرضية ليتعدى الى اليابس فأخذ العام مكان الخاص حاكما بيان كل عرض لا يبقى و هذا يقع كثيرا، واستعمال الجدليات كلها فيما يدعى انه قطعى مغالطة. او لأخذ لازم الشئ مكانه كمن عهد الانسان متوهما و مكلفا فطن ان كل متوهם مكلف . او لأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن قال ان<sup>٢</sup> القاعد فى السفينة الجارية متحرك وكل متحرك لا يبقى اجزائه كل منها على مكان واحد ليتتبع الباطل . او لأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل و بالعكس<sup>٣</sup>. او اخذ الذهنى مكان العينى وبالعكس. او اخذ مثال الشئ على حكمه.

١) شرح : كاستعمال « ليس بالضرورة » في موضع « بالضرورة ليس » وكذا غيرهما من الجهات . وقد عرفت الفرق بين تقديم السلب على الجهة وتأخيره عنها . و اما قوله و نحوها فيحتمل ان يريد به الاطلاق و هو ليس بجهة و هو يذكر مع الجهات مثل « ليس بالاطلاق » في موضع « بالاطلاق ليس » ، ويحتمل ان يريد كل ما يختلف المعنى فيه بتقدم حرف السلب او تأخره مثل سلب اللزوم ولزوم السلب ، او ما هو اعم من ذلك و هو ما يختلف المعنى فيه بسبب التقديم و التأخير سواء كان ذلك في السلب او غيره وقد مضى مثاله .

٢) في الاصول . انا . وفي الشرح : هذا وان سماه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فهو من باب سوء التأليف .

٣) شرح : اما اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه فقد سبق مثاله في ضبط العمل ، و اما اخذ الذهنى مكان العينى فهو كمن حكم على الجنس المنطقى بما يحكم به على الجنس الفطري بقيمة التعليقات في الصلحية الآتية

## منطق التلويحات

او اخذ حكم العلة لجزئها او جزءه لجزئها . او للذهول عن شرائط العمل . او لترك الاعتبارات كمن سمع ان الكليات موجودة في الاذهان و معدومة عن الاعيان فليست موجودة في الاعيان و لا معدومة عن الاذهان فحكم مطلقا انها لا موجودة و لا معدومة فلطف و غلط ، فرعية الجهات و الحيثيات امر مهم .

و الغلط المناسب للصورة و المادة قد يقع بسبب اختلاف الحد الاوسط في المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانا اخذ في الكبري الطبيعية الحيوانية التي لا تكون في الاعيان ، وتناسب المادة لانه اشتباه لفظي من الالف و اللام او نحوه في غيره<sup>١</sup> . وقد يقع بسبب لفظ يشك انه من الموضوع او من المحمول<sup>٢</sup> ،

١) شرح : قوله في غيره ، اي في غير هذا المثال .      ٢) شرح : هذا من سوء اعتبار العمل و هو مثل قولنا « الانسان وحده ضحاك وكل ضحاك حيوان » مع انه لا يصدق « الانسان وحده حيوان » ، و لو جمل وحده جزءا من المحمول قليل « الانسان هو وحده ضحاك وكل ما هو وحده ضحاك فهو حيوان » لجائت النتيجة « الانسان حيوان » ، وهي صادقة . وقد يمكن ان يعجا به عن هذا المثال بوجه آخر وهو ان الصغرى عبارة عن قضيتين احديهما موجبة وهي « الانسان ضحاك » ، والاخرى سالبة وهي « لا شيء مما ليس بانسان ضحاك » ، و لفظة « وحده » هي الدالة على هذه السالبة ، فباعتبار الموجبة انتج « الانسان حيوان » وباعتبار السالبة هو عقيم . وعلى هذا العجواب يكون المغالطة في هذا المثال من باب جمع المسائل في مسألة .

### ثانية تعليلات الصفحة السابقة:

ال الطبيعي ، واما عكسه فكم من حكم على الطبيعي بما يحکم به على المنطقي ، واما اخذ مثال الشيئي على حكمه فكم من يحکم على الصورة الذهنية المأخوذة من النار بانها في الذهن محركة لكون النار الخارجية كذلك ، واما اخذ حكم العلة لجزئها فكم من حكم بعضهم ان السمع و البصر مملان بالحياة و انما يملأن بها مع الالات المخصوصة . اما قوله او جزئه لجزئها يريد اخذ جزء الحكم معلمابجزء العلة كقبل رفعه الفا من الرجال مسافة ما فظن ان الواحد منهم يرفعه من تلك المسافة بنسبة الواحد الى الالف وليس ذلك بلازم بل قد لا يمكنه للواحد ان يحر كذا اصلا .

او لعدم نقل الاوسط بكليته<sup>١</sup> او بسبب اختلاف الصغر والكبرى المقدمتين والنتيجة<sup>٢</sup>. و من اهم الاعتبارات ما يقال على قولنا ان صغرى الاول اذا كانت ممكناً و الكبري ضرورية فالنتيجة ضرورية انه ينقض بقولنا كل انسان يمكن ان يكون متتحركاً وكل متتحرك بالضرورة يتقوم بالحركة فليس لنا ان نقول كل انسان بالضرورة يتقوم بالحركة واجب عنه بان الكبري وجودية اي مادام متتحركاً مع الاعتراف بان نتيجة الممكنة الصغرى و الوجودية الكبري ممكنة فلو كان لهذا كان يتأنى ان يقال كل انسان يمكن ان يتقوم بالحركة وليس كذا ، و انا الغلط لأن الكبري ليست مقوله على الكل اذ لا يصح ان يقال كل واحد مما يوصف بأنه متتحرك بالضرورة يتقوم بالحركة حتى يتعدى الى الانسان و الفرس و غيرهما بل التقويم بالحركة للمتحرك من حيث هو متتحرك فلا تتدى الى الحقائق التي وراء المتحرركية . و وضع ما ليس بعلة علة غلط يختص بالخلف<sup>٣</sup> وهو ان يُدعى ان المجال كان لقبيض المطلوب و يكون لغيره .

ضابط : فإذا اورد عليك قياس فانتظر في جميع اجزائه و اسواره و جهاته و نفس مقدماته و حدودها<sup>٤</sup> ثم في تركيبه انه من اى شكل و اعتبر شرائطها عساك لاقليطه ان شاء الله .

- ١) شرح : كقولنا : الانسان له شعر وكل شعر ينبع فالانسان ينبع ، وهذا من باب سوء التأليف .
- ٢) شرح : كقولنا : الفلك المحدد للجهات ليس وراءه جهة فهو لا ينخرق ، فينتيج منه : الفلك لا ينخرق ، فموضع الصغرى و هو الفلك المحدد لم يكن هو بعيده موضع النتيجة و هو الفلك مطلقاً . و هذا من باب اخذ ما ليس بعلة علة .
- ٣) شرح : قد علمت ان وضع ما ليس بعلة علة في الاصطلاح الذكور في حصر المغالطات [ انظر الملحقات - م ] لا يختص بالخلف ، وصاحب الكتاب اصطلاح على تخصيصه به .
- ٤) شرح : فيه نظر لأن المقدمات والحدود هي اجزاء القياس فلا حاجة بعد قوله «فانتظر في جميع اجزائها » الى ان يعطف عليه النظر في « نفس مقدماته و حدودها » ، فأخذ انظر بقية التعليقات في الصفحة التالية

التلويح السادس في ضوابط متفرقة بعضها عرضية<sup>١</sup> فقد ينتفع بها فيما بعد وبعضها لوحى قد قدمناه من موضعه<sup>٢</sup> ل حاجتنا اليه  
 ضابط في العام : انه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم ولا عكس ، ولا يلزم من كذب الاعم كذب الاخص ولا عكس ، و الاعم صدق اخص كذبا ، والاخن صدق اعم كذبا . و المتلازمان ايجابا متلازمان سلبا . و تقىض الاخص اعم من تقىض الاعم ففي الشرطية المتصلة اذا كان التالي اعم فلنبا ان نجعل سالبه مقدما و سالب المقدم تاليه و المتصلة موجبة صادقة ، وكذا في الحمل .

و العام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركـة و الاستغرـاق<sup>٣</sup> و هو في المحسورة الكلية و قد يقال بازاء الكلـي . و الخاص يطلق على مفهومـي الجزائـي<sup>٤</sup> بالاشـراك ايضا ، و يقال ان الحـيوان اعم من الـانسان يراد به العـوم الثـانـي فإذا كان عامـه ذاتـيا

١) كذا بالتأنيث في جميع النسخ ، ولا شـك في جوازـه ( مع ان الاصل هو التذكـير كما في قوله : و بعضـها لوحـى ) فـانـه من بـاب « قـطـعت بـضـع اصـابـعـه » و الشرـط في هـذـا الـباب صـلاحـية المـضـاف لـلاـسـتـفـنـاء عـنـه ، كـمـا نـعـنـ عـلـيـه اـبـنـ هـشـامـ فـيـ المـغـنىـ ، و هـذـا الشرـط مـوـجـودـ هـنـا كـمـا لا يـغـفـيـ . قوله قـدـ يـنـتـفـعـ ، لـفـظـةـ « قـدـ » لـا تـوـجـدـ الاـ فـيـ نـسـخـةـ . قالـ الشـارـحـ : هـاتـانـ اللـفـظـاتـ اـعـنـىـ المرـشـىـ وـ الـلـوـحـىـ قدـ استـعملـهـماـ فـيـ عـدـةـ مـوـاضـعـ مـنـ هـذـاـ الـكـتـابـ وـ لـمـ يـبـيـّـنـ مـرـادـهـ مـنـهـماـ ، وـ لـعـلـ مـرـادـهـ بـالـمـرـشـىـ الـبـحـثـ الذـىـ حـصـلـهـ بـنـظـرـهـ وـ بـالـلـوـحـىـ مـاـ اـخـذـهـ مـنـ الـكـتـبـ ، وـ اـللـهـ اـعـلـمـ بـالـحـقـاـيقـ . ٢) فيـ الاـصـولـ : مـوـضـعـهـ ، مـوـصـوفـهـ . ٣) شـرحـ : الشـرـكـةـ هـىـ باـعـتـبارـ كـلـيـ مـوـضـعـهـاـ وـ اـمـاـ الاـسـتـغـرـاقـ فـلـانـ الـحـكـمـ فـيـهـاـ عـاـىـ كـلـ فـرـدـ مـنـ اـفـرـادـهـ . ٤) شـرحـ : قوله مـفـهـومـيـ الجزائـيـ ، يـرـيدـ بـهـماـ الجـزـئـيـ الـحـقـيـقـيـ وـ الـأـضـافـيـ . ٥) شـرحـ : يـرـيدـ هـيـهـناـ بـالـعـامـ الكلـيـ وـ بـالـخـاصـ بـهـماـ الجـزـئـيـ الـحـقـيـقـيـ وـ الـأـضـافـيـ .

فيـةـ ظـاهـيـاتـ الصـفـحةـ السـابـقـةـ : ٥) شـرحـ : قوله عـسـاكـ لـاـ تـغـلـطـ ، لـاـنـ الـقـيـاسـ كـماـ سـتـعرفـ لـيـسـ بـعـلـةـ مـوـجـبةـ لـحـصـولـ النـتـيـجـةـ ، اـنـاـ هـوـ مـعـدـ لـحـصـولـهـاـ مـنـ الـمـبـدـءـ الـفـيـاضـ ، وـ قـدـ يـجـوزـ فـيـ بـعـضـ النـفـوسـ اـنـ لـاـ تـسـتـعـدـ بـذـلـكـ الـقـيـاسـ لـتـحـصـيلـ شـيـءـ وـ اـنـ كـانـ ذـلـكـ الـقـيـاسـ بـعـنـيهـ مـعـداـ لـنـيـرـ تـلـكـ النـفـسـ . وـ رـبـماـ اـخـتـلـفـ ذـلـكـ فـيـ نـفـسـ وـاحـدـةـ بـحـسـبـ حـالـتـينـ ، وـ كـلـ مـيـسرـ لـمـ اـخـلـقـ لـهـ .

لخاص فما يجب على العام لطبيعته<sup>١</sup> و يمتنع عليه يجب ويترتب على الخاص وما يمكن على الخاص يمكن على العام ، ولا يتعدى ما قلنا في كل واحد إلى الآخر فان للخواص طبائع يجب و يمتنع باعتبارها ما لا كذلك في الطبيعة العامة ، و العام الاول ايضاً ما يجب على عمومه وجب على الجزئيات الحاضرة والشخصيات تحته وكذلك ما يمكن و<sup>٢</sup> امتنع، ولاعكس . والقاعدة الكلية لوجوب امر لشيءٍ تبطل بعده في جزئي منه واحد ، و القاعدة الكلية لامتناع شيءٍ على شيءٍ تبطل بوجوده في جزئي واحد له ، و قاعدة الامكان الكلية لا يبطلها وجود و لا عدم ، و القاعدة الكلية لامكان شيءٍ على شيءٍ نوعي تثبت بوجوده في جزئي و عدمه في آخر و لا كذلك في الوجوب و الامتناع الا ان يبين انه لنفس الطبيعة في ذلك الجزئي . و العام الاول يلزم من صدقه صدق الخاص و يلزم من كذب الخاص كذب العام فقط بخلاف الطبيعة العامة فانها تعكس هذا . و يعلم<sup>٣</sup> ان العموم والخصوص خارجان عن حقيقة الشيء لتعلقها دونهما و لجواز افتراض كل واحد بطبيعة واحدة . و الكل غير الكل فان الكل ذهني فقط و يعقل دون جزئياته و يتقدّم دونها و يحضر مع غيبتها و يوجد مع عدم كثير منها و تدخل الجزئيات تحته ولاتدخل فيه<sup>٤</sup> ، و يوجد شبهه<sup>٥</sup> في الجزئيات، والكل مع الاجزاء

(١) شرح : احترز بطبيعته عما يجب و يمتنع و يمكن لعموم الشيء او لخصوصه كالحيوان والانسان فان ما يجب او يمتنع على الحيوان من حيث هو حيوان لا من حيث انه عام فانه يجب او يمتنع على الانسان ، و ما يمكن على الانسان من حيث هو انسان لا من حيث هو اخص من الحيوان فانه يمكن على الحيوان . و بالجملة يلاحظ في ذلك العام و الخاص الطبيعيان لا المنطقيان على ما عرفت فان الحيوان من حيث انه عام يصدق عليه بالوجوب انه مقول على كثرين مختلفين بالحقائق ولا كذلك الانسان الذي هو اخص منه لا من حيث طبيعته الانسانية و لا من حيث خصوصه ، و على هذا يقاس الحال فيما يمتنع و يمكن . (٢) ع : او . (٣) كذا ، و يحمل : و ليعلم . (٤) م : فيها . و في الشرح : جزئيات الكلي داخلة تحته و ليست بداخلة فيه و الكل تدخل اجزائه فيه و لا تدخل تحته . (٥) شرح : في قوله شبهه فائدة وهي ان الكلي من حيث هو كلي لا يدخل في الجزئي لأن جزءاً موجود يجب ان يكون موجوداً والكلي لا وجود له في الاعيان فلا يكون جزءاً من الجزئي الموجود فيها ، بل الدليل في الجزئي شبهه .

بخلاف جميع هذا .

**ضابط :** و الكلى لا يقع فى الوجود لانه لوحصل لكان له هوية لا يشار كه فيها غيره فلا كلية فلابد من التخصص .

**ضابط :** قال المعلم الاول الجهات واجب وممكن ومتسع ومحتمل ، والتبس تفسير المحتمل و كانه اراد به الممكن الترددى فانا اذا لم نتحقق ان الشيئ واجب او ممكن او متسع فنقول لا نحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون متسع او لامكان ان لا يكون واجبا، وليس هذا الامكان هو على التفاسير السابقة . وكل جهة اذا جعلت جزء، المحمول فالربط ضروري .

**ضابط :** الشيئ اذا كان له جزآن متشابهان لا يخالف الجزء الكل بالحقيقة بل بالمقدار كقطعتى ماء فان مجموعهما يشار كهما في الحقيقة ، الا اذا كان الجزآن المتشابهان لكِم في نفسه كواحد و واحد حصل منهما حقيقة تخالفهما وهى الاثنينية، وكذلك في الاشكال كدائرة من قوسين مثلا .

**ضابط :** لا يصير شيئاً شيئاً واحدا الا باتصال و امتزاج كما بين مائين او ما، و لين ، او بتبدل احد جزئي شيئاً و بقاء الآخر فيصير شيئا آخر كالماء يصير هواء و الاسود ايضاً ، و [على] غيرذلك لا يتحد شيئاً فانهما ان بقيا فهما اثنان ولم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد .

ولا يصير شيئاً شيئاً الا ما يقبل تفصيلاً و تفكيكاً او هو ذو جزئين و الا ان يبقى هو و حدث غيره فما صار هو اثنين في نفسه ، و ان بطل فلا صيورة له شيئاً .

**ضابط :** واللا او لوية انما تستعمل في شيئاً نسبته الى الاشياء بالاقضاء واحد لذاته من جميع الجهات اي ماهية كانت ، واما اذا كانت في عالم الاتفاقيات و الاسباب الغيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن<sup>١</sup> قال ان العطشان الذي عنده مياه تستوى نسبتها

١) ع : تتحقق . ٢) ع : لمن .

إليه لا يتصور أن يشرب واحداً قط لعدم الأولوية بالنسبة إليه، ولا يعلم<sup>١</sup> أن عدم الأولوية و أن صح بالنسبة إليه ففيهنا أسباب اتفاقية فلكية و لكنها غائبة غير ثابتة تُخصّص واحداً لهيئة ساوية اقتضت لخصوصيتها<sup>٢</sup> ذلك ، فلا يستعمل هذا في مثل هذه الموضع ولا في الأنواع المختلفة<sup>٣</sup>.

**ضابط لوحى :** و الفرض صحيح ؛ لما يمكن في نفسه أو عند خصمك او يمتنع و لكن لا من جهة يبني الكلام عليها فإنه اذا كان كذا لا يجوز كمن ادعى ان شريك

١) الفعل بصيغة المعلوم، اي : ولا يعلم هذا القائل ان العطشان الخ ان عدم الأولوية الخ . ٢) م : بخصوصيتها . ٣) شرح : معناه ان الحكم باللا أولوية انا يكون في الاشياء المتقدمة النوع او المختلفة النوع ، والاول على قسمين : اما ان يختلف بالشدة والضعف او لا يختلف ، والذى لا يختلف هو كالبياء التى تمثل بها وبين انه يتراجع احدها على الآخر بالهيئات السحاوية والعرفات الفلكية ، و اما المخلفات بالنوع فالترجمة فيها لذلك و لخصوصيات الانواع . و اما ما هو من نوع واحد و يختلف ما تحته بالشدة و الضعف فصاحب الكتاب لم يذكره اما لانا اتبع الشهور فى ان الاختلاف بالشدة والضعف اختلاف النوع و ان كان لا يرى ذلك كما سترى (يعنى في قسم الالهى من الكتاب -م) رأيه فيه ، او لانه عول على ان الحكم يظهر مما ذكر . ٤) ع : الصحيح . و في الشرح : الفرض الغير الواقع انا يصح ان يجعل طريقاً مؤدياً الى المطلوب اذا كان على احد وجهين احدهما ان يكون المفروض امراً ممكناً ، اما في نفسه ان كان القياس برهانياً ، او عند الخصم ان كان القياس جديلاً ، و ثالثهما ان يكون المفروض ممتنعاً لكن لا من الجهة التي يبني الكلام في القياس عليه فإنه اذا كان كذا لا يجوز استعماله في القياس كمن ادعى ان شريك الباري ممكن و هو المطلوب ، و صاحب الكتاب اقتصر على ذكر القياس الاول و اضمر الثاني لدلالة القرينة عليه ، و حلّه انا نستفسر هل المراد بغير الممتنع ، الذي في تالي صغرى القياس الاول ، انه كذلك في نفسه او بحسب ذلك الفرض ؟ فان كان الاول منعنا الشرطية ، و ان كان الثاني وجب ان يراعى هذا القيد في الباقي ، وكل غير ممتنع بحسب ذلك الفرض فهو ممكن بحسبه ، فتكون النتيجة : لو فرضنا وجوده لكن ممكناً بحسب ذلك الفرض لكننا فرضنا وجوده فهو اذن ممكن بحسب ذلك ، وليس ذلك هو المطلوب ، بل المطلوب انه ممكن في نفس الامر ، هذا هو العمل الحقيقي . وفي الكتاب انا حكم بعدم جواز هذا الفرض لأن مرض وجود الشيئي متفرع على امكانه و ذلك الامكان هو المطلوب هيبهنا ، فكان الامر المفروض متفرعاً على المطلوب فلو كان متفرع المطلوب عليه لزم الدور .

البارى ممكناً لانا لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع وكل غير ممتنع ممكناً فهو ممكناً مثل هذا لا يجوز، و المحال من جميع الوجوه انا ينفرض<sup>١</sup> في شرطية يستثنى تقىض تاليها .

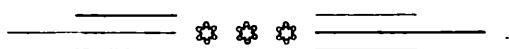
**ضابط :** كفاك في انبات ان الشيئي عدى مثل السكون انك في تصوّره لاحتاج الا الى استبقاء المحل ونفي شيء عنه كاستبقاء الجسم ورفع العركرة عنه .

**ضابط :** لا يتّصور شيئاً ووجود كل واحد منها بالآخر فيتقدّم<sup>٢</sup> كل واحد منها على نفسه وعلى الآخر، هذا محال. وقيل انه لا يجوز ان يكون شيئاً كل واحد منها مع الآخر ضرورةً فانه ان كان لكل منها مدخل في وجود الآخر فيتقدّم عليه كما سبق، وان كان لا يحدها مدخل فقط فيتقدّم فلامعية، وان عدم الافتقار فيصح كل دون الآخر . وليس هنا على الاطلاق فان الاضافات مثل الابوبة والبنوة لا يتّصور وجود كل واحد منها الا مع الآخر . والشيئان اذا كان لهما علة خارجة يجوز ان يقيم<sup>٣</sup> كل

(١) شرح : الشيئي قد يكون محالاً من بعض الوجوه دون بعض ، وقد يكون محالاً من جميع الوجوه . وهذا الثاني اما ينفرض في شرطية يستثنى فيها تقىض تاليها لاستنتاج من ذلك بطلان المقدم المفروض مع كونه محالاً من جميع الاعتبارات . واما فرض ذلك على غير هذا الوجه فلا يصح استعماله في قياس يستنتاج منه المطلوب . (٢) خ : يفرض.

(٣) شرح : اورد على هذا ان التقدّم ان اريد به التقدّم بالزمان فمتنوع اذا لم يجب وجود المعلول مع وجودها كما ستحقق ذلك [ في العلم الا لهى من الكتاب - م ] وان اريد به التقدّم بالذات فيستحضر عن معنى ذلك التقدّم، ونعن لا نفهم منه الا تكون الشيئي علة للآخر فيصير المعني من تقدّم كل من الشيئين على الآخر كون كل واحد منها علة للآخر و ذلك هو الذي ادعىكم استحالته ، فيكون الدليل اعادة للدعاوى بعبارة اخرى ، و ان اريد بالتقدّم معنى ثالث فيجب اظهاره ليقع الكلام بحسبه - و اقسام التقدّم ستعرفها في تفاصيم الوجود من العلم الالى - و الجواب ان التقدّم بدبيهي لا يقتصر الى بيان فان كل واحد من العقلاه يتّصور تقدّم حررة اليدي على حررة المفتاح و ان كانتا معاً في الزمان . فان كان المراد بذلك التقدّم [ اي في عبارة صاحب الكتاب - م ] هو الصلة فيكتفى في تقرير ذلك ان يقال لو كان وجود كل منها بالآخر لا يقتصر كل واحد منها الى نفسه و الى الآخر لأن المفترض الى الشيئي مفترض الى [ ما يفترض اليه ] ذلك الشيئي و بطلان ذلك ظاهر ولا حاجة الى ذكر لنظر التقدّم . (٤) خ : ان يكون .

واحد منها دون الآخر ضرورة كليتين من حيثتين ، وقد يقع مثل ان يقام كل واحد منها مع الآخر ضرورة ولا يقوم أحدهما الامر قيام الآخر . و توقف ابتلal الارض على المطر والمطر على الابخرة والابخرة على ابتلal الارض مثلا ليس بدور محال<sup>١</sup> فان ما توقف من ابتلal الارض على المطر بالعدد غير ما توقف عليه المطر بالعدد فمثل هذا الدور ممكن . والله اعلم<sup>٢</sup> .



١) م : مع الآخر . ٢) شرح : إنما المتنع من الدور هو افتقار الشيئى الى ما كان مفترا اليه بعينه ، و في هذه الصورة ليس كـذا ، بل هو افتقار الشيئى الى ما كان شخص آخر من نوعه مفترا اليه ، و ذلك جائز لا استحالة فيه . ٣) توجد في نسخة خ بعد لفظة « اعلم » كلمة ختام بهذه العبارة : « تم قسم المنطق بحمد الله العلي الكبير والصلوة على خير خلقه محمد البشير النذير » ، و يغلب على الطعن انها كلمة لكاتب النسخة ختم بها عمله .

## ملحقات وأمتدادات

### ١

توجد في الكتاب مواضع يرى الناظر فيها أخطاء نحوية في الألفاظ وإنحرافاً عما يقتضيه القياس فيها ، وربما يظن أن هذه أخطاء مطبعية شئت عن نظر المصحح، والأمر ليس كذلك بل هي صور أصلية موجودة باعianها في الأصول ابنتها في المتن على ما وجدناها ولم نحاول أن نمسها بتصحيح قياسي نظراً إلى ما يراه بعض ناقدى آثار السهوردي من أن هذه الصور قد يمكن أن تكون صادرة من قلم المصنف ولا من عمل الناشر ، وقد تكلمنا في هذه المسألة في مقدمة الكتاب. أما الأخطاء المطبعية فهي ما أحصيناه في جدول التصويبات في آخر الكتاب وهي طفيفة جداً كما تراه هناك .

والمواضع المذكورة هي: ص ٢٧ س ٦ : كفى (كما في ؟) ، ص ٢٧ س ١٣ : القضية المصرح بجهتها (المصرحة ؟) ص ٣٢ س ١٨ : ذاته موجوداً (موجودة ؟) ، ص ٥٣ س ١٠ : العبرة للسؤال (بالسؤال ؟) .

ولسنا ننكر أن احتمال الخطأ في النسخ قائم كما ذكرناه في مقدمة الكتاب . و هناك كلمات مشكوكه القراءة كقوله في ص ٢٨ س ١ : « لتداهر » ، فلسنا ثوري اهو من المداهنة او التداهر . أما المداهنة فمعناها لا يلائم المقام الا بتكلف ، واما التداهر فهو و ان كان يناسب المقام الا انني لا اجد له في القواميس الموجودة عندى . لكننا يجب ان لا ننسى ان السهوردي صاحب صناعة في اللغات الفلسفية وله قاموس خاص به ، و قد عرضت لهذه المسألة في مقدمة الكتاب ، فليراجع .

## ٢

في صفحة ٦١ س ١٨ كلمة « مثلم » تصحيح قياسي لكلمة « مسلم » بالسين، التي كانت توجد في الاصل، كما نبهت عليه في تعليقات الصفحة نفسها (تعليق رقم ٦)، ولكن الان وقد راجعت كتاب النجاة والبصائر النصيرية اعتقد ان الصحيح (او الاصح) هو « مسلم » بالسين (من التسليم او من الاسلام بمعنى التسليم) وقد اخذه السهروري من المثال الذي يمثل بالمنظقيون في باب قياس الضمير وهو : هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن خائن مسلم للثغر (النجاة والبصائر)، الا انه تمثل به في باب المظنوںات وبدل صغرى القياس (فلان يخاطب العدو ) بقوله : فلان يطوف بالليل ، والطواف بالليل انما يتمثل به المنظقيون في مبحث المظنوںات (شرح الشمسية للقطب : فلان يطوف بالليل فهو سارق) وقد تمثل به السهروري ايضا في باب قياس الضمير (ص ٦٨ من هذا الكتاب) فهو قد استنتج من مقدمة واحدة تتيجتین مختلفتين لموضوعين مختلفين . ومن الممكن ان يقال ان المثال لامناقة فيه ، لكنني اعتقد ان تركيب « مسلم للثغر » مع المقدمة « فلان يخاطب العدو » انساب من تركيبه مع « يطوف بالليل » .

## ٣

قوله في ص ٦٤ س ١٥ : استقرار التاءج . يوجد في بعض كتب المنطق كاساس الاقتباس و الجوهر النضيد ، المطبوعين بطهران : « استقراء » ، بهمزة في آخره ، لكن الاصل الموجودة عندنا من كتاب التلویحات متطابقة على « استقرار » بالراء . ولكل من القراءتين وجه و لعل الاستقراء ( بالهمز ) اوفق بالمقام .

## ٤

في الصفحة ٨٣ ، في التعليقة رقم ٤ ، اشرت الى التقسيم الحاصل للمغالطات

و لم اورده بالتفصيل هناك رعاية لما هو المعمول في التعليقات من الاختصار . الا انني وجدت الشارح يعتمد كثيراً على هذا التقسيم في بحثه عن انواع المغالطات و يُرجم اليه احياناً (ص ٨٧ تعليقة ٣) فرأيت ان اورد هنا التقسيم في الملحقات ليكون في متناول يد القارئ ، و هو هذا نخلا عن شرح التلويحات بنصه:

الفلط او المغالطة اما ان يتعلق باللفظ او المعنى ، و المتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه ، والذى باعتبار الانفراد اما في جوهر اللفظ او في احواله ، فما في جوهره هو ما يكون مدلولاته مختلفة و يدخل في ذلك الاشتراك و المجاز و التشكيك و التشابه و ما يجري مجرى هذه مما هو مذكور في ايساغوجي . و ما في احواله ينقسم إلى ما تكون تلك الاحوال ذاتية للّفظ لا تدخل بعد تحصله و هي الاحوال التصريفية ، او عرضية له داخله عليه بعد صدوره لفظاً محصلاً كالأعراب والبناء والشكل والاعجام . والذى باعتبار تركيب اللفظ اما لاشبه في نفس التركيب او في وجوده و عدمه بان يكون التركيب موجوداً او معدوماً - و يسمى تفصيل المركب - او يكون معدوماً فيظن موجوداً - و يسمى تركيب المفصل - فهذه ستة اقسام يتعلق بالالفاظ ، منها ثلاثة تتعلق بالبساطة و هي جوهر اللفظ و التي في احواله الذاتية و التي في احواله العرضية ، و ثلاثة تتعلق بالتركيب و هي التي في نفس التركيب و في تفصيل المركب و تركيب المفصل . و اما المغالطات المعنوية فاما في القضية الواحدة باعتبار انفرادها او في القضيابا باعتبار تركيبها . والذى في القضية الواحدة اما في احد جزئيها او فيهما معاً ، و ما في الجزئين فما بان لا يورد بل يشبه بغيره كمروضاته او عوارضه و يسمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و اما بان يورد لكن يؤخذ منها ما ليس منها او يحذف عنها ما هو منها و يسمى سوء اعتبار العمل ، و ما في الجزئين كما يجعل كل واحد منها في موضع الآخر و يسمى ايهام العكس . و الذي في القضيابا باعتبار التركيب القياسي او غيره يسمى جمع المسائل

في مسْتَلَةٍ وَ مَا فِي التَّرْكِيبِ الْقِيَاسِيِّ اِمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّتْيُوجَةِ أَوْ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ، فَإِنْ  
كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّتْيُوجَةِ فَإِنَّمَا إِنْ تَكُونُ النَّتْيُوجَةُ نَفْسَهَا مُأْخُوذَةُ فِيهِ عَلَى أَنَّهَا احْدَى مُقدَّمَاتِهِ  
وَ هَذَا هُوَ الْمُصَادِرَةُ عَلَى الْمُطَلُّوبِ ، وَ اِمَّا بَانَ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ لَكُنَّهُ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِلنَّتْيُوجَةِ  
وَ يُسَمِّي اِخْدَى مَا لِيْسَ بِعَلَةٍ عَلَةً ، وَ اِنْ كَانَ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّتْيُوجَةِ فَإِنَّمَا إِنْ يَكُونُ مِنْ  
جَهَةِ الْمَادَّةِ أَوْ مِنْ جَهَةِ الصُّورَةِ ، فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ جَهَةِ الْمَادَّةِ فَهُوَ الَّذِي أَنْ جَعَلَ قِيَاسًا  
لَمْ يَكُنْ صَادِقًا لِمُقْدَّمَاتِهِ وَ اِنْ جَعَلَ صَادِقًا لِمُقْدَّمَاتِهِ لَمْ يَكُنْ قِيَاسًا . وَ اِمَّا مَا هُوَ  
مِنْ جَهَةِ الصُّورَةِ فَكَمَا لَا يَكُونُ عَلَى شَكَلِ مُنْتَجٍ أَوْ ضَرَبٍ مُنْتَجٍ ، وَ جَمِيعُ ذَلِكَ يُسَمِّي  
سُوءَ التَّأْلِيفِ . فَهَذِهِ سَبْعَةُ اِقْسَامٍ تَعْلُقُ بِالْمَعْنَى مِنْهَا ثَلَاثَةٌ بِاعْتِبَارِ الْقَضِيَّةِ بِانْفَرَادِهَا وَ  
هِيَ اِخْدَى مَا بِالْعَرْضِ مَكَانٌ مَا بِالذَّاتِ وَ سُوءٌ بِاعْتِبَارِ الْحَلِّ وَ اِيمَانُ الْعَكْسِ وَ مِنْهَا  
أَرْبَعَةٌ بِاعْتِبَارِ الْقَضَايَا الْمُرْكَبَةِ وَهِيَ جَمْعُ الْمَسَائِلِ فِي مسْتَلَةٍ وَ الْمُصَادِرَةِ عَلَى الْمُطَلُّوبِ  
وَ اِخْدَى مَا لِيْسَ بِعَلَةٍ عَلَةً وَ سُوءُ التَّأْلِيفِ . فَهَذَا وَجْهُ الْحَصْرِ فِي هَذِهِ الْمَغَالِطَاتِ الْقِيَاسِيَّةِ .

## ٦

عِبَارَةُ «المُصَرِّحُ بِجَهَتِهِ» ، الْمَذَكُورَةُ فِي صِ ٩٤ مِنْ الْإِسْتَدْرَاكَاتِ، صَحِيحَةٌ  
لَا تَحْتَاجُ إِلَى فِرْضِ صُورَةٍ أُخْرَى لِهَا .

## ٧

فِي صِ ٩ الْبَيَاضُ الْوَاقِعُ فِي اُولِ السَّطْرِ اُولَى خَطَّيْ مُطَبَّعِيِّ ، فَلَتَقِرِّئُ الْعِبَارَةَ  
مَتَصَلِّهَ بِمَا قَبْلَهَا .

## فهرس ملخص التلويحات

صفحة	عنوان
١	<b>المرصد الأول في ايساغوجي</b>
١	التلويخ الأول في غرض النطق
٣	« الثاني في دلالة اللفظ على المعنى
٣	« الثالث في اللفظ المفرد والمركب
٤	« الرابع في اللفظ الكلمي والجزئي
٥	« الخامس في نسبة الأسماء إلى مسمياتها
٦	« السادس في الموضوع والمحول
٧	« السابع في الذاتي والمرجعى
٨	« الثامن في القول في جواب ما هو
١٠	« التاسع في اللفاظ الخمسة المفردة
١٢	« العاشر في احوال لهذه اللفاظ
١٤	<b>المرصد الثاني في القول الشارح</b>
١٤	التلويخ الأول في الحد
٤٥	« الثاني في الرسم
٤٥	« الثالث في أمثلة في الخطاء في الحد
١٧	<b>المرصد الثالث في التركيب الغيرى</b>
٤٧	التلويخ الأول في انواع القضايا
٢٠	« الثاني في خصوص القضايا و اهميتها وحصرها
٢٢	« الثالث في لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها
٢٥	« الرابع في الدول و التعليم
٢٦	ضابط في العمل
٢٧	<b>المرصد الرابع في جهات القضايا و تصرفات فيها</b>
٢٧	التلويخ الأول في الجهات

عنوان	
الملخص الثاني في تلازم ذوات الجهة	٣٠
» الثالث في القول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات	٣٣
» الرابع في التناقض	٣٥
» الخامس في العكس	٤٠
<b>المقدمة الخامسة في فر كب العجج، وفيه ذاته مطالع</b>	<b>٤٦</b>
لمطالع الاول في حقيقة الحجة	
ومواردها و احوالها	٤٦
المطالع الاول في نفس الحجة و مبادئها و تقسيم صورها	٤٦
» الثاني في القدادات الموجهة و المختلطات	٥٣
» الثالث في الاقترانات الشرطية	٥٦
» الرابع في الاستثناءات	٥٨
» الخامس في القياسات المركبة	٦٠
» السادس في قياس الخلف و عكس القياس	٦١
» السابع في قياس الدور	٦٢
» الثامن في اكتساب القدادات و تحليل القياسات	٦٣
» التاسع في استقراء النتائج و في صوادر النتائج عن مقدمات كاذبة	٦٤
» العاشر في القياسات من قضايا متقابلة و المصادر على المطلوب	
الاول واستسلام القدادات	٦٥
المطالع الثاني في اصناف ما يحتاج به ( الاستقراء ، التمثيل ، قياس الضمير ، الفراسة ، القسمة )	٦٦
المطالع الثالث في قضايا هي مواد الاقسسة ( الاوليات ، المشهورات ، الوهيميات ، المأخذات ، المظنونات ، المشبهات )	٦٩
<b>المقدمة السادسة في البرهان و احواله و مشاركه مع العد ، و المغالطات و ضوابط</b>	<b>٧٤</b>
المطالع الاول في المطالع	٧
» الثاني في برهان ان ولم	٧٦
» الثالث في اجزاء العلوم و شرائطها و تناسب موضوعاتها	٧٥

## صفحة

## عنوان

٧٩	فصل في اختلاف العلوم لاختلاف موضوعاتها
٨٠	التلویح الرابع في ان الحد لا يكتسب بالبرهان وكيفية الطريق اليه
٨٢	و فيه اشارة الى مشاركاتها
٨٣	فصل في مشاركات بين الحد و البرهان
٨٧	التلویح الخامس في القياسات المغالطية
٨٨	ضابط في كيفية امتحان القياس
٨٨	التلویح السادس في ضوابط متفرقة عرضية و لوجية
٩٠	ضابط في العام
٩٠	« الكلى لا يقع في الوجود
٩٠	« في تفسير « المحتمل » و بيان الممكن الترددى
٩٠	« في اختلاف الجزء والكل
٩٠	« في صيغورة الشيئين شيئاً واحداً و صيغورة شيئاً شيئاً
٩٠	« في موارد استعمال الاولوية
٩٢	« في حكم الفرض في القياسات
٩٢	« كفاك في اثبات ان الشيئي عدمي ...
٩٢	« في الدور ، ما يمكن منه و ما يمتنع

# انتشارات دانشگاه تهران

- تألیف دکتر عزت الله خیری  
» » محمود حسابی  
ترجمه » بربار سپهری  
تألیف » نعمت الله کیهانی  
بتصحیح سعید تقی‌سی  
تألیف دکتر محمود سیاسی  
» سرهنگ شمس  
» ذیبح الله صفا  
» محمد معین  
» مهندس حسن شمسی  
» حسین گل گلاب  
بتصحیح مدرس رضوی  
تألیف دکتر حسن ستوده تهرانی  
» علی اکبر پریمن  
فراد آورده دکتر مهدی بیانی  
تألیف دکتر قاسم زاده  
» ذین العابدین ذوال‌مجدین  
—  
—  
» مهندس حبیب الله ثابتی  
—  
—  
تألیف دکتر هشت روی  
» مهدی برکشلی  
ترجمه بزرگ علوی  
تألیف دکتر عزت الله خیری  
» علینقی وحدتی  
تألیف دکتر بیکانه حایری  
» »  
» هورفر  
» مرحوم مهندس کریم ساعی  
نگارش دکتر محمد باقر هوشیار  
» اسماعیل زاهدی

- ۱ - وراثت (۱)  
A Strain Theory of Matter  
۲ - آراء فلسفه درباره عادت  
۳ - کالبدشناسی هنری  
۴ - تاریخ یهودی جلد دوم  
۵ - یماری‌های دندان  
۶ - بهداشت و بازرسی خوراکیها  
۷ - حمامه سرانی در ایران  
۸ - مزدیسنا و تأثیر آن در ادبیات پارسی  
۹ - نقشه برداری جلد دوم  
۱۰ - گیاه‌شناسی  
۱۱ - اساس الاقتباس خواجه نصیر طوسی  
۱۲ - تاریخ دیپلماسی عمومی جلد اول  
۱۳ - روش تجزیه  
۱۴ - تاریخ افضل - بدایع الازمان فی وقایع کرمان  
۱۵ - حقوق اساسی  
۱۶ - فقه و تجارت  
۱۷ - راهنمای دانشگاه  
۱۸ - مقررات دانشگاه  
۱۹ - درختان جنگلی ایران  
۲۰ - راهنمای دانشگاه با تکلیسی  
۲۱ - راهنمای دانشگاه بفرانسه  
۲۲ - Les Espaces Normaux  
۲۳ - موسیقی دوره ساسانی  
۲۴ - حمامه ملی ایران  
۲۵ - زیست‌شناسی (۳) بحث در نظریه لامارک  
۲۶ - هندسه تحلیلی  
۲۷ - اصول گذاز و استخراج فلزات جلد اول  
۲۸ - اصول گذاز و استخراج فلزات » دوم  
۲۹ - اصول گذاز و استخراج فلزات » سوم  
۳۰ - ریاضیات در شیمی  
۳۱ - جنگل شناسی جلد اول  
۳۲ - اصول آموخت و پروژه  
۳۳ - فیزیولوژی گیاهی جلد اول  
۳۴ -

- نگارش دکتر محمدعلی مجتبه‌دی  
 » » غلامحسین صدیقی  
 » » برویز ناتل خانلری  
 » » مهدی بهرامی  
 » » صادق کیا  
 » عیسیٰ بهنام  
 » دکتر فیاض  
 » » فاطمی  
 » » هشتودی  
 » دکتر امیراعلم - دکتر حکیم  
 دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس - دکتر نایینی  
 نگارش دکتر مهدی جلالی  
 » » آرتابانی  
 » زین العابدین ذوالتجدد بن  
 دکتر ضیاء الدین اسماعیل ییکو  
 » » ناصر انصاری  
 » افضلی پور  
 » احمد بیرشک  
 » دکتر محمدی  
 » آزرم  
 » نجم آبادی  
 » صفوی گلبا یگانی  
 » آهی  
 » زاهدی  
 » دکتر فتح‌الله امیر هوشمند  
 » علی اکبر پریمن  
 » مهندس سعیدی  
 ترجمه مرحوم غلامحسین زیرکزاده  
 تألیف دکتر محمود کیهان  
 » مهندس گوهریان  
 » مهندس میردامادی  
 » دکتر آدمین  
 » کمال جناب  
 تألیف دکتر امیراعلم - دکتر حکیم -  
 دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس  
 تألیف دکتر عطائی  
 » »  
 » مهندس حبیب‌الله ثابتی  
 » دکتر گاگیک  
 » علی اصغر پور‌همایون
- ۳۵- جبر و آنالیز  
 ۳۶- گزارش سفر هند  
 ۳۷- تحقیق انتقادی در عروض فارسی  
 ۳۸- تاریخ صنایع ایران - ظروف سفالین  
 ۳۹- واژه نامه طبری  
 ۴۰- تاریخ صنایع اروپا در قرون وسطی  
 ۴۱- تاریخ اسلام  
 ۴۲- جانورشناسی عمومی  
 ۴۳- Les Connexions Normales  
 ۴۴- کالبد شناسی توصیفی (۱) - استخوان‌شناسی
- ۴۵- روان‌شناسی کودک  
 ۴۶- اصول شیمی پزشکی  
 ۴۷- ترجمه و شرح تبصره علامه جلد اول  
 ۴۸- اکوستیک (صوت) (۱) ارتعاشات - سرعت  
 ۴۹- انگل شناسی  
 ۵۰- نظریه توابع متغیر مختلط  
 ۵۱- هندسه ترسیمی و هندسه رقومی  
 ۵۲- درس اللغو والادب (۱)  
 ۵۳- جانور‌شناسی سیستماتیک  
 ۵۴- پزشکی عملی  
 ۵۵- روش تهیه مواد آلی  
 ۵۶- همامانی  
 ۵۷- فیزیولوژی گیاهی جلد دوم  
 ۵۸- فلسفه آموزش و پرورش  
 ۵۹- شیمی تجزیه  
 ۶۰- شیمی عمومی  
 ۶۱- امیل  
 ۶۲- اصول علم اقتصاد  
 ۶۳- مقاومت مصالح  
 ۶۴- کشت گیاه حشره کش پیر قر  
 ۶۵- آسیب شناسی  
 ۶۶- مکانیک فیزیک  
 ۶۷- کالبد شناسی توصیفی (۲) - مفصل شناسی
- ۶۸- درمان‌شناسی جلد اول  
 ۶۹- درمان‌شناسی دوم  
 ۷۰- گیاه شناسی - تشریح عمومی نباتات  
 ۷۱- شیمی آنالیتیک  
 ۷۲- اقتصاد جلد اول

۷۳- دیوان سید حسن غزنوی

۷۴- راهنمای دانشگاه

۷۵- اقتصاد اجتماعی

۷۶- تاریخ دیپلماسی عمومی جلد دوم

۷۷- زیبا شناسی

۷۸- تئوری سنتیک گازها

۷۹- کارآموزی داروسازی

۸۰- قوانین دامپزشکی

۸۱- جنگل‌شناسی جلد دوم

۸۲- استقلال آمریکا

۸۳- کنگاواریهای علمی و ادبی

۸۴- ادوار فقه

۸۵- دینامیک گازها

۸۶- آئین دادرسی در اسلام

۸۷- ادبیات فرانسه

۸۸- از سرین تا یو نسکو - دو ماه در باریس

۸۹- حقوق تطبیقی

۹۰- میکروب‌شناسی جلد اول

۹۱- میزراحت جلد اول

۹۲- » دوم

۹۳- کالبد شکافی (تشریح علی دستوپا)

۹۴- ترجمه و شرح تبصره علامه جلد دوم

۹۵- کالبد شناسی توصیفی (۳) - عضله شناسی

۹۶- » رگ شناسی (۴)

۹۷- بیماریهای گوش و حلق و ینی جلد اول

۹۸- هندسه تحلیلی

۹۹- جبر و آنالیز

۱۰۰- تقویق و برتری اسپانیا (۱۵۵۹-۱۶۶۰)

۱۰۱- کالبد شناسی توصیفی - استخوان شناسی اسب

۱۰۲- تاریخ عقاید سیاسی

۱۰۳- آزمایش و تصفیه آبها

۱۰۴- هشت مقاله تاریخی و ادبی

۱۰۵- فیه ماقیه

۱۰۶- جغرافیای اقتصادی جلد اول

۱۰۷- الترسیته و موارد استعمال آن

۱۰۸- مبادلات افزایی در گیاه

۱۰۹- تلحیص الیان عن مجازات القرآن

۱۱۰- دو رساله - وضع الماظ و قاعده لاضر

۱۱۱- شیمی آلی جلد اول تئوری و اصول کلی

۱۱۲- شیمی آلی «ارگالیک» جلد اول

بتصحیح مدرس رضوی

-

تألیف دکتر شیدفر

» » حسن ستوده تهرانی

» علینقی وزیری

» دکتر روشن

» جنیدی

» میمندی نژاد

» مرحوم مهندس ساعی

» دکتر مجیر شیبانی

-

» محمود شهابی

» دکتر غفاری

» محمد سنگلجی

» دکتر سپهبدی

» » علی اکبر سیاسی

» » حسن افشار

تألیف دکتر سهراب - دکتر میردامادی

» » حسین گلزاری

» » » »

» » نعمت الله کیهانی

» زین العابدین ذوال المجدهن

» دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم

دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس

» » » »

تألیف دکتر جمشید اعلم

» » کامکار پارسی

» » » »

» » یانی

» » میر بابانی

» » محسن عزیزی

نگارش دکتر محمد جواد جنیدی

» نصر الله فلسفی

» بدیع الزمان فروزانفر

» دکتر محسن عزیزی

» مهندس عبدالله ریاضی

» دکتر اسماعیل زاهدی

» سید محمد باقر سبزواری

» مسعود شهابی

» دکتر عابدی

» شیخ

- نگارش مهدی قمشه  
 > دکتر علیم مرستی  
 > منوچهر وصال  
 > احمد عقیلی  
 > امیر کیا  
 > مهندس شیبانی  
 > مهدی آشتیانی  
 > دکتر فرهاد  
 > اسمعیل بیگی  
 > مرعشی  
 > علینقی منزوی تهرانی  
 > دکتر ضرایی  
 > بازرگان  
 > خبری  
 > سپهری  
 زین العابدین ذوال المجدهن  
 > دکتر تقی بهرامی  
 > حکیم و دکتر گنج بخش  
 > رستگار  
 > محمدی  
 > صادق کیا  
 > عزیز رفیعی  
 > قاسم زاده  
 > کیهانی  
 > فاضل زندی  
 > مینوی ویحیی مهدوی  
 > علی اکبر سیاسی  
 > مهندس بازرگان  
 نگارش دکتر زوین  
 > یدالله سعابی  
 > مجتبی ریاضی  
 > کاتوزیان  
 > نصرالله نیک نفس  
 > سعید نفیسی  
 > دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم  
 دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس  
 > > >  
 تألیف دکتر اسدالله آلبوبیه  
 > پارسا
- ۱۱۲- حکمت الهی عام و خاص  
 ۱۱۳- امر اخی حلق و یینی و حنجره  
 ۱۱۴- آنالیز ریاضی  
 ۱۱۵- هندسه تحلیلی  
 ۱۱۶- شکسته بندی جلد دوم  
 ۱۱۷- باغانی (۱) باغانی عمومی  
 ۱۱۸- اساس التوحید  
 ۱۱۹- فیزیک پزشکی  
 ۱۲۰- اکوستیک «صوت» (۲) مشخصات صوت - لوله - نار  
 ۱۲۱- فیزیک آنالیز آقای مشکو (۱)  
 ۱۲۲- جراحی فوری اطفال  
 ۱۲۳- چشم پزشکی جلد اول  
 ۱۲۴- چشم پزشکی جلد اول  
 ۱۲۵- شیمی فیزیک  
 ۱۲۶- بیماریهای گیاه  
 ۱۲۷- بحث در مسائل پژوهش اخلاقی  
 ۱۲۸- اصول عقاید و کرائم اخلاق  
 ۱۲۹- تاریخ کشاورزی  
 ۱۳۰- کالبدشناسی انسانی (۱) سروگردان  
 ۱۳۱- امراض واگیردام  
 ۱۳۲- درس اللفة والادب (۳)  
 ۱۳۳- واژه نامه گرگانی  
 ۱۳۴- تک یاخته شناسی  
 ۱۳۵- حقوق اساسی چاپ پنجم (اصلاح شده)  
 ۱۳۶- عضله وزیبائی پلاستیک  
 ۱۳۷- طیف جذبی و اشعه ایکس  
 ۱۳۸- مصفات افضل الدین کاشانی  
 ۱۳۹- روانشناسی (از لحاظ تربیت)  
 ۱۴۰- ترمودینامیک (۱)  
 ۱۴۱- بهداشت روستائی  
 ۱۴۲- زمین شناسی  
 ۱۴۳- مکانیک عمومی  
 ۱۴۴- فیزیولوژی جلد اول  
 ۱۴۵- کالبدشناسی و فیزیولوژی  
 ۱۴۶- تاریخ تمدن ساسانی جلد اول  
 ۱۴۷- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت اول  
 سلسه اعصاب مجرطی  
 ۱۴۸- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت دوم  
 سلسه اعصاب مرکزی  
 ۱۴۹- کالبدشناسی توصیفی (۶) اعضای حواس پنجگانه  
 ۱۵۰- هندسه عالی (کروه و هندسه)  
 ۱۵۱- اندامشناسی گیاهان

- ۱۵۲- چشم پزشکی (۳)  
 ۱۵۳- بهداشت شهری  
 ۱۵۴- انشاء انگلیسی  
 ۱۵۵- شیمی آلی (ارگانیک) (۲)  
 ۱۵۶- آسیب شناسی (کانگلیووت استر)  
 ۱۵۷- تاریخ علوم عقلی در تمدن اسلامی  
 ۱۵۸- تفسیر خواجه عبدالله انصاری  
 ۱۵۹- حشره‌شناسی  
 ۱۶۰- نشانه‌شناسی (علم العلامات) جلد اول  
 ۱۶۱- نشانه‌شناسی بیماریهای اعصاب  
 ۱۶۲- آسیب‌شناسی عملی  
 ۱۶۳- احتمالات و آمار  
 ۱۶۴- الکتریسته صنعتی  
 ۱۶۵- آئین دادرسی کیفری  
 ۱۶۶- اقتصاد سال اول (چاپ دوم اصلاح شده)  
 ۱۶۷- فیزیک (تابش)  
 ۱۶۸- فهرست کتب اهدائی آقای مشکو (جلد دوم)  
 ۱۶۹- > > > (جلد سوم- قسمت اول) > محمد تقی دانشپژوه  
 ۱۷۰- رساله بودونمود  
 ۱۷۱- زندگانی شاه عباس اول  
 ۱۷۲- تاریخ یهودی (جلد سوم)  
 ۱۷۳- فهرست نشریات ابوعالی سینا بزرگ فرانسه  
 ۱۷۴- تاریخ مصر (جلد اول)  
 ۱۷۵- آسیب‌شناسی آزردگی سیستم ریکولو آندوقلیال  
 ۱۷۶- نهضت ادبیات فرانسه در دوره رومانتیک  
 ۱۷۷- فیزیولوژی (طب عمومی)  
 ۱۷۸- خطوط لبه‌های چذبی (اشعا ایکس)  
 ۱۷۹- تاریخ مصر (جلد دوم)  
 ۱۸۰- سیر فرهنگ در ایران و مغرب زمین  
 ۱۸۱- فهرست کتب اهدائی آقای مشکو (جلد سوم- قسمت دوم) > محمد تقی دانش پژوه  
 ۱۸۲- اصول فن کتابداری  
 ۱۸۳- رادیو الکتریسته  
 ۱۸۴- پیوره  
 ۱۸۵- چهار رساله  
 ۱۸۶- آسیب‌شناسی (جلد دوم)  
 ۱۸۷- یادداشت‌های مر حوم قزوینی  
 ۱۸۸- استخوان شناسی مقایسه‌ای (جلد دوم)  
 ۱۸۹- چفر افیای عمومی (جلد اول)  
 ۱۹۰- بیماریهای واگیر (جلد اول)  
 ۱۹۱- بتن فولادی (جلد اول)
- نگارش دکتر ضرابی  
 > > اعتمادیان  
 > بازار گادی  
 > دکتر شیخ  
 > آرمین  
 > ذیبح‌الله صفا  
 تصحیح علی اصغر حکمت  
 تألیف جلال افتخار  
 > دکتر محمدحسین میمندی تزاد  
 > صادق صبا  
 > حسین رحمتیان  
 > مهدوی اردبیلی  
 > محمد مظفری زنگنه  
 > محمدعلی هدایتی  
 > علی اصغر پوزهایون  
 > روش  
 > علینقی منزوی  
 > محمد تقی دانشپژوه  
 > محمود شهابی  
 > نصرالله فلسفی  
 > تصحیح سعید نقیسی  
 > تألیف احمد بهمنش  
 > دکتر آرمین  
 > مرحوم زیرکزاده  
 نگارش دکتر مصباح  
 > زندی  
 > احمد بهمنش  
 > دکتر صدیق اعلم  
 > دکتر فرهنگ در ایران و مغرب زمین  
 > محمد تقی دانش پژوه  
 > دکتر محسن صبا  
 > رحیمی  
 > محمود سیاسی  
 > محمد سنگلنجی  
 > دکتر آرمین  
 فراهم آورده آقای ایرج افشار  
 تألیف دکتر میربابایی  
 > مستوفی  
 > غلامعلی یعنی ور  
 > مهندس خلیلی

- ۱۹۲- حساب جامع و فاضل  
 ۱۹۳- ترجمه مبده و معاد  
 ۱۹۴- تاریخ ادبیات روسی  
 ۱۹۵- تاریخ تمدن ایران ساسانی  
 ۱۹۶- درمان تراخم بالکترو کوآگولاسیون  
 ۱۹۷- شیمی و فیزیک (جلد اول)  
 ۱۹۸- فیزیولوژی عمومی  
 ۱۹۹- داروسازی جالینوسی  
 ۲۰۰- علم العلامات نشانه شناسی (جلد دوم)  
 ۲۰۱- استخوان شناسی (جلد اول)  
 ۲۰۲- پیوره (جلد دوم)  
 ۲۰۳- علم النفس این سینا و تطبیق آن با روانشناسی جدید  
 ۲۰۴- قواعد فقه  
 ۲۰۵- تاریخ سیاسی و دیلو ماسی ایران  
 ۲۰۶- فهرست مصنفات این سینا  
 ۲۰۷- مخارج الحروف  
 ۲۰۸- عيون الحكمه  
 ۲۰۹- شیمی یولوژی  
 ۲۱۰- میکروب شناسی (جلد دوم)  
 ۲۱۱- حشرات زیان آور ایران  
 ۲۱۲- هواشناسی  
 ۲۱۳- حقوق مدنی  
 ۲۱۴- ماخذ قصص و تمثیلات مثنوی  
 ۲۱۵- مکانیک استدلایلی  
 ۲۱۶- ترمودینامیک (جلد دوم)  
 ۲۱۷- گروه بندی و انتقال خون  
 ۲۱۸- فیزیک، ترمودینامیک (جلد اول)  
 ۲۱۹- روان پزشکی (جلد سوم)  
 ۲۲۰- بیماریهای درونی (جلد اول)  
 ۲۲۱- حالات عصبانی یانورز  
 ۲۲۲- کالبدشناسی توصیفی (۷) (دستگاه گوارش)  
 ۲۲۳- علم الاجتماع  
 ۲۲۴- الهیات  
 ۲۲۵- هیدرولیک عمومی  
 ۲۲۶- شیمی عمومی معدنی فلزات (جلد اول)  
 ۲۲۷- آسیب شناسی آزرد کهای سورنال «غده فوق کلیوی»  
 ۲۲۸- اصول الصرف  
 ۲۲۹- سازمان فرهنگی ایران

## نگارش دکتر روشن

—

—

نگارش دکتر فضل الله صدیق

» دکتر تقی بهرامی

» آقای سید محمد سبز واری

» دکتر مهدوی اردبیلی

» مهندس رضا حجازی

» دکتر رحمتیان دکتر شمسا

» بهمنش

» شیروانی

» «ضیاء الدین اسماعیل ییکی

» آقای مجتبی مینوی

» دکتر یحیی بویا

» احمد هونم

» میمندی نژاد

» آقای مهندس خلیلی

» دکتر بهروز

» زاهدی

» هادی هدایتی

» آقای سبزواری

نگارش دکتر امامی

—

» ایرج افشار

» دکتر خانبا با بیانی

» احمد پارسا

تألیف دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم - دکتر کیهانی

دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس

نگارش دکتر علیتقی وحدتی

» میربابائی

» مهندس احمد رضوی

» دکتر رحمتیان

» سرطان شناسی (بندبایان)

» شکسته بندی (بندبایان)

» بیماریهای واگیر (بندبایان)

» انتگل شناسی (بندبایان)

» بیماریهای دروفی (بندبایان)

» دامپروری عمومی (بندبایان)

» فیزیولوژی (بندبایان)

» شعر فارسی (درعهد شاهرخ)

۲۳۰ - فیزیک، ترمودینامیک (جلد دوم)

۲۳۱ - راهنمای دانشگاه

۲۳۲ - مجموعه اصطلاحات علمی

۲۳۳ - بهداشت غذائی بهداشت نسل

۲۳۴ - جغروفیای کشاورزی ایران

۲۳۵ - ترجمه‌النها به با تصحیح و مقدمه (۱)

۲۳۶ - احتمالات و آمار ریاضی (۲)

۲۳۷ - اصول تاریخ چوب

۲۳۸ - خون‌شناسی عملی (جلد اول)

۲۳۹ - تاریخ ملل قدیم آسیای غربی

۲۴۰ - شیمی تجزیه

۲۴۱ - دانشگاهها و مدارس عالی امریکا

۲۴۲ - پازدده گفتار

۲۴۳ - بیماریهای خون (جلد دوم)

۲۴۴ - اقتصاد کشاورزی

۲۴۵ - علم العلامات (جلد سوم)

۲۴۶ - بتن آرم (۲)

۲۴۷ - هندسه دیفرانسیل

۲۴۸ - فیزیولوژی گل و رده بندی تک لپایها

۲۴۹ - تاریخ زندیه

۲۵۰ - ترجمه‌النها به با تصحیح و مقدمه (۲)

۲۵۱ - حقوق مدنی (۲)

۲۵۲ - دفتر دانش و ادب (جزء دوم)

۲۵۳ - یادداشت‌های قزوینی (جلد دوم ب، ت، ث، ج)

۲۵۴ - تفوق و برتری اسپانیا

۲۵۵ - تیره شناسی (جلد اول)

۲۵۶ - کالبد شناسی توصیفی (۸)

۲۵۷ - حل مسائل هندسه تحلیلی

۲۵۸ - کالبد شناسی توصیفی (حیوانات اهلی مفصل شناسی مقایسه‌ای)

۲۵۹ - اصول ساختمان و محاسبه ماشینهای برق

۲۶۰ - بیماریهای خون و لف (بررسی بالینی و آسیب شناسی)

۲۶۱ - سرطان شناسی (جلد اول)

۲۶۲ - شکسته بندی (جلد سوم)

۲۶۳ - بیماریهای واگیر (جلد دوم)

۲۶۴ - انتگل شناسی (بندبایان)

۲۶۵ - بیماریهای دروفی (جلد دوم)

۲۶۶ - دامپروری عمومی (جلد اول)

۲۶۷ - فیزیولوژی (جلد دوم)

۲۶۸ - شعر فارسی (درعهد شاهرخ)